

تعقبات العلامة بدر الدين الدماميني في كتابه
«مصاييح الجامع الصحيح»
على الإمام بدر الدين الزركشي في كتابه
«التقيح لألفاظ الجامع الصحيح»
في القضايا النحوية والصرفية واللغوية

توجيه وعرض

الدكتور/ علي بن سلطان الحكمي
الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية
بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

١٤١٦هـ / ١٩٩٥م

③ دار البخاري للنشر والتوزيع ، ١٤١٦هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الحكمي ، علي بن سلطان علي

تعقبات العلامة بدر الدين الدماميني في كتابه مصابيح الجامع الصحيح على الإمام

بدر الدين الزركشي في كتابه ... - المدينة المنورة.

... ص ٤ : سم

ردمك ١-٩-٦٤٩-٩٩٦٠

١ - اللغة العربية - النحو أ - العنوان

١٦/١٩٨٠

ديوي ٤١٥،١

رقم الإيداع : ١٦/١٩٨٠

ردمك : ١-٩-٦٤٩-٩٩٦٠

كل الحق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م

طبع ونشر وتوزيع

دار البخاري للنشر والتوزيع

المدينة النبوية - بريــــدة

٨٤٧١٩٧١ - ٣٢٣٦٠١٧

الحقيقة

حرف على يمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين أهل الحمد ومستحقه والصلاة والسلام على نبينا محمد رسول الله صفوة خلقه ، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد.

فإن الإمامين العالمين بدر الدين الزركشي، وبدر الدين بن الدماميني، قد تناولا جوانب مختلفة في كتاب الجامع الصحيح لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري من فقه الحديث، وإيضاح معانيه، وتفسير غريبه وشرح نكته في الترجمة، وإعراب مشكلاته، وبيان ما فيه من النكت البلاغية، لكن الجانب النحوي واللغوي استأثرا باهتمام هذين العالمين فيما قدماه على الجامع الصحيح من خدمة علمية وأكثر المسائل التي تناولها هذان العالمان لم تلق عناية كافية ممن سبقهما من شراح الجامع الصحيح، وإنما وردت في شروحاتهم عرضاً في ثنايا كلامهم، ولم تُخصَّ ببحث مُستقص، أو توجيه يوفى بالقصد، فبقى خلال ذلك نكة مهمة في متن الحديث، وفي تراجم البخاري، أو التبويب، تستوقف طرف الطرف وتستحث بياناً لذلك الحرف، لذا كان عمل هذين العالمين الجليلين على الجامع الصحيح إضافة مُتمة للجوانب التي وقف دونها جهد من سبقهما، وهي جوانب مهمّة

بيانها، ولا يحسن تركها ولا يبخس شأنها. وقد أوضح العلامة الزركشى
منهجه فى مقدمة كتابه التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح ، كما سيأتى به
البيان.

وبنحو هذا أبان بدر الدين بن الدماميني عن منهجه فى كتابه مصابيح
الجامع الصحيح.

وقد كان للزركشى فضل السبق فيما جمعه وأعدّه على الجامع
الصحيح من شرح لغريبه وتفسير لنكته فى الترجمة أو التبويب، فضلاً عما
تناوله من مشكلات الإعراب والمسائل النحوية، والصور البيانية والمعانى
البلاغية . وقد وقف بدر الدين بن الدماميني على كتاب الزركشى وأفاد منه
وقيد عنه فى مواطن مختلفة من كتابه مصابيح الجامع الصحيح. إلا أنه
كانت له تعقبات واستدركات على مسائل فقهية وأصولية، وقضايا فى
النحو والإعراب والتصريف، وكانت تعقباته على القضايا النحوية وما
يتبعها من الإعراب أكثر عمقاً ، وأدق مأخذاً، فقد عرض الزركشى لهذا
الجانب فوق له فى بعض المسائل سهو أو خطأ، وفى بعض تابع فيها قولاً
مرجوحاً، وفى بعض أوجز القول فيها إيجازاً مخللاً، وفى بعض مما تناوله

(١) مقدمة التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح (٣).

يحتمل النظر ولا يحكم على ما قرّره فيه بسهو أو خطأ، وفي بعض كان الصواب فيما ذهب إليه من قول وما قرره من حكم. \وقد تناول ابن الدمايني كل ذلك بنقد جارح وتعرض فاضح لا يقال في حق إمام راسخ في العلم، وإن زل به قلمه في شيء مما يعلمه أو لا يعلمه. فغفر الله لهما وعفى عنهما.

تلك أبرز المسائل التي تعقب فيها ابن الدمايني بدر الدين الزركشي، ولها أفرد هذا البحث الذي جمعت ما دته من كتاب ابن الدمايني مصابيح الجامع الصحيح، وقد اقتضى العمل في هذا البحث أن يأتي في مقدمة وفصلين، وخاتمة.

الفصل الأول، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: بدر الدين الزركشي حياته وآثاره.

المبحث الثاني: كتابه التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، منهجه ونسخه المطبوعة والمخطوطة.

الفصل الثاني: وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: بدر الدين الدمايني حياته وآثاره.

المبحث الثاني: كتابه مصابيح الجامع الصحيح، عنوانه، ومنهجه

ونسخه.

المبحث الثالث : تعقباته على الزركشي في المسائل النحوية الصرفية
واللغوية، عرض لأهم المسائل وبيان الوجه فيما ذهب إليه كل منهما.
المبحث الرابع : نصّ المسائل التي تعقب فيها الدماميني الزركشي كما
في مصايح الجامع الصحيح.

الفصل الأول

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : بدر الدين الزركشي حياته وآثاره.

المبحث الثاني : كتابه التقيح لألفاظ الجامع
الصحيح، منهجه ونسخه المطبوعة
والمخطوطة.

المبحث الأول

بدر الدين الزركشي حياته وآثاره

اسمه ونسبه:

هو أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي الشافعي ولد في مصر سنة ٧٤٥هـ^(١)، وبها نشأ، واشتغل في صباه بصناعة الزركش، أى نسج الحرير بالذهب، وبها اشتهر وإليها نسب، ثم ما لبث أن أقبل على طلب العلم يدفعه شوق ورغبة، وتسانده ذاكرة مسعفة تستوعب ما يلقي إليها وتحفظه، فادرك في وقت قصير ما فات على غيره دركه، وحصل معارفة على نخبة من أئمة العلم في عصره في القاهرة، ودمشق، وحلب، ومن أشهر شيوخه في القاهرة جمال الدين الأسنوى^(٢) المتوفى سنة (٧٧٢هـ) وسراج الدين البلقيني المتوفى سنة (٨٠٥هـ)^(٣) ثم رحل إلى بلاد الشام، دمشق وحلب، فالتقى في مدينة الشام بالإمامين

(١) ينظر ترجمته في الدرر الكامنة ١٧/٤، وانباء الغمر بأبناء العمر ٤٤٦/١، وحسن المحاضرة ٤٣٧/١، والنجوم الزاهرة ١٢/١٣٤.

(٢) ينظر: الدرر الكامنة ٣٥٤/٢، وبغية الوعاة ٩٢/٢، والبدر الطالع ٣٥٢/١، وشنذرات الذهب ٢٢٣/٦.

(٣) ينظر: الضوء اللامع ٨٦/٦، وحسن المحاضرة ٣٢٩/١، وشنذرات الذهب ١٩٣/٧.

الجليلين، أبي الفداء الحافظ بن كثير ، المتوفى سنة (٧٧٢هـ)^(١) ، وابن قدامة المقدسي المتوفى سنة (٧٨٥هـ)^(٢) ، والتقى فى مدينة حلب بالعلامة شهاب الدين أحمد الأذرى المتوفى سنة (٧٨٣هـ)^(٣) هؤلاء هم أشهر أسياده، ولما استكمل تحصيل أكثر علوم عصره، واستوثق من نفسه وعلمه أخذ موقعه بين شيوخ عصره فامّه الدارسون أرسالاً وتترى يفيدون من علمه ويقيدون عنه فى مختلف الفنون التى واضب على تدريسها ، ومن أشهر تلاميذه الذين أخذوا عنه فى القاهرة شمس الدين محمد بن عبدالدائم البرماوى المتوفى سنة (٨٣١هـ)^(٤) ونجم الدين عمر بن يحيى الدمشقي المتوفى سنة (٨٣٠هـ)^(٥) وغيرهما. وقد وُصف بدر الدين الزركشى بأنه كان منقطعاً للعلم ليس له شغل سواه، فلم ير متردداً إلى أحد إلا إلى سوق الكتب، وكان ربما أمضى نهاره فى حانوت الكتب يقرأ ويلقى ما يعجبه فإذا ما عاد إلى منزله نقل ما علقه إلى تصانيفه. وقد مهر فى كثير من العلوم وبخاصة الفقه الشافعى وأصول الفقه والتفسير وعلوم القرآن، والحديث، كما كان له مشاركة فى علوم العربية من نحو وتصريف وبلاغة، وحذق بكثير من سائلها.

(١) ينظر: شذرات الذهب ٢٦٧/٦.

(٢) الدرر الكامنة ٣٧١/١، والبدر الطالع ١٥٣/١، وشذرات الذهب ٢٣١/٦.

(٣) الدرر الكامنة ١٢٥/١، والبدر الطالع /١.

(٤) الضوء اللامع ٢٨٠/٧، وشذرات الذهب ١٩٧/٧، والبدر الطالع ١٨١/٢.

(٥) شذرات الذهب ١٩٣/٧.

وفاته ، وآثاره:

توفي بدر الدين الزركشى فى يوم الأحد الثالث من شهر رجب سنة ٧٩٤هـ بعد حياة حافلة بالعلم النافع فى الدرس والتأليف، وقد ترك مصنفات نافعة فى مختلف الفنون التى تصدر لها إقراراً وتأليفاً، وأكثر مصنفاته كانت شروحات على كتب المتقدمين من أئمة العلم وتعليقات على مسائل بعينها أو تخريجاً لأحاديث وردت فى كتب الفقه المبسوطه، فضلاً عن رسائل فى قضايا مهمة وفنون مختلفة ، من أهمها:

١- الإجابة لما استدركته عائشة عن الصحابة^(١).

٢- البحر المحيط فى أصول الفقه^(٢).

٣- اعلام الساجد بأحكام المساجد^(٣).

٤- البرهان فى علوم القرآن^(٤).

٥- تخريج أحاديث الشرح الكبير للرافعى^(٥).

٦- التذكرة فى الأحاديث المشتهرة^(٦).

(١) نشر بتحقيق سعيد الأفغانى.

(٢) نشر بتحقيق أبى غذه سنة ١٤١٤هـ.

(٣) نشر بتحقيق أبى الوفا المراغى سنة ١٣٨٥هـ.

(٤) نشر بتحقيق أبى الفضل إبراهيم.

(٥) ذكر فى الدرر الكامنة ١٨/١٤، وحسن المحاضرة ١/٤٣٧.

(٦) ذكر فى كشف الظنون ١/٣٨٦.

- ٧- نشيف السامع بشرح جمع الجوامع فى أصول الفقه.^(١)
- ٨- تنقيح الألفاظ لجامع الصحيح.^(٢)
- ٩- خادم الشرح للرافعى والروضة للنوى^(٣)، وهو كتاب موسع شرح فيه مشكلات الروضة للنوى، وفتح العزيز للرافعى.
- ١٠- حبايا الزوايا^(٤)، تناول فيه الزركشى المسائل التى أوردها الرافعى فى الشرح الكبير، والنوى فى الروضة فى غير مضانها.
- ١١- رسالة فى معنى لا إله إلا الله.^(٥)
- ١٢- سلاله الذهب فى أصول الفقه.^(٦)
- ١٣- شرح التنبيه للشيرازى فى الفقه.^(٧)
- ١٤- شرح تلخيص المفتاح فى البلاغة.^(٨)

-
- (١) طبع سنة ١٣٨٣هـ.
- (٢) طبع سنة ١٩٣٣م، ولم أقف عليه.
- (٣) له نسخ خطية فى المكتبة الأزهرية، ومعهد المخطوطات بالقاهرة، ودار الكتب المصرية.
- (٤) حقق رسالة ماجستير فى جامعة الأزهر.
- (٥) نشرت بتحقيق على محى الدين القره داغى.
- (٦) حقق رسالة علمية فى جامعة الأزهر.
- (٧) له نسخة خطية فى مكتبة برلين تحت رقم ٤٤٦٦.
- (٨) ذكره صاحب هداية العارفين ١٧٤/٢، وسعيد الأفغانى فى مقدمة تحقيق (كتاب الإجابة).

- ١٥- شرح الوجيز لحجة الاسلام الغزالي^(١).
١٦- الفصيح بشرح الجامع الصحيح، ذكره في مقدمة التنقيح.
١٧- القواعد في فروع الشافعية^(٢).
١٨- المختصر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر^(٣).

(١) توجد له نسخة خطية في الظاهرية تحت رقم ٢٣١٢.
(٢) توجد له نسخة في دار الكتب المصرية تحت رقم ٨٥٣ و ١١٠٣، وفي المكتبة الأزهرية تحت رقم ٥٥٥٢ و ٤٢٧٢.
(٣) توجد له نسخة خطية في المكتبة التيمورية تحت رقم ٤٥١.

بسم الله الرحمن الرحيم وصلي على محمد
 هلم الشيخ الامام العاقل العالم العلامة وحيد دهره وزيده عنده ابو محمد الله بن محمد
 محمد الركني الثاني بعد الله برحمته واسكنه جنات جنة الفردوس عليه السلام
 بالانعام وخض البياض والافهام والصلوات والسلام على محمد خير الامم المعوث بخوامع
 الكلام وعلى آله وصحبه بخير الظلام احشأ بعد فاني قد صدقت في هذا الاملاك الصراج
 ما وقع في صحيح الامام الخليل ابي عبد الله محمد ابن اسمعيل البخاري رحمه الله من الخط غريب
 او اعراب غامض او سب غريب او زور او تحفي في اسمه الصحيح او خبر ناقص على صحة او
 منه على حقيقة او امر وهمي او كلام مستغل في ميثاقه او شيعي مظلمة لحد الله
 ومسلكته على وجه التفرقة من حيث ان الاذواق اصحابها واخصها ومن المعاني ارفعها
 واليهما مع لجان العتار والرمز بالاشارة فان الاكثارة اعية الملاك وذلك لما رأت تاشية
 هذه العنصر حين قرأته من التلخيص للشيخ المصنف ودرعها بوقوع الحقيقة للنظر فضلاً
 عن معناه ودرعها بخصر خواصهم فيه وتبين بما يظنه وتبين به ورتما المصنف لو كتبه على الشكل
 لا يجد ما يحصل الغرض الا لتفقا من نواله فيك او متقيا من تصانيفه وايجوان هذا الاملا
 يرجع من بعد المراجعة والكشف والتطالعة مع زيادة فوائد وتحقيق مقاصد ويكاد
 يستغني به اليبس عن الشرح لان اكثر الحدس ظاهر لا يحتاج لبيان وانما استخرج ما ليس
 وسببه التفتيح لا لفظ الجامع الصحيح والله تعالى يجعله خالصاً لوجه الكريم مقرباً
 بالقرآن لحبات النعم ومن اراد استيعاب الشرح على الحقيقة فعليه الكتاب السمي
 بالتحقيق في شرح الجامع الصحيح اعان الله تعالى على اجماله بمحمد والروايات ان كان
 كتاب الوحي اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم يجوز في باب التوثيق والاضافة
 وهو خير من بعد ما وجد في هذه الباب ولا يقال كتب الايضات لان قول الايضات في الجملة
 كلاً اضافة ودروي باسقاط الباب ودروي بداهة من الابد او تركه مع ضم الدال
 وتشديد الواو من الظهور والاحسن العزلة بجمع المعنيين وانه الله عز وجل فيه
 الرفع كونه في الماضي وجهه بالوضع بالابد او الشرع على كتب فانها في موضع حقيق
 والكتب برباب كتب كل واحد في معنى قوله الله او ان يكون له الله ولا يرد هذا الكيفية
 ان لا يكتف كلام الله ومن تخالف في ما قيل في تفسير الباب بحدس البنية فعليه الاية المذكورة
 في الترجمة لان الله تعالى اراد اليه والى الانبياء قوله ان الاعمال بالنيات بداهة لغيره تعالى
 او رواه الاكثيد والله يخلص من وقوده من ذلك ان كل عمل اراد جعله وجهه في رتبة عبادته

المبحث الثاني

التقيح لألفاظ الجامع الصحيح

هذا الكتاب هو ثاني كتابين للزر كشي على الجامع الصحيح، توخى فيه الإيجاز في البيان مع الوفاء بالمقصود، تناول فيه تفسير الغريب، وإعراب ما أشكل من التراكيب والصيغ والترجمات إلى جانب بعض القضايا الفقهية والأصولية والنكت اللطيفة، كما عرض فيه بالنقد والتعقيب على بعض العلماء من شراح الجامع الصحيح وغيره، وقد أبان عن قصده من هذا التصنيف في مقدمة الكتاب بقوله:

أما بعد، فإني قصدت من تصنيف هذا الاملاء إلى إيضاح ما وقع في صحيح الإمام الجليل أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري - رحمه الله - من لفظ غريب، وإعراب غامض، أو نسب عويص، أو راو يخشى في اسمه التصحيف، أو خبر ناقص تعلم تتمته، أو مبهم علم حقيقته، أو أمر وهم فيه، أو كلام مُستغلق يمكن تلافيه.. منتخِباً من الأقوال أصحابها وأحسنها ومن المعاني أوضحها وأبينها مع إيجاز العبارة والرمز والإشارة، فإن الإكثار داعية الإملال، وذلك لما رأيت ناشئة هذا العصر حين قراءته من التقليد للنسخ المصححة وربما لا يوفقون لحقيقة اللفظ فضلاً عن معناه، وربما يتخرصُ خواصهم فيه ويتبجح بما يظنه وييديه.. إلى أن يقول:

وأرجو أن هذا المؤلف يريح من تعب المراجعة والكشف والمطالعة مع زيادة فوائد وتحقيق مقاصد. ويكاد يستغنى به اللبيب عن الشرح، لأن أكثر الحديث ظاهر لا يحتاج لبيان، وإنما نَشرُح ما يشكل، وسميته التنقيح لألفاظ الجاع الصحيح، والله تعالى يجعله خالصاً لوجهه الكريم مقروناً بالفوز لجنات النعيم. ومن أراد استيفاء طرق الشرح على الحقيقة فعليه بالكتاب المسمى بالفصيح في شرح الجامع الصحيح أعان الله على إكماله.^(١)

اهتمام العلماء بكتاب التنقيح :

وقف كثير من العلماء على كتاب التنقيح وأفادوا منه وقيدوا عنه في مسائل مختلفة، وكان لبعض منهم تنكيتات على كتاب التنقيح، وبعض تعقبات على قضايا مختلفة في النحو والتصريف واللغة، وعلى مسائل في الفقه وأصوله، ومن أشهر العلماء الذين أفادوا من كتاب التنقيح وأعرضوا له في مؤلفاتهم بشيء من التنبيه والنقد، والتنكيت والمراجعة:

١- الحافظ ابن حجر العسقلاني، له كتاب النكت على التنقيح لم

يكمله.^(٢)

(١) مقدمة التنقيح (٢) بتصرف.

(٢) توجد نسخة لكتاب النكت على تنقيح الزركشي في المكتبة الأزهرية تحت رقم ١٠٩.

وينظر الإمام البخاري وصحيحه ٢٣٧، والحافظ ابن حجر العسقلاني ٤٢٨، وتاريخ

التراث العربي المجلد الأول الجزء الأول، : ٢٣١-٢٣٢.

٢- محب الدين أحمد بن نصر الله البغدادي الحلبي المتوفى سنة ٨٤٤هـ، له كتاب التنقيح على التنقيح، وذكر في بعض المصادر بأنه حواشٍ على التنقيح.^(١)

٣- بدر الدين الدماميني عرض له بشيء من النقد والتوهيم في مواطن مختلفة من كتابه مصابيح الجامع الصحيح كما سيأتي به البيان.

٤- محمد بن عبدالدائم الشافعي البرماوي، له كتاب اللامع الصبيح جمع فيه بين شرح الكرماني على صحيح البخاري باقتصار وكتاب التنقيح بتنبيه وإيضاح.

٥- أبو يحيى زكريا بن محمد الأنصاري المصري الشافعي، له تحفة الباري بشرح صحيح البخاري، طبع حاشية على إرشاد الساري، له تعقبات على الزركشي.

٦- أحمد بن محمد الخطيب المعروف بالقسطلاني، له كتاب إرشاد الساري لصحيح البخاري، عرض لكتاب التنقيح للزركشي وأفاد منه، وله تعقبات عليه.^(٢)

(١) الإمام البخارث وصحيحه ٢٣٧، والحافظ ابن حجر العسقلاني ٤٤٨، وتاريخ التراث

العربي المجلد الأول الجزء الأول : ٢٣١-٢٣٢.

(٢) المصادر السابقة.

نسخ كتاب التنقيح :

أولاً : المطبوعة:

لكتاب التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح طبعتان لم يَتَسَنَّ لي الوقوف عليهما، لندرتهما، وتقادم هاتين الطبعتين:

الأولى : كانت سنة ١٣٠٥ هـ بالمطبعة المصرية، ولم يكتمل طبعه في هذه الطبعة، وإنما وقف فيه على نهاية باب الشروط، وهو في ستة أجزاء.

الثانية: كانت سنة ١٣٥١ هـ وهذه الطبعة لا يدري أكمل فيها أم لم يكمل ١٩.

ثانياً : المخطوطة :

نسخ كتاب التنقيح الخطية كثيرة، منها التامة، ومنها المخرومة، ومنها ما نسخ بخط المؤلف، ومنها ما نسخ في فترات متأخرة عن وفاته، ومن أشهر نسخ كتاب التنقيح ما يلي:

نسخة بخط المؤلف، في مكتبة برلين تحت رقم ١١٩٥ تقع في ١١٦ ورقة تاريخ نسخها ٧٨٨ هـ.

نسخة ثانية تحت رقم ١١٩٦ في ٢٢١ ورقة تاريخ نسخها ٨٨١ هـ.

نسخة ثالثة تحت رقم ١١٩٧ نسخت سنة ألف هجرية تقع ١٨١ ورقة.

وله نسخ كثيرة في مكتبات تركيا، منها نسخة في أيا صوفيا، تحت رقم ٦٨٢ في ٢١٨ ورقة، تاريخ نسخها سنة ٨١٦هـ.

ونسخة ثانية تحت رقم ٦٨٣ في ٢٩٣ ورقة.

ونسخة ثالثة تحت رقم ٦٨٤ في ٢٣٠ ورقة تاريخ نسخها ٨٠٩هـ.

وفي مكتبة لاله لي تحت رقم ٥٥٤ في ٣٤٢ ورقة تاريخ النسخ سنة ٨٠٩هـ.^(١)

وغير هذه كثير في مكتبات تركيا، وأوربا، والمغرب، ومصر، القاهرة والاسكندرية، وفي الهند، وفي بشاور بباكستان، قسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، وغيرها من المكتبات في المملكة العربية السعودية التي تعنى بجمع المخطوطات وإحياء التراث الإسلامي.

(١) ينظر تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين المجلد الأول الجزء الأول ٢٣١-٢٣٢.

الفصل الثاني

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : بدر الدين بن الدماميني حياته وآثاره

المبحث الثاني : كتابه مصاييح الجامع الصحيح
عنوانه ومنهجه.

المبحث الثالث : تعقباته على الزركشي في المسائل
النحوية والصرفية...

المبحث الرابع : نص المسائل التي تعقب فيها
الدماميني الزركشي...

المبحث الأول

بدر الدين بن الدماميني حياته وآثاره

اسمه ونسبه:

هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر بن يحيى بن حسين بن محمد ابن أحمد بن أبي بكر بن يوسف بن علي بن صالح بن إبراهيم بدر الدين القرشي الاسكندري المعروف بابن الدماميني المالكي النحوي الأديب.

كما وردت سلسلة نسبه في أكثر المصادر التي ترجمته ، والدماميني نسبة إلى بلدته دمامين بصعيد مصر، وإليها ينسب عدد كثير من العلماء، ويذكره ابن حجر والسيوطي بابن الدماميني، ولعل هذا أدق؛ لأن مولده لم يكن بدمامين.^(١)

(١) ينظر ترجمته في انباء الغمر بأبناء العمر ٣/٣٦١-٣٦٣، والضوء اللامع ٧/١٨٤-١٨٥، وبغية الوعاه ١/٦٦، وشذرات الذهب ١٨١-١٨٢، والبدر الطالع ٢/١٥٠، وابن الدماميني حياته وآثاره، ومنهجه للدكتور/ محمد بن عبدالرحمن المقدى ٥٣-٥٦.

ولادته ، ونشأته:

ولد العلامة بدر الدين بن الدماميني فى الاسكندرية سنة ٧٦٣هـ وقيل سنة ٧٦٤هـ ونشأ بها ، وأخذ عن أئمة العلم فيها، ثم رحل إلى القاهرة لمزيد من التحصيل العلمى، فلقي بها نخبة من العلماء أفاد منهم ، وقيد عنهم ، وسمع ما يقرأ فى مجالسهم وما يدور فيها من مراجعات ومناقشات، أشار إلى بعض منها فى كتابه الجامع الصحيح. وقد كان له إبان الطلب رغبة دافعة وذاكرة حافظة مكنته الأخيرة هذه من استيعاب أكثر العلوم التى واضب على دروسها أو انقطع إليها وبخاصة علوم العربية ، التى وقف على دقائقها، وحقق العلم فى كثير من مسائلها يدل على ذلك ما تركه من مؤلفات فى هذا الفن ، وهى مؤلفات تتصف بعمق التحليل ودقة المناقشة والتعليل.

شيوخه:

تلقى بدر الدين الدماميني العلم على نخبة من علماء عصره فى الاسكندرية وفى القاهرة، وغيرهما، صرح بذكر بعض منهم فى كتابه مصابيح الجامع، ونقل عنهم، منهم:

- ١- محى الدين عبدالوهاب بن محمد المعروف بالقروى الإسكندرى (٧٢٠ - ٧٨٨هـ)^(١).

(١) الدرر الكامنة ٤٤/٣، والضوء اللامع ١٨٥/٧، وشذرات الذهب ٣٠٢/٦.

٢- وإبراهيم بن محمد بن عبدالرحيم بن إبراهيم بن يحيى بن أبى المجد
الشيخ جمال الدين الأميوطى (٧١٥ - ٧٩٠هـ)^(١)، وهو شيخ
الداميني بالإجازة، قال فى مصابيح الجامع الصحيح. وقد أخبرنا
شيخنا الإمام العالم جمال الدين إبراهيم بن محمد بن عبدالرحيم
الأميوطى الشافعى نزىل مكة المشرفة- رحمه الله إجازة^(٢).

٣- بهاء الدين عبدالله بن أبى بكر محمد بن سليمان الاسكندرى
الداميني (٧٠٥ - ٧٩٤هـ)^(٣).

٤- إبراهيم بن أحمد التنوخى البعلبى الشامى نزىل القاهرة (٧٠٩ ، ٧١٠
- ٨٠٠هـ)^(٤).

٥- القاضى محى الدين إسماعيل بن إبراهيم الكنانى الحنفى (٧٢٨ -
٧٠٣هـ)^(٥).

٦- أبو عبدالله محمد بن محمد المعروف بابن عرفة التونسى (٧١٦ -

(١) ينظر ترجمته فى المقفى الكبير ٣٠٧/١، والعقد الثمين ٢٥٨/٣، والدليل الشافى على

المنهل الصافى ٢٧/١، والدرر الكامنة ٦٢/١.

(٢) مصابيح الجامع الصحيح ٣٩٢.

(٣) الدرر الكامنة ٣٥٦/٢، والضوء اللامع ١٨٥/٧.

(٤) إنباء الغمر ٢٢/٢-٢٣، والضوء اللامع ١٨٥/٧.

(٥) إنباء الغمر ١١٧/٢-١١٨، والضوء اللامع ١٨٥/٧.

٨٠٣هـ^(١) ذكره الدماميني في مواضع كثيرة من مصابيح الجامع الصحيح^(٢).

٧- أبو حفص عمر بن محمد المعروف بابن المقلن (٧٢٣ - ٨٠٤هـ)^(٣).

٨- ولي الدين عبدالرحمن بن محمد الحضرمي الاشبيلي المعروف بابن خلدون (٧٢٢ - ٨٠٤هـ)^(٤) ذكره في مصابيح الجامع الصحيح^(٥).

٩- أبو البقاء محمد بن موسى كمال الدين الدميري (٧٥٤٢ - ٨٠٨هـ)^(٦) ذكره في مصابيح الجامع الصحيح، ونقل عنه في أكثر من موضع.

(١) نيل الابتهاج ٢٧٤، والضوء اللامع ٩/٢٤٠، وغاية النهاية ٢/٢٤٣، وشذرات الذهب ٣٨/٧.

(٢) ورد في اللوحات ٤٢، ٣٠٩، ٣٣٨، ٣٤٤، ٣٥٨، ٣٦٢، ٣٧١، ٣٧٥، وغيرها.

(٣) ذيل طبقات الحفاظ ١٩٧، والضوء اللامع ١/١٠٠-١٠٥.

(٤) الضوء اللامع ٤/١٤٥، ونفح الطيب ٤/٤١٤، وشذرات الذهب ٧/٧٦-٧٧، وعبدالرحمن بن خلدون حياته وآثاره، ومظاهر عبقريته. للدكتور/ علي عبدالواحد وافي.

(٥) مصابيح الجامع (٧٤٤هـ).

(٦) الضوء اللامع ١٠/٥٩-٤١، ومفتاح السعادة ١/١٨٦.

١٠- القاضي عز الدين النويرى محمد بن أحمد المعروف بالنويرى
المكى^(١) (٧٧٥ - ٨٢٠هـ).

١١- جلال الدين عبدالرحمن بن عمر البلقيني الشافعي (٧٦٣ -
٨٢٤هـ)^(٢) نقل عنه فى أكثر من موضع من مصابيح الجامع^(٣).

رحلاته:

كانت لابن الدماميني رحلات لطلب العلم ثم رحلات أخرى لنشر
العلم وللعمل، وقد امتدت رحلاته إلى مدن كثيرة، فشملت القاهرة،
ودمشق، ومكة المكرمة، وزبيد فى اليمن، والهند، وأكثر رحلاته إلى
القاهرة، حيث العمل بها فى التدريس والقضاء، وبخاصة بعد أن علا شأنه
وتقدم فى فنون كثيرة من العلم، فقد درس فى القاهرة بمدارس عدة، كما
تصدر بالجامع الأزهر لتدريس النحو، كما ولى بها القضاء، ثم تركه
واشتغل بالتجارة فحصل منها مالاً وفيراً إلا أنه روعى بحريق التهم كل ما
ثمره وأتى على محتويات داره، وقد لحق به من جراء هذا الحريق ديون
فادحة، فاضطر للخروج إلى الصعيد فراراً من ملاحقة أهل الحقوق، لكنهم
جدوا فى طلبه حتى أحضروه إلى القاهرة، فوقف معه الشيخ تقى الدين
ابن حجة، وكاتب السر ناصر الدين البارزي حتى صلحت حاله، وفى

(١) الدرر الكامنة ٢/٣٥٦ - ٣٥٧، وشنذرات الذهب ٧/١٤٧.

(٢) شنذرات الذهب ٧/١٦٦.

(٣) مصابيح الجامع ٢٩٨/أو ١٩١، ٤٠٣، ٤٢٧، ٥٢٠.

السنة التاسعة عشرة بعد الثمانى مائة خرج للحج، وهى الحجة الثانية، وبعد الحج قصد مدينة زبيد باليمن فوصلها سنة عشرين بعد الثمانى مائة، وقد أخذ موقعه فى الدرس بجامع زبيد، كما أنه انتهى من تأليف كتاب مصابيح الجامع، ولم يطل مكثه بزبيد فقد غادرها فى أواخر هذه السنة إلى الهند، وفى الهند احتفى به وصار له شأن أى شأن من التكريم والتعظيم، وصار له بها دنيا عريضة وجاهاً واسعاً فى الناس، وقد صنف فى الهند العديد من المصنفات، من أهمها تعليق الفرائد والحاشية الهندية، وهى تنمة تحفة الغريب على مغنى اللبيب... وفيما كان ابن الدماميني يواصل نشاطه فى الدرس والتأليف فى مدينة كليرجا أتاه اليقين بعد رحلة طويلة - ترامت به فيها المرامى، وتقاذفته أمواج البحر حتى أوصلته إلى الهند وكانت نهاية الرحلة بها، حيث مات مسموماً سنة ٨٢٧هـ، فى كليرجا^(١).

تلاميذه:

امتدت الحياة بابن الدماميني أكثر من سبعين سنة أمضى أكثر من شطرها فى الدرس والإقراء، والتأليف والنيابة فى الحكم والقضاء، وقد تعددت حلقات دروسه بتعدد المواقع التى أقام فيها دروسه، وقصده الدراسون أرسالاً وتترى يفيدون من علمه ويقيدون عنه، وبدهى أن يكون

(١) ينظر انباء الغمر ٣/٣٦١-٣٦٣، والضوء اللامع ٧/١٨٥، والبدر الطاع ٢/١٥٠، وبغية

الرواة ١/٦٦-٦٧، وحسن المحاضرة ١/٥٣٨.

له الجمع الغفير من الطلبة والدارسين فى مختلف الفنون ، وبخاصة فن العربية، لكن العدد الذى ذكر له قليل بالنسبة للعمر الطويل الذى أمضى شطره أو أكثر فى الدرس والإقراء، فلربما كان له غير من ذكر لم يهتد بعد إلى المصادر التى ذكرت سيرهم وأخبارهم العلمية . ونذكر هنا بشئ من الإيجاز بعض التلاميذه الذين أمكن الوقوف على شيء من أخبارهم. فمنهم ابنه أحمد بن محمد بن أبى بكر الدماميني (٧٩٠ - ٨٦٠هـ) ولد فى الاسكندرية ونشأ بها وأخذ عن والده وعن أشياخ لعلم فيها، وكان وجيهاً فى بلده مكرماً فيهم^(١). ومنهم عبادة بتخفيف الباء وضم العين - بن على بن صالح بن عبدالمنعم الأنصارى الخزرجى الزرزائى المالكى النحوى زين الدين (٧٧٧ - ٨٤٦هـ) لازم ابن الدماميني كثيراً وأخذ عنه وسمع منه، ورافقه فى السفر إلى اليمن ومكث معه فى زييد، وتركه حين رحل ابن الدماميني إلى الهند^(٢). ومنهم على بن عبدالله البهائى الدمشقى التركى الأصل (- ٨١٥هـ)^(٣) وأبو عبدالله محمد بن أحمد بن مرزق التلمسانى المعروف بالحفيد^(٤) (٧٦٦ - ٨٤٢هـ) وشمس الدين محمد بن عبدالأحد وقيل الماجد سبط بن هشام الأنصارى، أخذ عن خاله الشيخ محب الدين،

(١) ينظر: الضوء اللامع، ١٠٥/٢ - ١٠٦.

(٢) المصدر السابق ٦٦/٤ - ٦٨، وبغية الوعاة ٢٦/١.

(٣) الضوء اللامع ٢٥٤/٥.

(٤) المصدر السابق ٥/٧، ونفح الطيب ٤٢٠/٥ - ٤٣٣، وتعريف الخلفاء ١٣٤/١، وبغية

الوعاة ٤٦/١ - ٤٧.

وعن ابن الدماميني، مهر فى الفقه والأصول والعريه .. وكان وقوراً ملازماً للعبادة^(١) . (٨٢٢هـ).

آثاره العلمية:

ترك بدر الدين ابن الدماميني مصنفات جيدة فى فنون مختلفة ، أكثرها فى علوم العربية ، والغالب فيها أنها إما شرح أو تعليق على كتب من سبقه من النحويين وعلى ما نظمه من ضوابط وقوانين فى العربية ، وقلة من كتبه نذت عن هذا الفن ، وفيما يلي عرض موجز بمصنفاته:

١- إظهار التعليل المعلق لوجوه حذف عامل المفعول :

توجد له نسخة فى جامعة ليدن تحت رقم (٢٣١).

٢- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ألفه فى الهند:

وهو محقق فى رسالتين علميتين^(٢).

٣- حواش على المغنى:

الأولى: الحاشية المصرية ، توجد لها نسخة بدار الكتب المصرى تحت

رقم (١٧٥٧) نحو.

الثانية: الحاشية اليمنية، ألفها فى أثناء إقامته فى زبيد، وهى تنتهى

(١) الضوء اللامع ١٢٢/٨ ، وبغية الوعاة ١٦٢/١ ، وشذرات الذهب ١٥٧/٧ .

(٢) حقق الجزء الأول منه الدكتور محمد بن عبدالحمن المقدى ، وهو مطبوع فى أربعة أجزاء ،

وحقق الجزء الثانى الدكتور / محمد السيد عامر .

بالقاف المفردة، طبعت سنة ١٣٠٥ هـ مع حاشية الشمني، وقد حققت رساله علمية^(١).

الثانية الحاشية الهندية، وسماها تحفة الغريب في الكلام على مغنى اللبيب، ألفها في الهند، وهي محققة في رسالتين علميتين^(٢).

٤- الفتح الرباني في الرد على اعتراضات التبيان:

رسالة صغيرة، توجد لها نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٩٩٧، نحو، ونسخة ثانية بجامع الشيخ بالاسكندرية تحت رقم (٩٦).

٥- الفواكه البدرية شرح الحلاوة السكرية^(٣):

ويذكر تارة بعنوان: الفواكه البدرية منظومة في النحو، ويسمى شرحه عليها الحلاوة السكرية بشرح الفواكه البدرية. توجد للكتاب نسخة في المكتبة -الظاهرية - تحت رقم ٥٧٨١^(٤).

٦- المنهل الصافي في شرح (الوافي):

حقق في رسالة علمية^(٥).

(١) حققها الدكتور عبدالحافظ مصطفى لدرجة الدكتوراه.

(٢) حقق الجزء الأول الدكتور/ ابراهيم حسن إبراهيم، وحقق الثاني الدكتور/ عبدالجواد البابا.

(٣) ينظر : الدماميني حياته وآثاره : ٩٦.

(٤) ينظر : المستدرك على معجم المؤلفين ٦١٣، وفهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية،

علوم اللغة العربية، النحو لأسماء الحمصي: ١٧١ - ١٧٢، ونزول الغيث قسم الدراسة

٤٤، تحقيق الدكتور/ عبدالحالق الزهراني.

(٥) حققه الدكتور/ حمدي عبدالفتاح مصطفى لدرجة الدكتوراه.

٧- جواهر البحور فى العروض:

وله شرح بعنوان معدن الجواهر للمؤلف نفسه ذكرهما فى كتابه نزول الغيث فى نقد شرح الصفدى للامية العجم^(١)، وذكره غير واحد ممن ترجم ابن الدمايني^(٢).

٨- شمس المغرب فى المرقص والمطرب:

وهذه مجموعة قصائد من لغو الشباب عند ابن الدمايني، توجد لها نسخة فى برلين تحت رقم ٤/٣٩٥٣.

٩- عين الحياة:

وهو اختصار لكتاب حياة الحيوان لشيخه أبى البقاء الدميرى^(٣). وهو من مؤلفاته فى الهند، فرغ من تأليفه سنة ٨٢٣هـ.

١٠- العيون الغامزة على خبايا الرامزه:

وهو شرح على الأرجوزة الخزرجيه المعروفة بالرامزه، لضياء الدين الخزرجى المتوفى سنة ٦٢٦هـ، والمشرح مطبوع بتحقيق الحسانى حسن عبدالله.

(١) ينظر: نزول الغيث - بتحقيق الدكتور/ عبدالحالوق الزهرانى ٢١٣.

(٢) ينظر: الضوء اللامع ١٨٥/٧، والبنية ٦٧/١.

(٣) بغية الوعاة ٦٧/١.

١١- الفتح الربانى فى الرد على منهاج التبيانى فى اعتراضه على
مصاييح^(١) الجامع الصحيح:
وهو رساله صغيره توجد لها نسخه بدار الكتب المصرىة تحت رقم
٦٢٢.

١٢- مصاييح الجامع الصحيح :
وسياتى الكلام عنه.

١٣- نزول الغيث:
وهو نقد لشرح لامية العجم للصفدى، وقد حققه الدكتور عبدالحالق
بن مساعد الزهرانى ونال به درجه الدكتوراه سنة ١٤١٣ هـ فى كلية اللغة
العربىة بالجامعة الاسلامىة.
١٤- مقاطع الشرب^(٢).



(١) هداية العارفين ١٨٥/٢، والأعلام ٥٧/٦.
(٢) الضوء اللامع ١٨٥/٧٥، وبغية الوعاة ٦٧/١. ولعله ديوان شعره الذى لم يعثر إلا على
مقاطع منه، فى ترجمته.

المبحث الثاني كتاب مصابيح الجامع الصحيح عنوانه، ومنهج المؤلف فيه ونسخه الخطية

لم تختلف مصادر ترجمة العلامة بدر الدين الدماميني في أن له كتاباً على الجامع الصحيح للإمام البخاري، وإنما اختلف في عنوانه، فقد ورد في بعض المصادر بعنوان شرح البخاري^(١)، وذكر في بعض المصادر بعنوان مصابيح الجامع الصحيح^(٢)، وذكر في بعض باسم مصابيح أو صبيح الجامع الصحيح، أما المؤلف فقد ذكره باسم مصابيح الجامع، ورد ذلك في قوله في المقدمة: «أما بعد، فهذه نكت ساطعة الأنوار عالية المقدار، ماحية ظلم المشكلات البهيمية، هادية إلى أوضح الطرق المسقيمة ... إلى أن يقول: «سميتها مصابيح الجامع، علقتها على أبواب منه ...».

وقد جاء هذا العنوان على اللوحة الأولى لنسخة كليرجا وتكرر في أكثر موضع من هذه النسخة حسب تجزئة الكتاب.

أما منهجه فقد أبان عنه في مقدمته لهذا الكتاب، فقال: «أما بعد، فهذه نكت ساطعة الأنوار عالية المقدار ماحية ظلم المشكلات البهيمية هادية

(١) بغية الوعاة ٦٧/١، وشذرات الذهب ١٨١/٧.

(٢) الضوء اللامع ١٨٥/٧، وكشف الفنون ٥٤٩/١.

إلى أوضح الطرق المستقيمة جمعتها على الجامع الصحيح للإمام العلامة حافظ الإسلام مولانا أمير المؤمنين فى الحديث أبى عبدالله محمد بن إسماعيل البخارى - رضى الله عنه وأرضاه، وجعل الجنة منقلبه ومثواه، سميتها بمصاييح الجامع، علقته على أبواب منه، ومواضع، وفرقت كثيراً منها فى زواياه ليستعين بها الناظر على استخراج خباياه، فدونهاها ... إلى أن يقول فى بيان ما تناوله فى الجامع الصحيح من «غريب رأيته أهلاً لأن يأنس بتفسيره، وإعراب تفتقر إليه أعجاز الكلمات ... أو فائدة بيانية يشهد الذوق السليم بحلاوة مرانيها، ويدهش أهل الذوق لبديع معانيها، ودليل يحتمله وجه الحديث، وفرع غريب قلّ من ذكره من قديم وحديث.

هذا جانب من منهجه فى الكتاب، وهناك مناقشات علميه مبثوثة فى مواطن كثيرة من الكتاب، وتعقبات واستدركات على بعض من العلماء شراح الجامع الصحيح، وإنما لم ينبه عليها فى المقدمة لأنها لم تكن من أهدافه فى هذا الشرح، أو لأنه لم يرد مفاجأة الناظر فى هذه المقدمة بما يصدفه عن النظر فى محتويات الكتاب إذا كانت مقدمته تُعرض بنقدٍ أو اعتراض على هذا الإمام أو ذاك، بل ترك ذلك لحين العرض والمناقشة للمسائل والأقوال التى كانت مدار الخلاف والتعقب والاعتراض. وقد خص الدماميني العلامة بدر الدين الزركشي بقدر كبير من التعقبات والاعتراضات، وبخاصة فى المسائل العربية التى تناولها الزركشي فى كتابه التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح.

وأما تعقباته على بعض العلماء فقد كانت عامة ، تناولت مسائل فقهية وأصولية، وعربية ، وغيرها مما يدخل في توجيه نصوص متن الجامع الصحيح والاختلاف فيما يدل عليه اللفظ بفجواه ومفهومه. ونورد فيما يلي نموذجاً من تعقباته ومناقشاته لأقوال العلماء، وما يفترضه من اعتراضات، ثم ما يدفع به الاعتراض.

قال في عرض موجز لكلام القاضي على الآية الكريمة الواردة في كتاب الرسول ﷺ إلى عظيم بصري: «ويا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء...»: سقطت الواو في رواية الأصيلي وأبى ذر ، والتلاوة هكذا، وثبت في رواية النسفي والقاسي وغيرهما . وجعله القاضي من الوهم في التلاوة ، قال: واختلف المحدثون في مثله، فمنهم من أوجب الإصلاح، ومنهم من بقى اللفظ ونبه على صوابه. وحكى ابن المقلن كلامه ولم يزد عليه.

قال ابن الدماميني فيما تعقب به كلام القاضي:

قلت يمكن أن لا يكون الوهم في التلاوة، والأصل: واتلو عليك، أو أقرأ عليك يا أهل الكتاب تعالوا ولم يزد في القرآن شيئاً، والواو إنما هي من كلامه داخل على محذوف، ولا محذور فيه.

فإن قلت: يلزم عليه حذف المعطوف وإبقاء حرف العطف، وهو ممتنع.

قلت: إنما ذلك إذا حذف المعطوف وجميع تعلقاته ، أما إذا بقي من اللفظ شيء هو معمول للمحذوف فلا نُسلّم امتناع ذلك، مثل: ﴿والذين تبوءوا الدار والإيمان...﴾^(١) أي: وألفوا الإيمان.

..... وزججن الحواجب والعيونا^(٢)

أي: وكحلن.

وعلفتها تبناً وماءً بارداً^(٣)

أي: وسقيتها .. إلى غير ذلك.

فإن قلت : العطف مشكل ؛ لأنه يقتضى تقييد التلاوة بتواليهم ، وليس كذلك.

قلت: إنما هو معطوف على مجموع الجملة المشتملة على الشرط والجزاء لا على الجزاء فقط.

فإن قلت: فى رفع ما قاله القاضى طريق أخرى، وذلك أن يحتمل أن النبي ﷺ لم يرد التلاوة ، بل أراد مخاطبتهم بذلك، وحينئذٍ فلا إشكال.

(١) سورة الحجرات : ٩ .

(٢) صدره : إذا ما الغانيات برزن يوماً .

والبيت للراعي النميري كما فى ديوانه ١٥٦ ، والخصائص ٤٣٢/٢ . والإنصاف ٦١٠/٢ .

(٣) البيت من شواهد المفعول معه على ضعف المعية، وهو فى الخصائص ٤٣١/٢ غير منسوب، والإنصاف ٤١٣/٢ ، وشرح ابن يعيش ٨/٢ .

قلت: رد أبو حامد السبكي بأمرين:

أحدهما: أن العلماء استدلوا بهذا الحديث على جواز كتابة الآية والآيتين إلى أرض العدو، ولولا أن المراد التلاوة لما صح الاستدلال وهم أعلم وفهمهم أقوم.

الثاني: أنه لو كان كذلك لقال ﷺ: «إن توليتم، وفي الحديث: «فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون».

ومن الأمثلة على مناقشاته في حلقات الدروس التي كان يحضرها ما أورده في تفسير الآية الكريمة: ﴿وَإِذْ رَأَوْا تِجَارَةً أُولَٰهُوا انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾^(١).

قال: حضرت بالقاهرة سنة سبع وثمانين وسبعمائة، أو ثمان درساً بالشيخونية المالكية عند بعض حذاق المالكية فأفضى كلامه إلى أنه إذا ذكر متعاطفان فإنه يعاد الضمير إلى أحدهما. فقال ذلك المدرس: وزعم بعض أصحابنا أن منه هذه الآية، وهو خطأ؛ لأنه لم يعد إلى أحدهما لا بعينه؛ بل إلى أحدهما معينا وهو التجارة، وليس البحث فيه.

فقلت له: يلزم إما الحذف وإما الإتيان بما لا فائدة فيه، والأول خلاف الأصل والثاني باطل؛ لأنك إما أن تقدر أولية فيلزم الأول أو لا تقدر شيئاً ألبتة فيلزم الثاني؛ لأن ذكر لله يكون حينئذٍ ضائعاً.

(١) سورة الجمعة: ١١.

فقال: نقدر أوليه للدلالة عليه.

فقلت له: هذا ممكن ، غير أن لنا عنه مندوحة، فاستبعد ذلك وكان يقطع باستحالته.

فقلت له: يمكن أن يعود الضمير إلى مصدر الفعل المتقدم وهو الرؤية ، كأنه قيل: وإذا رأوا تجارة أو لهوا إنفضوا إلى الرؤية الواقعة على التجارة أو اللهو. فاستحسنه . ثم رأيت بعد ذلك بنحو عشرين سنة في شرح الحاجبية للرضي، وفي غيره. والله الموفق. ١٥٤/أ.

نسخ الكتاب :

توجد لمصاييح الجامع الصحيح نسخة خطية في مكتبة نور عثمانية تحت رقم ٨٤٩ في ٣٣٣ ورقة تاريخ نسخها ٩٨٤.

ونسخة في مكتبة سليم أغا تحت رقم ١٩٢ نسخت في القرن العاشر تقع في ٣٦١ ورقة.

ونسخة في مكتبة لاله لي تحت رقم ٥٥٣ في ٣٢٠ ورقة نسخت سنة ٨٩٢هـ.

ونسخة جازيت تحت رقم ١٣٥٢ في ٢٧١ ورقة

ونسخة بمكتبة الأحمدية بحلب، وعليها اعتمد البحث في هذه النشرة، ولها مصورة في المكتبة المركزية قسم المخطوطات بعمادة شؤون المكتبات بالجامعة الإسلامية.

المبحث الثالث
تعقباته على الزركشي
في المسائل النحوية والتصريفية واللغوية،
عرض لأهم المسائل
وبيان الوجه فيما ذهب إليه كل منهما

١- الإضافة إلى الجمل:

الأصل في الإضافة أن تكون إلى الفرد ، نحو كتاب الله، وتأتى إلى الجملة فى مواضع مشهورة أوردها ابن هشام^(١) وغيره، وقد حمل على الإضافة إلى الجملة قول البخارى: باب كيف بدء الوحى.^(٢)

روى بالتنوين، وروى بعدم التنوين وإضافة باب إلى الجملة بعده، وقد ذكروا أنه ليس من الأشياء التى اغتفر فيها الإضافة إلى الجملة ، ولذا كانت موضع اشكال عند شراح الحديث رواية عدم التنوين فى كلمة (باب)، وقد دفع هذا الإشكال الزركشى بقوله: ولا يقال: كيف لا يضاف، لأننا نقول: الإضافة إلى الجملة كلا إضافة ...^(٣).

وفصل الدماميني القول فى المسألة ، فقال: إذا أريد بالجملة لفظها

(١) المغنى ٥٤٧ - ٥٥٢ .

(٢) فتح الباري ٣٠/١ .

(٣) التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح ٤/ب .

فهى فى حكم المفرد، فتضيف إليها ما شئت، وهنا أريد لفظ الجملة، والأصل هذا باب شرح كيف كان بدء الوحى، أى باب شرح هذا الكلام، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

ثم عقب على كلام الزركشى بقوله:

ولا يخفى سقوط قول الزركشى: لا يقال: كيف لا يضاف إليها؛ لأننا نقول الإضافة إلى الجملة كلا إضافة.

والوجه فى المسألة ما ذهب إليه الدماميني؛ لأن الجملة متى ما نزلت منزلة المفرد كان ذلك مسوغاً للإضافة إليها كما يضاف إلى المفرد ولو لم يكن الاسم الداخلى عليها مما ساغ فيه الإضافة إلى الجملة.^(١)

٢- معنى اللام فى قول ابن عباس رضى الله عنهما: «فرسول الله ﷺ»: ^(٢) ذهب الزركشى إلى أنها جواب قسم مقدر.

وذهب الدماميني إلى أنها لام الابتداء ولا يقدر فى الكلام محذوف، وقال عن كلام الزركشى: وفى قوله: جواب قسم مقدر مسامحة^(٣).

والوجه فى المسألة ما ذهب إليه الدماميني، لأن ابن عباس رضى الله عنه إنما قصد بيان إسراع رسول الله ﷺ بالجود، وقد أكد كلامه بالفاء

(١) مصابيح الجامع الصحيح ٤/ب.

(٢) فتح الباري ٣٠/١.

(٣) مصابيح الجامع ١٤/ب.

السببية التي أدخلها على لام الابتداء، وأيضاً فإن في ما ذهب إليه سلامة النص من تقدير قسم محذوف ليس في سوق الكلام ما يدل عليه.

٣- الواو في حديث ابن عباس رضي الله عنهما فيما يرويه من خبر أبي سفيان بن حرب، (في المدة التي كان رسول الله ﷺ ماد فيها أبا سفيان وكفار قريش...) (١).

قال الزركشى في توجيه الواو في قوله: (وكفار قريش): الواو للمعية وكفار قريش مفعول معه.

وذهب ابن الدماميني إلى أن المعية هنا غير متعينة، وذلك لجواز العطف على المفعول به، وهو (أبا سفيان) (٢).

وما ذهب إليه ابن الدماميني هو الوجه في المسألة لضعف المعية في سوق الكلام، ولكون العطف يقتضى التشريك في المعنى والحكم الإعرابي، وهما حاصلان في التركيب وسوق الكلام.

٤- إعراب كلمة (أول) في قول أبي سفيان فيما أخبر به عن هرقل: (فكان أول ما سألتني عنه) (٣).

أورد الزركشى في إعراب كلمة (أول) الرفع والنصب، ولم يوجه

(١) فتح الباري ٣١/١.

(٢) مصابيح الجامع ١٦/أ.

(٣) فتح الباري ٣١/١.

كلّاً منهما، فأبهم بهذا الإجمال والإطلاق مقصوده من الوجهين اللذين
أوردهما.

قال ابن الدماميني فيما تعقب به كلام الزركشى: قلت: هذا على
إطلاقه لا يصح، وإنما الصواب التفصيل، فإن جعلنا ما نكرة بمعنى شيء
تعين نصبه على الخبرية، وذلك لأن (أن قال) مؤول بمصدر معرفة، قال ابن
هشام إنهم حكموا له بحكم الضمير، فإذا يتعين أن يكون هو اسم كان
(وأول ما سألتني) هو الخبر ضرورة أنه متى اختلف الإيمان تعريفاً وتنكيراً
فالمعرفة هو الاسم وإن جعلنا (ما) موصولة جاز الأمران، لكن المختار جعل
(أن قال) هو الاسم لكونه أعرف^(١).

وما ذكره ابن الدماميني هو تفصيل لما أجمله الزركشى وبيان له، وإن
لا يكن هو مقصود الزركشى ففي كلام ابن الدماميني إضافة مفيدة توجّه
بها الإعراب واستقام بها المعنى.

٥- إعراب (صاحب) من قول أبي سفيان بن حرب فيما أخبر به ابن
عباس رضي الله عنهما، (وكان ابن الناطور صاحب إلينا...) ^(٢).

ذهب الزركشى في إعراب كلمة (صاحب) إلى أنها مرفوعة على
الصفة لما قبلها، وما قبلها معرفة، وصاحب نكرة، والإضافة لا تعرف، لأنها

(١) مصابيح الجامع ١٦/ب.

(٢) فتح الباري ٣٣/١.

فى تقدير الانفصال.

وقد وهمه ابن الدمامينى فيما ذهب إليه مستنداً إلى أقوال بعض أئمة العربية تمثيلاً وتقيداً، فقال فيما تعقب به كلام الزركشى: قلت: هذا وهم، فقد قال سيبويه: تقول: مررت بعبدالله ضاربك، كما تقول: مررت بعبدالله صاحبك، أى المعروف بضربك^(١).

وقال الرضى: فإذا قصدت هذا المعنى لم يعمل اسم الفاعل فى المجرور نصباً كما فى صاحبك. وإن كان أصله اسم فاعل من صحب يصحب؛ بل قدره كأنه جامد^{(٢)(٣)}.

والوجه فى المسألة ما ذكره الدمامينى؛ لأن كلام الزركشى يتوجه إلى الإضافة اللفظية، وهى غير متأية فى (صاحب إلبا)؛ فالإضافة هنا معنوية، وبها يتوجه كلام بعض أئمة العربية، الخليل ويونس وسيبويه، وفى قول الزركشى: صفة لما قبله، وما قبله معرفة، والصفة فى تقديره نكرة مسامحة؛ لأن المعرفة توصف بالمعرفة لا بالنكرة.

(١) الكتاب ٤٢٨/١.

(٢) شرح الرضى ٢٨٩/١، ٢٨٠.

(٣) مصابيح الجامع [١٩/أ].

٦- (أو) في قول الرسول ﷺ : (أو مسلماً) فيما ردّ به على قول سعد:
(إني لأراه مؤمناً، قال: أو مسلماً^(١)).

ذهب الزركشى إلى أن أو في (أو مسلماً) للإضراب عن قوله
والحكم بالظاهر، كأنه قال: بل مسلماً، ولا يقطع بإيمانه، فإن الباطن لا
يعلمه إلا الله.

وقد عقب ابن الدماميني على كلام الزركشى بما اشترطه سيبويه في
أو المفيدة للإضراب، فقال: قلت: سيبويه يراها للإضراب بشرطين: تقدم
نفى أو نهى. وإعادة العامل، نحو ما قام زيد أو ما قام عمرو، أو لا يقيم
عمرو، وكلاهما في الحديث منتف.

نعم الكوفيون وبعض البصريين يرونها للإضراب^(٢) مطلقاً، وعليه يأتي
ما قاله الزركشى، ويمكن جعلها للشك عند الجميع^(٣).

ما ذكره الزركشى وجه في المسألة، وهو قول لبعض العلماء من
البصريين والكوفيين^(٤)، وما عقب به الدماميني يحمل على بيان شرط أو

(١) فتح الباري ٧٩/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن للقرءاء ٩٣/٢، ومجاز القرآن ١٧٣٢، ومعاني القرآن وإعرابه
٣١٤/٤.

(٣) مصابيح الجامع ٢٨/ب.

(٤) ينظر: المصادر السابقة، والأزهية ٤٢٧.

المفيدة للإضراب عند سيويوه، وليس برد على ما قرره الزركشى، والمسألة خلافية، فالبرد وأبو جعفر النحاس وبعض البصريين ينكرون مجئ أو للإضراب^(١).

٧- إعراب (أول) فى حديث البراء: (أن النبی ﷺ كان أول ما قدم المدينة نزل على أجداد...) ^(٢).

ذهب الزركشى إلى أن «أول» فى الحديث خبر لكان. وقد وهّم ابن الدماميني فيما ذهب إليه، و فجعل الخبر جملة «نزل» وأما (أول) فهى ظرف (لنزل) أو متعلقة بكان على القول بدلا لتهما على الحدث^(٣).

وما ذهب إليه ابن الدماميني هو الوجه فى المسألة، فإن (أول) من تعلقات الخبر ، لأن الكلام لا يفيد شيئا بالوقوف عليها دون ذكر للجملة بعدها (ما نزل)، والأصل فى الخبر ما يكون به تمام الكلام أو الجملة . وقد وهم الزركشى فيما ذهب إليه فى إعراب (أول) القسطلانى^(٤) ، والبرماوي، ووهمهما ملا على القارى فى أحد توجيهين له فى إعراب أول ووافقهما فى الثانى، وأشار إلى قول ابن الدماميني فى المسألة^(٥).

(١) ينظر : المقتضب ٣/٣٠٥، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٧٧٣، والإنصاف ٢/٤٧٨.

(٢) فتح الباري ١/٩٥.

(٣) مصابيح الجامع [٣٣/١].

(٤) إرشاد الساري ١/١٢٢.

(٥) رسالة الملا على القاري فى إعراب (أول). نشرت فى ملحق التراث بصحيفة المدينة فى

١٤١٠/١/٢٧ هـ العدد ٨٢٠٣.

٨- معنى (حتى) فى حديث عائشة رضى الله عنها: «فولله لا يمل الله حتى تملوا»:

ذهب الزركشى إلى أن حتى هنا بمعنى الواو، وقد انكر ابن الدماميني هذا القول، بل عد الانشغال به باطلاً، لأنه مما لا يلتفت إليه، ولا طائل تحته، وخلص إلى أن لحتى ثلاث معان:

مرادفة إلى. ومرادفة إلا فى الاستثناء، وكلاهما ممكن الاعتبار فى الحديث.

مرادفة كى التعليلة، نحو: اسلم حتى تدخل الجنة^(١).

وما ذهب إليه الزركشى قال به المازرى، ووجهه على معنى لا يمل، وتملون، فنفى عنه الملل واثبته لهم.

والوجه أن تبقى حتى على بابها فى إفادة الغاية، إذ هو أدل على المراد، والأجري على قواعد العربية.

حذف المضاف وإحلال المضاف إليه محله.

٩- وجه الزركشى قول النبي ﷺ: «فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام»^(٢).

(١) مصابيح الجامع [٣٣/].

(٢) فتح الباري ١/١٥٧.

على أنه مما حذف فيه المضاف قبل الكلمات الثلاث (دماءكم وأموالكم وأعراضكم) وحل المضاف إليه محله، وهو الكلمات الثلاث، قال: والتقدير: فإن سفك دمائكم وأخذ أموالكم وثلب أعراضكم.

ولم يرتض الدماميني ما ذهب إليه الزركشى. وأختار تقدير مضاف مرة واحدة في صدر الكلمة الأولى ولا حاجة مع ما قدره إلى تقدير مضاف قبل كل كلمة، قال فيما تعقب به كلام الزركشى: أولى من تقديره تقدير كلمة انتهاك مرة واحدة، والأصل: فإن انتهاك دمائكم وأموالكم وأعراضكم، ولا حاجة إلى تقديره مع كل وحدة من هذه الأمور لصحة إنسحابه على الجميع، لأن انتهاك الشيء تناوله بغير حق^(١).

والذى يظهر أن ما ذهب إليه الزركشى هو الوجه في المسألة؛ لأن تقدير مضاف سابق على كل كلمة من الكلمات يستدعيه سوق الكلام، وأيضا فإن شرطي حذف المضاف متوافران فيما نحن فيه، فالمضاف صالح للحذف لقيام الدليل على حذفه، ولأن المضاف إليه مفرد يصح إحلاله محل المضاف وأخذ حكمه الإعرابى. وقد ذهب ابن حجر إلى ما قرره الزركشى فى تقدير مضاف مناسب^(٢).

(١) مصابيح الجامع [٤٢-٤٣].

(٢) فتح الباري ١/١٥٨.

تقديم خبر (ما) الحجازية على اسمها

١٠ - ذهب الزركشى إلى إعمال (ما) الحجازية فى قول أبى هريرة رضى الله عنه: (ما من أصحاب رسول الله ﷺ أحدٌ أكثر حديثاً منى)^(١) فجعل (أحد) اسم ما، وأكثر صفة ، ونبه على روية النصب فى (أكثر) ولم يذكر وجهه، لعله لوضوحه.

وقد رد الدماميني قول الزركشى هنا، لأن أحد شروط إعمال (ما) غير موجود فى الحديث. وقال عن تقديم الظرف: واغفارهم تقدم الظرف إنما هو إذا كان معمولاً للخبر لا خبراً. [١٥٤/أ].

والوجه فى المسألة ما ذكره الزركشى، لأن الخبر المتقدم فى الحديث جار ومجرور، والظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع فى غيرهما، وقد قال به كثير من العلماء^(٢)، بل ذكر أبو حيان أن الاعمال قول الجمهور والأخفش والعمراسانى، وهو اختيار الأعلام^(٣) ، وفى معانى القرآن للفراء إشاره إلى مجئ الخبر متقدماً إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً، قال فيما وجد به بيت امرأة من غنى:

(١) الفتح ٢٠٦/١.

(٢) شرح التسهيل ٣٧٠/١.

(٣) إرشاف الضرب ١٠٤/٢، والنكت ١٩٦/١، وقد استثنى ابن عصفور الأخفش من القول بجوز تقدم الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً. ينظر: شرح الجمل ١٩٦/١.

أما والله أن لو كنت حراً وما بالحر أنت ولا العتيق
فادخلت الباء فيما يلي (ما) فإن ألقيتهما رفعت ، ولم يقع النصب
لقلة هذا^(١).

وقد خرج قول الفرزدق:

إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

على تقديم الخبر (مثلهم) على الاسم، وهو (بشر) وليس الخبر بظرف
ولا جار ومجرور، وقد خرج المانعون على غير هذا الوجه ، ولا يبعد أن
يكون الإعمال لغة لبعض العرب كما ذكره ابن الأنباري^(٢).

١١ - إعراب: (الفر المجلون)^(٣) كذا وردت بالرفع في أكثر الروايات، وقد
اختلف في إعرابها ، فذهب الزركشى إلى أنها مقطوعة عما قبلها،
فكانها ليست من جملة ما قبلها، وهذه الجملة الموجزة التي أرسلها
الزركشى لم ترق الدماميني ، لأن الاجمال الذي شابها حال دون
وضوح القصد، ولذلك أفترض الدماميني إعراباً مفصلاً لهذا
الاجمال، ثم رده، قال فيما تعقب به قول الزركشى:

قلت: ما فائدة الايتان به ولم يبين وجه إعرابه، والظاهر على ما قاله أن

(١) معاني القرآن ٤٤/٢ .

(٢) أسرار العربية ١٤٧ .

(٣) الفتح ٢٣٥/٢ .

يكون مبتدأ حذف خبره، والأصل: حديث الغر المحجلين دليل عليه، أى على فضل الوضوء، فحذف الخبر والمضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

هذا ما فترضه فى توجيه ما أجمله الزركشي، ثم رده بقوله:

فإن كان هذا مراده فهو حمل اللفظ على ما لا فائدة فيه؛ إذ حديث الغر المحجلين مسبوق فى الباب، وإنما كان هذا يحسن لو لم يذكره غيره، مما يدل على فضل الوضوء، ولا يصح أن يكون الغر المحجلين مبتدأ ومن آثار الوضوء خبره لعدم صحة الحمل، ولعدم الفائدة.

فإن قلت: لعل وجهه أن الفضل هنا مصدر مؤول، كقولك: فَضِّلَ الشيء يفضل فهو فاضل أضيف إلى الوضوء وهو فاعله، فهو فى محل رفع، فعطف (الغر المحجلون) على المحل كما عطف على اللفظ فى النسخة الأخرى، والمعنى واحد.

فإن قلت: هذا ممنوع عند الخذاق سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة^(١)...

قلت: قد أجازه الكوفيون مطلقاً وأبو عمرو من البصريين فى العطف والبدل، واختار ابن مالك المذهب الكوفي^(٢)، واستظهر الكثير مما سمع، والتأويل خلاف الظاهر.

(١) الكتاب ١/١٩١.

(٢) الإيضاح العضدي ١٥٨-١٥٩، والتبصرة ١/٢٤٢-٢٤٥، والملخص ١/٣٢٠-٣٢١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٢٠-١٢٥، ومنهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك ٢/٣٢١-٣٢٢.

هذا غاية ما ظهر لي فتأمل.

وفيما عقب به الدماميني نظر، وبخاصة في الإعراب الذي افترض أنه هو مراد الزركشي، فقد لا يكون هو مقصود الزركشي، فلا وجه لهذا الرد.

أما الإعراب الذي رجا الدماميني منه أن يكون الوجه في المسألة ففيه من التكلف ما يصد عنه فضلاً عن التعويل عليه.

ولعل مراد الزركشي الإستئناف، وبه يكون (الغر المحجلون) مبتدأ والخبر محذوف، تقديره: لهم فضل، أو يكون الخبر (من أثار الوضوء) أو يكون هذا التركيب رفع على سبيل الحكاية، أي أنتم الغر المحجلون، كما في بعض طرق الحديث، وفي رواية مسلم.^(١)

١٢- «الخبث» في حديث أنس رضي الله عنه، وفيه: «كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء، قال: اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث».^(٢)

روي في «الخبث» ضم الباء وتسكينها على سبيل: التخفيف، وقد أنكر الخطابي التخفيف، أي تسكين الباء وعده من غلط المحدثين^(٣)، وتابعه في هذا الزركشي، واعتل لما ذهب إليه في إنكار التخفيف بأنه إنما يطرد

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٣٧/٣.

(٢) الفتح ٢٤٢/١.

(٣) غلط المحدثين ٤٨ - ٤٩.

فيما لا يلبس كعنق من المفرد، ورسل من الجمع، لا فيما يلبس كحمر فإنه لو خفف لالتبس بجمع حمراء.

وقد تعقبه الدماميني في هذا، فقال: قلت: لا أعرف هذا التفصيل لرجل من أئمة العربية، بل في كلامه ما يدفعه؛ فإنه صرح بجواز التخفيف في عنق مع أنه يلتبس حينئذ بجمع عنق، وهو الرجل الطويل، والأنثى عنقاء بينه العنق بضم العين وإسكان النون.. [٦٣-٦٤].

وما ذهب إليه الدماميني هو الوجه في المسألة، فالإسكان في «الخبث» الواردة في الحديث جائز، وبه جاءت روايات كثيرة، بل قد نقل القاضي عياض أن أكثر روايات الشيوخ الإسكان في الخبث^(١)؛ وإنما انكر الإسكان أبو سليمان الخطابي، وعده من غلط المحدثين، وحذا حذوه في هذا الزركشي، إلا أنه أورد إضافة وتفصيلاً في المسألة أبعد فيها النجعة، وقد أنكر النووي وابن دقيق العيد ما ذهب إليه أبو سليمان الخطابي في تغليب المحدثين فيما ليس بغلط، لأن الإسكان على سبيل التخفيف جائز في الخبث، كما هو جائز في نظائرها، نحو، كتب، ورسل، وأذن، وقفل، وغيرها، وهو باب معروف في أبواب التصريف، لا يمكن إنكاره^(٢)، وقد رواه أبو عبيد في كتابه^(٣) وذكر أبو سليمان الخطابي نفسه^(٤) الذي انكر الإسكان في

(١) شرح النووي ٣١١/٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) غريب الحديث ١٩٢/٢.

(٤) غلط المحدثين ٤٨-٤٩.

الخبث، لكن لعل مراد الخطابي الإنكار على من جعل الاسكان الأصل في المسألة، فإن كان هذا مراده فعبارته موهمة.^(١)

١٣- إعراب (خيراً) الواردة في حديث جابر في باب الغسل: «يكفيك صاع، فقال رجل: ما يكفيني، فقال جابر: كان يكفي مَنْ هو أوفى شعراً منك وخيراً منك»^(٢).

أعرب الزركشي (خيراً) معطوفة على (شعراً)؛ لأنه بمعنى أكثر.

وقد ردّ الدماميني هذا الإعراب؛ لأنه غير متأت في هذا الموضع إلا على جعل (خيراً) واحد الخيرات لا اسم تفضيل، والتفضيل هو المراد، وذلك لاقتراحه بمن الجارة للمفضل عليه، فالصواب جعله معطوفاً على (مَنْ)، أي يكفي من هو أوفى منك شعراً، ويكفي خيراً منك، كما قال الفاكهاني.

فإن قلت: العطف يقتضي المغايرة، والغرض أن المراد واحد.

قلت: هو كعطف الصفات والموصوف واحد.

فإن قلت: لم لم يجعل منك الثانية تأكيداً لمنك الأولى، فلا يكون خيراً للتفضيل.

قلت: ما بعده ظاهر لا يخفى على ذي طبع سليم [٧/أ].

(١) شرح النووي ٣١١/٤، وفتح الباري ٢٤٤/١.

(٢) الفتح ٣٦٥/١.

وما قرره الدماميني هو الوجه في المسألة، لأن التفضيل مقصود في الحديث، وسوق الكلام يقتضيه، فلا وجه لعطفه على غير الموصول، وبه أخذ ابن حجر فيما وجه به رواية النصب في (خيراً منك)^(١).

١٤- (مسجد) ورد بكسر الجيم في حديث ميمونة زوج النبي ﷺ : «أنها تكون حائضاً لا تصلي، وهي مفترشة بحذاء مسجد رسول الله ﷺ»^(٢)

خرجه الزركشي على أنه اسم مكان، يقصد به موضع سجوده ﷺ لا المسجد المشهور.

وذهب الدماميني إلى أن المنقول عن سيويه في مسجد فتح العين، وهي الجيم في (مسجد)، وفي الحديث بالكسر.. ففيه نظر عنده.

وما ذكره الدماميني هو القياس في اسم المكان أو الزمان من الثلاثي الصحيح اللام، المضموم العين أو مفتوحها في المضارع، نحو : مقصد، ومقعد، ومقتل، ومندم، ومشرب، ومسجد، جاء في حديث ميمونة بالكسر ولا يقصد به مسجده عليه الصلاة والسلام، وإنما المراد موضع سجوده، فيخرج على أنه مما خالف القياس.

(١) المصدر السابق ١/٣٦٦.

(٢) المصدر نفسه ١/٤٣٥.

١٥ - نصب الفعلين المضارعين بعد الفاء في حديث عتبان بن مالك رضي الله عنه : «وددت - يا رسول الله - أنك تأتيني فتُصَلِّيَ في بيتي فاتخذهُ مُصَلِّيً»^(١)

ذهب الزركشي فيما وجه به الفعلين إلى أن الأول (فتصلي) نصب على أنه وقع في جواب التمني، وأما الثاني (فاتخذهُ) فمعطوف عليه.

ولم يرتض الدماميني هذا الإعراب، فجعل النصب فيهما بأنه مضمرة جوازاً، والفعلان معطوفان على مصدر متصيد في الجملة قبلهما، والتقدير: وددت إتيانك فصلواتك فاتخاذي لمكان صلواتك مصلي، وهذا ليس في شيء من جواب التمني، الذي يريدونه، وكيف ولو ظهرت أن هنا لم يمتنع، وهناك يمتنع، ولو رفع فتصلي وما بعده بالعطف على الفعل المرفوع المتقدم، وهو (تأتيني) لصح، والمعنى واحد. [٩٩/ب]

وما ذكره الدماميني هو الوجه في المسألة، لأن التمني مفصول من الفعل الأول (فتصلي) وما عطف عليه، والعطف على المصدر المؤول هنا هو الأظهر، بإضمار أن جوازاً، كما هو معروف باب إعراب الفعل، وقد نبه عليه ابن مالك - رحمه الله - في قوله.

وإن على اسم خالص فعل عطف تنصبه أن ثابته أو من حذف

(١) الفتح ٥١٩/١، كتاب الصلاة، باب المساجد في البيوت.

ومن شواهدة :

لولا توقع معتر فاضيه ما كنتُ أثر إتراباً على ترب

فأرضيه منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء، وسوع ذلك عطف الفعل هنا على اسم خالص من شبه الفعل كالموصف.^(١)

١٦- تصويب الزركشي لرواية (ذكرته ذلك) من حديث عائشة في شأن بريرة، وفيه : «فلما جاء رسول الله ﷺ ذكرته... الحديث».^(٢)

قال الزركشي : الصواب ذكرت له ذلك.

وقد تعقبه الدماميني في هذا التوجيه لجملة الحديث، رابطاً بين هذا وما سبقه مما أخذ على الزركشي في الهجوم على تخطئة الروايات الصحيحة، فقال: هذا من جنس ما تقدم، وهو الهجوم على تخطئة الرواية الصحيحة بالخيال، وكأنه فهم أن الضمير المنصوب عائد على النبي ﷺ، و(ذلك) مفعول (ذكرت) فاحتاج إلى تقدير الحرف ضرورة أن (ذَكَرَ) إنما يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد، وليس الأمر كما ظنّه، بل الضمير المنصوب عائد على الأمر المتقدم، و (ذلك) بدل منه، والمفعول الذي لم يتعد إليه هذا الفعل بحرف الجر حذف مع حرف الجر لدلالة ما تقدم عليه،

(١) شرح ابن النازم ٦٨٤.

(٢) فتح الباري ٥٥٠/١

فآل الأمر إلى أنها قالت: فلما جاء رسول الله ﷺ ذكرت ذلك الأمر. وليت شعري ما لمانع من حمل هذه الرواية الصحيحة - على هذا الوجه الشائع ولا غبار عليه. [١٠٤]

والقول في المسألة قول الدماميني في صحة الرواية وسلامة التوجيه، ولو أن الزركشي أشار إلى رواية مالك في الموطأ^(١) كما فعل غيره ولم يخطيء ما هو صواب لكان لقوله مساع في البيان، وقبول، لكنه اعتمام تخطئة رواية البخاري فجسّر عليه من خدش مقالته، ووهن توجيهه للمسألة.

١٧- معنى اللام في (الصلاة لوقتها)^(٢)

ذهب الزركشي إلى أن اللام في (لوقتها) للتوقيت، وهي بمعنى عند، واحتج بالآية الكريمة: «لذلك الشمس»^(٣).

وذهب الدماميني فيما عقب به على قول الزركشي إلى أن اللام تفيد الاختصاص، ولام الاختصاص على ثلاثة أضرب:

أن يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه، وما نحن فيه من هذا القبيل، نحو: كتبته لغرة كذا.

(١) الموطأ ٤٨٨.

(٢) الفتح ٩/٢.

(٣) سورة الإسراء: ٧٨، والمصدر السابق ٥٠١/١.

أو لوقوعه قبله، نحو : لخمس خلون.
أو بعده ، الليلة بقيت. [١١٣/ب ، ١١٤/أ]

والوجه في المسألة ما ذهب إليه الزركشي ، وهو قول أبي عبيدة^(١)
وغيره، سواء كان المقصود بالدلوك الزوال أم الغروب، فالصلاة تكون في
حال الدلوك وعنده، وذلك هو وقت الصلاة.. ومن العلماء من ذهب إلى أن
اللام في (لدلوك) بمعنى بعد^(٢)، وفيه معنى الوقت.

١٨ - حديث جابر بن سمرة ، وفيه قول عمر لسعد: «لقد شكوك في كل
شيء حتى الصلاة»^(٣).

ذب الزركشي فيما وجه به حتى إلى أنها جارة، وذهب الدماميني في
تعقبه على قول الزركشي إلى أنها عاطفة، لأن الجارة تكون فيها حتى بمعنى
إلى، وهذا المعنى غير متأت في لفظ الحديث، وجعل الدماميني الجر
بالعطف^(٤).

والوجه في المسألة - ما ذهب إليه الدماميني؛ لأن حتى إذ عطف بها
على مجرور كانت عاطفة، والجر بقوة العطف لا لكونها جارة. وقد ذهب

(١) مجاز القرآن ٣٨٧/١، وتفسير القرطبي ٣٠٤/٣.

(٢) الدر المصون ٣٩٥/٧.

(٣) فتح الباري ٢٥١/٢.

(٤) مصابيح الجامع ١٣٧/ب.

بعض العلماء إلى إعادة حرف الجر بعد حتى وجوباً في مثل هذه الصورة.^(١) في الحديث ، وذلك لئلا تلتبس بحتى الجارة، واستحسن هذا القول ابن عصفور^(٢)، وقيده ابن مالك بوجود اللبس، نحو: اعتكفت في الشهر حتى في آخره، ولا يلزم إعادة الجار في مثل : عجبت من القوم حتى بنيتهم لعدم اللبس^(٣). أمّا حتى الجارة فلا يعاد حرف الجر بعدها.^(٤)

١٩ - معنى « من » في قول النبي ﷺ : « ليس من البر الصوم في السفر »^(٥).

ذهب الزركشي فيما وجه به الحديث إلى « من » زائدة لتأكيد النفي، وأنها قد تكون للتبعيض، إلا أنه قال عنه: وليس بشيء.

وقد تعقبه الدماميني فيما ذهب إليه، فقال: قلت: هذا عجيب أجاز ما المانع منه قائم ومنع ما لا مانع منه، وذلك أن من شروط زيادة من أن يكون مجرورها نكرة، وهو في الحديث معرفة، وهذا المذهب معدول عنه؛ أما كونها للتعبويض فلا يظهر لمنعه وجه، والمعنى الصوم في السفر ليس معدوداً من أنواع البر^(٦).

(١) ارتشاف الضرب ٢/٦٤٧-٦٤٨.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) شرح التسهيل ٣/٣٥٨.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) فتح الباري ٣/١٨٣.

(٦) مصابيح الجامع [٢٦١/ب].

وما ذهب إليه الزركشي هو الأظهر وفقاً لقول الأخفش والكوفيين وغيره، واختاره ابن مالك، واستظهر عليه ثبناً من الشواهد، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ﴾^(١)، وقوله: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾^(٢)، وقوله: ﴿يَكْفُرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾^(٣)، وفي الحديث: «فإذا بقي من قراءته...»^(٤). وقول الشاعر:

..... فما قال من كاشح لم يضر^(٥)

أراد: فما قال كاشح لم يضر.

وقول جرير:

لما بلغت إمام العدل قلت قد كان من طول إدلاجي وتهجير^(٦)

أراد: قد كان طول إدلاجي.

وحمل الكسائي على ذلك الحديث: «إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون»^(٧).

(١) سورة الأنعام: ٣٤.

(٢) سورة البقرة: ٢٥.

(٣) سورة البقرة: ٢٧١.

(٤) شواهد التوضيح ١٢٥، وفتح الباري ٥٥٩/٢.

(٥) الشاهد في ديوان عمر بن أبي ربيعة ٢٢٩، وشرح التسهيل ١٣٨/٣.

(٦) ديوانه ١٩٥/١.

(٧) صحيح مسلم بشرح النووي ٣٣٣/١٤.

أراد أشد الناس.^(١)

٢٠- فاعل « يَشْرَبُ » في حديث أبي هريرة رضي الله عنه : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن... »^(٢)

ذهب الزركشي فيما وجّه به الحديث إلى أن فاعل يشرب محذوفاً بعد النفي، ثم قرر أن الضمير لا يرجع إلى الزاني، بل لفاعل مقدر، دل عليه ما قبله، أي لا يشرب الشارب.

قال الدماميني فيماعقب به على قول الزركشي : قلت: في كلامه تدافع فتأمله. [٣٥٣/أ].

ووجد التدافع في كلام الزركشي أنه قرر ابتداءً حذف الفاعل، ثم ذكر أن الضمير لا يرجع إلى الزاني، بل لفاعل مقدر دل عليه ما قبله، وهذا معنى التدافع؛ لأن الفاعل عمدة لا يجوز حذفه، وإنما يكون ضميراً مُسْتَتِراً يدل عليه سوق الكلام قبله، وهذا ما رجع إليه الزركشي في نهاية كلامه.

(١) المغني ٤٢٨.

(٢) الفتح ١١٩/٥.

٢١- الاستثناء بليس في حديث ابن رافع بن حديد عن جده، وفيه؛ قوله عليه الصلاة والسلام: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر»^(١).

قال الزركشي : ليس هنا للاستثناء وما بعدها بالنصب على الاستثناء..

وذهب الدماميني إلى أن الصحيح أنها ناسخة، وأن اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم، واستتاره واجب فلا يليها في اللفظ إلا المنصوب.^(٢) [٣٥٦/ب]

والأولى حمل كلام الزركشي على المعنى، لأن ليس أداة من أدوات الاستثناء، وهي في الحديث تفيد ما تفيدته إلا، والمستثنى بها واجب النصب بمقتضى الخبرة^(٣)، والمستثنى منه فاعل أنهر، وتقدير الدماميني وغيره من النحاة ببعضهم هو ما يقتضيه الإعراب، وحمل كلام الزركشي على المعنى أولى من التصحيح عليه بما يوهم الخطأ في كلامه.

(١) المصدر السابق ١٣١/٥.

(٢) الجامع الصحيح (٣٥٦).

(٣) شرح الكافية الشافية ٧٢١/٢، والتصريح ٣٦٢/١.

٢٢- (غَيْرَ مُتَأَمِّلٍ مَالاً) : (١)

قال الزركشي فيما وجه به النصب في كلمة «مالاً» : نُصِبَ مَالاً عَلَى التَّمْيِيزِ.

ولم يرتض الدماميني هذا الإعراب، بل عَدَّهُ خَطَأً، وَقَرَّرَ أَنَّ نَصْبَ «مالاً» عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ. قال فيما عَقَّبَ به على إعراب الزركشي.

قلت : هو خطأ، إنما نصب على أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ، يُقَالُ : تَأَمَّلْتُ الْمَالَ، أَيْ اتَّخَذْتَهُ. (٢)

وما ذهب إليه الدماميني هو الوجه في المسألة؛ لأنَّ (مُتَأَمِّلٍ) اسم فاعل لفعل مُتَعَدٍّ، وقد اعتمد على النفي بالاسم (غير)، وفيه دلالة الاستقبال ظاهرة، ولكنَّ المعنى الذي أورده الدماميني لفعل تأملتُ غير مشهور، ولا منقول، والذي فسَّرَ به تأملتُ الشيء أنها بمعنى نظرت إليه، وقد تأتي بمعنى تثبت^(٣). وليس ما ذكره دلالة استعمالية لهذا الفعل، حتى يكون له دالتان: استعمالية بمعنى اتخذته، ومعجمية بمعنى نظرت إليه، أو تثبتُ.

(١) فتح الباري ٣٥٥/٥، كتاب الشروط - باب الشروط في الموقف. والجملة هنا من كلام ابن سيرين فسر بها جملة (ويُطعم غير متحوّل).

(٢) مصابيح الجامع الصحيح (٤٠٢).

(٣) ينظر تهذيب اللغة ٣٩٥/١٥، والصحاح واللسان (أمل).

٢٣- باب مَنْ إِذَا أَرَادَ غَزْوَةً وَرَىٰ بِغَيْرِهَا:

قال الزركشي في توجيه معنى كلمة «وَرَىٰ» وتصريفها: وَرَىٰ بِغَيْرِهَا: تَسْتَرَّ بِغَيْرِهَا. وأصله مِنْ وراء الإنسان؛ لِأَنَّ مَنْ وَرَىٰ بِشَيْءٍ فَكَأَنَّهُ جَعَلَهُ وَرَاءَهُ. وَقِيْدَهُ ابْنُ السَّرَّافِي فِي شَرْحِ سَيَبَوِيهِ بِالْهَمْزَةِ. قَالَ: وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ لَمْ يَضْبُطُوا الْهَمْزَةَ فِيهِ.

وقد تعقّبهُ الدماميني بقوله: قلت: غَرَّ هذا الكلام في السيرافي فَظَنَّ خطأً المحدثين، وليس كذلك، ففي الصحاح: وَرَيْتُ الشَّيْءَ: أَخْفَيْتُهُ، وَتَوَرَّى هُوَ: اسْتَتَرَ، قَالَ: وَتَقُولُ: وَارَيْتُ الْخَبَرَ تَوْرِيَةً إِذَا سَتَرْتَهُ وَأَظْهَرْتِ غَيْرَهُ.^(١)

فإذا قلت: قد عقب هذا بقوله: كَأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْ وَرَاءِ الْإِنْسَانِ؛ كَأَنَّهُ يَجْعَلُهُ وَرَاءَهُ حَيْثُ لَا يَظْهَرُ.. ومقتضى هذا أَنْ يَكُونَ بِالْهَمْزِ، فَكَيْفَ يَلْتَمِمْ وَأَوَّلَ كَلَامِهِ وَآخِرَهُ.

قلت: همزة (وراء) ليست أصلية، وإنما هي منقلبة عن ياءٍ، فإذا وجد في فعل معنى وراء لم يجز فيه الإتيان بالهمزة لفقدان الموجب لقلبها في الفعل وثبوته في وراء، وهذا مما يقتضي بالقطع بخطأ الزركشي، ولا أدري

(١) فتح الباري.

(٢) الصحاح (ورى).

مع هذا كيف يصح كلام السيرافي فتأمله.^(١)

ما أورده الدماميني هنا نقلاً عن صحاح الجوهرى^(٢)، هو تلخيص
لكلام السيرافي المسألة، فقد أورد في شرح سيويه قولين في تصريف كلمة
وَرَى، اكتفى الزركشي بالقول الأول دون الثاني منهما، ولو أنه أثبتته في
نقله لما وجد الدماميني إليه مدخلاً في رد أو اعتراض، وكلام السيرافي في
المسألة أوضح وأسد في المسألة، قال:

الثاني: أن الهمزة منقلبة عن ياء أو واو، فيكون من وراء كغطاء،
يَصَغَّر على وُرىة، ويقال في تصريفه: وارىت بكذا بغير همزة ... قال
الرضى بعد نقل كلام السيرافي هنا: وهو الأشهر.^(٣)

٢٤- «الضلع» مؤنث، وأعيد إليه الضمير مذكراً في قوله ﷺ: «فإن
المرأة خلقت من ضلع أعوج، وإن أعوج ما في الضلع أعلاه، فإن
ذهبت تقيمه كسرته، وإن تركته لم يزل أعوج».^(٤)

وقد علل الزركشي لعود الضمير مذكراً، ومرجعه (الضلع) مؤنث
بأن تأنيثه غير حقيقي.

(١) مصابيح الجامع للصحيح (٤٣٠).

(٢) شرح السيرافي ٧٩٦/٢-٧٩٧.

(٣) شرح الرضى ٢٤٤/١.

(٤) الفتح ٣٦٣/٦.

وغلطه الدماميني فيما ذهب إليه، لأنَّ معاملة المؤنث غير الحقيقي معاملة المذكر إنما هي بالنسبة إلى ظاهر أسند إليه مثل طلع الشمس، أما مضمرة فحكمه حكم المؤنث الحقيقي في وجوب التأنيث، تقول: الشمس طلعت، وهي طالعة، ولا تقول طالع.

نعم قد يؤول في بعض المواضع بالمذكر فينزل منزلته، مثل :
فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها.
أولت الأرض بالمكان فذكر، وكذا ما نحن فيه.^(١)

وما ذكره الدماميني هو الوجه في المسألة، فيؤول الضلع في الحديث بالعضو حتى يكون لعود الضمير إليه مذكراً مساعاً في التركيب، ومنهم من ذهب إلى أن العضو مذكرٌ خلافاً لمن جزم بتأنيثه واحتج برواية مسلم^(٢)، لكن لا حجة فيها لأن التأنيث في روايته للمرأة. وقيل إن الضلع يذكر^(٣) ويؤنث، والمرجح أنه مؤنث، وقد احتج الفراء في رواية للحديث على تأنيث الضلع، فقال: وفي الحديث خلقت المرأة من ضلع عوجاء ثم قال: ويقال إذا كان القوم يميلون على الرجل: إنكم عليّ ضلعٌ جائرة.^(٤)

(١) مصابيح الجامع [٤٧٩].

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي كتاب الرضاع، باب الوصية بالنساء ٣١١/١٠.

(٣) الفتح ٣٦٨/٦.

(٤) المذكر والمؤنث ٧٨.

٢٥- ﴿وَالرُّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أَخْرَاكُمْ﴾^(١)

هو تأنيث آخركم.^(٢)

قال الزركشي : كذا ثبت في النسخ بكسر الخاء، وإنما هو تأنيث آخركم بفتح الخاء ليكن فيه دلالة على التأخير، وذلك أن آخر أفعل تفضيل، كفضلي وأفضل.

قال الدماميني فيما تعقب به على كلام الزركشي في المسألة:

(قلت: نظر البخاري أدق من هذا، وذلك أنه لو جعل آخرى هنا تأنيث لآخر بفتح الخاء لم يكن فيه دلالة على التأخر الوجودي، وذلك لأنه أميتت دلالة على هذا المعنى بحسب العرف وصار إنما يدل على الوصف المغاير فقط. تقول: مررت برجل حسن ورجل آخر، أي مغاير للأول، وليس المراد تأخر في الوجود عن السابق.^(٣)

والأظهر في المسألة ما ذهب إليه الزركشي، وبه قال غير واحد من العلماء. قال ابن حجر في تعقبه على رواية الكسر في (آخركم): كذا وقع فيه، وهو تابع لأبي عبيدة، فإنه قال: «أخرأكم» آخركم.

(١) سورة آل عمران.

(٢) فتح الباري ٢٢٧/٨.

(٣) مصابيح الجامع [٥٦٣].

(٤) الكليات لأبي البقاء ٨٥/١.

وفيه نظر؛ لأن أخرى تأنيث آخر بفتح الحاء لا كسرها.

وفرق أبو البقاء الكفَوِي بين آخر التي تكون في مقابل أول وآخر
أفعل التفضيل، فجعل الأولى آخِر بكسر الحاء على مثال فاعل، وجعل
الثانية بفتح الحاء لأنها أفعل تفضيل، فقال:

مقابل الأول قل آخِرُ كفاعلٍ تأنيثُهُ الآخِرَةُ
وآخِرَ أفعل تأنيثُهُ أخرى، فهاكِ درة فآخِرَةُ

٢٦- ﴿جُرْفُ هَارٍ﴾^(١)

وجه الزركشي حذف العين في كلمة «هَارٍ» على أنه لغير موجب
عرى، وإنما الحذف هنا اعتباطاً، ثم رجع قولاً آخر، وهو أن لا حذف في
الكلمة ولا قلب، قال: وهو أعدل الأقوال لسلامته من إدعاء القلب
والحذف اللذين هما على خلاف الأصل.

وقد تعقبه الدماميني مقررأ القلب والحذف، فقال: يؤيد القول بالقلب
ويرد كلا القولين اللذين حكاهما قولهم في الرفع: هذا هَارٍ بكسر الراء،
ولو حذفت عينه إعتباطاً، أو لم يكن حذف ولا قلب لقليل: هَارُ بضم الراء،
فتأمله.^(٢)

(١) سورة التوبة: ١٠٩،

(٢) مصابيح الجامع الصحيح [٥٦٩].

وما قرره الدماميني هو الوجه في المسألة، فكلمة «هار» من الآية الكريمة ﴿جُرُفٍ هَارٍ﴾ اعترها أمران، هما: القلب والحذف، فالقلب بتقديم لامها على عينها؛ لأن أصلها هاور، أو هابر، على خلاف في أصل العين، فمن ذهب إلى أنها واو قال: هاور، ومن ذهب إلى أن أصلها الياء قال: هابر، لأنه سمع هار يهور، وهار يهبر، وتهور البناء وتهير. ثم قدمت اللام على العين فصارت الكلمة هارو أو هاري، ثم طرأ عليها الإعلال بالحذف في الرفع والجر، فقليل: هار، كما قيل غاز ورام، ووزنها بعد القلب: فالح. (١)

٢٧- التمييز في حديث بن مسعود رضي الله عنه : «دخل النبي ﷺ مكة وحول الكعبة ستون وثلاثمائة نُصب». (٢)

بجر «نصب»، وذهب الزركشي إلى أن الوجه «نصباً» بالنصب على التمييز..

وأما الدماميني فقال عندنا عددان، كل منهما يحتاج إلى تمييز، فالأول مميزه منصوب، والثاني مميزه مجرور، فإن عني أنه تمييز لكلا العددين فخطأ، والظاهر أنه مجرور كما وقع في بعض النسخ، ومميز ستون محذوف لوجود الدال عليه. [٥٧٨]أ

وما ذكره الدماميني هو الأظهر في المسألة، ويمكن قياسه على باب

(١) الصحاح والتنبيه والإيضاح (مير).

(٢) الفتح ٤٤٧/٨.

التنازع، عند البصريين فيعطى التمييز هنا لأقرب العددين، وهو ثلاثمائة، وتمييزه مجرور كما هو معروف في بابه، وتمييز العقد محذوف لما ذكر، وهو منصوب

٢٨- صرف « أحيمر » الواردة في حديث سهل بن سعد، عن النبي ص : « فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَحِيمَرُ كَأَنَّهُ وَحَرَةٌ.. »^(١)

قال الزركشي إن الصواب صرفه تصغير أحمر، وهو الأبيض. وقد خطأه الدماميني فيما قرره في المسألة، وذهب إلى عدم الصرف كما ورد في متن الحديث.^(٢)

الوجه في المسألة ما رد به الدماميني لأن أفعل إذا كان وصفاً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة لشبهه الفعل، والتصغير لم يذهب بالعلة المانعة من الصرف مع الوصفية وهي الزيادة التي أشبه بها الفعل؛ بل هي ثابتة مع التصغير كما كانت قبله، وقد أشبه من الأفعال ما أميلح زيدا وأحيسنه، وأبيطر، كما أشبه أحمر أعلم وأذهب.^(٣)

(١) المصدر السابق ٤٤٨/٨.

(٢) المصاييح [٥٨٤].

(٣) الكتاب ١٩٣/٣، والمقتضب ١٨/٤، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٢.

٢٩- « ويعيدانه بتلك المقالة »^(١)

قال الزركشي : صوابه : ويعيدان له تلك المقالة.

قال الدماميني فيما عقب به على تصويب الزركشي للرواية : (قلت: ضاق عطنه عن توجيه اللفظ على الصحة فجزم بخطئه، ويمكن أن يكون ضمير النصب من قوله: « ويعيدانه » ليس عائداً علي أبي طالب، وإنما هو عائد على الكلام؛ أي ويعيدان الكلام بتلك المقالة، ويكون بتلك المقالة ظرفاً مستقراً منصوب المحل على الحال من ضمير النصب العائد على الكلام، والباء للمصاحبة؛ أي ويعيدان الكلام في حالة كونه متلبساً بتلك المقالة.

وإن بنينا على جواز إعمال ضمير المصدر كما ذهب إليه بعضهم في مثل: مروري بزيد حسن وهو بعمره قبيح، فالأمر واضح، وذلك بأن تجعل ضمير الغيبة عائداً على المتكلم المعهود من السياق، والباء متعلق بنفس الضمير العائد عليه، أي ويعيدانه التكلم بتلك المقالة.^(٢)

(١) فتح الباري ٥٠٧/٨.

(٢) مصابيح الجامع الصحيح [٥٨٧].

ما ذهب الزركشي أسدّ مما تكلفه الدماميني، والمعنى متّوجّه مع ما قرره الزركشي، أي ويعيدان أبا طالب إلى الكفر بتلك المقابلة -أي أترغب عن ملة عبدالمطلب؟

هذا فضلاً عن مجيء تصويب الزركشي بلفظه في بعض طرق الحديث، قال ابن حجر: وقع في رواية معمر: فيعودان له بتلك المقالة، وهي أوضح. ووقع في بعض النسخ: ويعيدان له تلك المقالة. والمراد قول أبي جهل ورفيقه له: أترغب عن ملة عبدالمطلب.^(١)

٣٠- ﴿ريب المنون﴾^(٢)

قال الزركشي فيما فسر به (ريب المنون): المشهور في اللغة أنه حوادث الدهر.

قال الدماميني في رد ما ذهب إليه الزركشي: قلت: في الصحاح: المنون: الدهر، قال الأعشى:

أَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضْرَبَهُ رِيبَ الْمُنُونِ وَدَهْرٌ مُتَبَلِّ خَبَلٌ

والمنون: المنية، لأنها تقطع الأمد، وتنقص العدد^(٣)، قال الفراء:

(١) فتح الباري ٥٠٧/٨.

(٢) سورة الطور: ٣٠.

(٣) الصحاح (من).

المنون: المنية وتكون واحداً و^(١) جمعاً.^(٢)

وما اعترض به الدماميني لا يرد على الزركشي، ففتسير الزركشي مسند إلى أهل اللغة، وهو منصوص عليه في الصحاح في مادة (ريب) ومن المرجح أن الزركشي أفاد من الصحاح ومن غيره ما أورده في تفسيره، وأما ما أورده الدماميني نقلاً عن الصحاح فهو مما ذكره الجوهري في مادة (منن) والفرق بين المادتين واضح، فإن المنون ذكر في مادة (ريب) مضافاً إليه، وفي مادة (منن) ورد مفرداً، فالمنون إذا أفرد ولوحظ فيه معنى التذكير توجه إليه المعنى الذي أورده الدماميني فيما نقله عن الصحاح في مادة (منن)، فإن لوحظ فيه معنى التأنيث ذهب به إلى المنية. وأما في حالة الإضافة فإن «ريب المنون» يعني بها ما فسره به الزركشي وغيره من أئمة اللغة، ومن هذا يتضح أن لا وجه لاعتراض الدماميني على تفسير الزركشي السابق.^(٣)

٣١- جملة «يدعى لها الأغنياء» في حديث أبي هريرة رضي الله عنه :
«شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الأغنياء...»^(٤)

ذهب الزركشي إلى أنها صفة للطعام، وقال الدماميني : الظاهر أنها صفة للوليمة، على أن تجعل اللام جنسية مثلها في قوله :

(١) معاني القرآن للفراء ٩٣/٣، والصحاح (منن).

(٢) مصابيح الجامع [٥٩٤].

(٣) ينظر تهذيب اللغة ٤٧٤/١٥، وتهذيب الصحاح (ريب).

(٤) المصدر السابق ٢٤٤/٩.

ولقد أمر على اللّيم يسبني.^(١)

ويُستغنى حينئذ عن تأويل تأنيث الضمير على تقدير كونها صفة

للطعام .^(٢)

هذا ما قرره الدماميني وهو وجه في المسألة، وما ذهب إليه الزركشي
قد يحمل على تأنيث المضاف، وهو طعام لإضافته إلى المؤنث وهو الوليمة،
إذ شرط اكتساب المضاف من المضاف إليه التأنيث موجود في التركيب،
فيصح حذفه وإحلال المضاف إليه محله، فلو قيل شر الطعام الوليمة لكان
وَفَقَّ قُطِعَتْ أَصَابِعُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ : قَطَعْتَ بَعْضَ أَصَابِعِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) البيت من شواهد النعت، وهو لشمر بن عمرو الحنفي كما في الأصمعيات ١٢٦.

(٢) مصابيح الجامع [٦٢١].

٣٢- (باب ما يُكره من قيل وقال):^(١)

أورد الزركشي في فعلى (قيل وقال) رأين:

الأول: أن تكون بالتنوين والجر قيل وقال، فيكونان اسمين.

الثاني: أنهما بالفتح، فيكونان فعْلين ماضيين.

وقد أنكر الدماميني الفعلية في (قيل وقال) وجعل الفتح لغرض الحكاية. قال فيما عقب به على كلام الزركشي:

قلت: بل على أنهما اسمان، والفتح للحكاية، بل لا يسوغ فعليتهما في هذا التركيب ألْبَتَّة عند المحققين، وكيف وحرف الجر الذي هو من خصائص الأسماء قد دخل عليهما، وإنما جَوَّز فعليتهما في مثل هذا التركيب ابنُ مالك ولم يتابعه أحد من الحُذَّاق.^(٢)

وما ذكره الزركشي وجه في المسألة، وأما دخول حرف الجر على الفعل هنا فقد خرج على حذف المجرور، والتقدير: ما يُكره من قول قيل وقال، وقد وجه العكبري حديث: (نهى عن قيل وقيل)^(٣) بقوله: المشهور في هذا الحديث بناءُهما على الفتح على أنهما فعْلان ماضيان، فعلى هذا

(١) فتح الباري ٣٠٦/١١.

(٢) مصابيح الجامع الصحيح [٦٨٢] وشرح الكافية الشافية ١٧٢٣/٣.

(٣)

التقدير نهى عن قول قيل وقال، وفيهما فاعل مستتر. ^(١)

وظاهر كلام الدماميني أنه لم يقل بفعلية (قيل وقال) في هذا التركيب
غير ابن مالك، وهو كلام ينقصه الاستقراء، فالقول في المسألة بالفعلية قول
الكوفيين كما في الإنصاف. ^(٢)

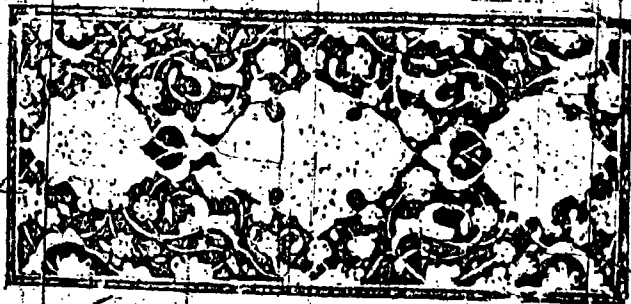


*

(١) إعراب الحديث النبوي ١٧٢.

(٢) الإنصاف المسألة (٧١)، ٥٢٢/٢.

صور من نماذج المخطوطات

[illegible]

المأثور كتاب مصباح

الجامع للصحيح

العلامة بدر الدين

الهاميني

المالك

عن أبيه

المقاب المأثور التفسير فصار القرآن

التكاح الطلاق النفقات الاطعمة

العقود العتق والطلاق الاضاحى الاشربة

المرضى الحائضات اللباس الادب

الاستبذان لبرقيات الرقاق القدر

الاحكام والبرقيات المأثور الحدود

المأثور والبرقيات المأثور والبرقيات

المأثور والبرقيات المأثور والبرقيات

المأثور والبرقيات المأثور والبرقيات

الثالث من كتاب مصابيح الجامع

الصحيح

المبحث الرابع

نص المسائل التي تعقب فيها الدماميني الزركشي
كما في مصاييح الجامع الصحيح

٦- (فَلرَسُولُ اللَّهِ...):^(١)

قال الزركشي: اللام جواب قسم مقدر. [٩]

الداميني: قلت: أو للابتداء ولا يقدر شيء، وفي قوله: جواب قسم مسامحة^(٢).

(أبا سفيان وكفار قريش)^(٣).

قال الزركشي: كفار قريش مفعول معه. [٩]

الداميني: قلت: لا يتعين لجواز كونه معطوفاً على المفعول به؛ أعني أبا سفيان^(٤).

(ثم كان أول ما سألتني)^(٥)

قال الزركشي: أول يجوز نصبه ورفع. [٩]

الداميني: قلت: هذا على إطلاقه لا يصح، إنما الصواب التفصيل؛

(١) الكلمة من حديث عبد الله بن عباس رضي الله (فَلرَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أجود بالخير

من الریح المرسله) كتاب بدء الوحي. فتح الباري ٣٠/١.

(٢) مصابيح الجامع الصحيح [١٤/ب].

(٣) المصدر السابق ٣١/١.

(٤) مصابيح الجامع الصحيح [١٥/ب].

(٥) فتح الباري ٣١/١.

فإن جعلنا (ما) نكره بمعنى شيء تعين نصبه على الخبرية، وذلك لأن (أن قال) مؤول بمصدر معرفة؛ قال ابن هشام إنهم حكموا له بحكم الضمير، فإذا تعين أن يكون هو اسم (كان) و (أول) ما سألتني هو الخبر ضرورة أنه متى اختلف الايمان تعريفاً وتنكيراً فالمعرفة الاسم والنكرة الخبر، ولا يعكس إلا في الضرورة.

وإن جعلنا (ما) موصولة جاز الأمران، لكن المختار جعل (أن قال) هو الاسم لكونه أعرف^(١).

٧- (بِمَ يَأْمُرُكُمْ)؟^(٢)

قال الزركشي: إثبات الألف مع (ما) الاستفهامية قليل. [١٠]

الداميني: قلت: يُريدُ إذا دخل عليه ما جار، ولا داعي إلى التخريج على ذلك، إذا يجوز أن تكون الباءُ بمعنى عن متعلقة بسأل، نحو قوله تعالى: ﴿ فَسُئِلَ بِهِ خَيْرًا ﴾^(٣) وما موصولة، والعائد محذوف.

فإن قلت: أمرٌ يتعدى بالباء إلى المفعول الثاني، تقول: أمرتك بكذا

(١) مصابيح الجامع الصحيح [١٦/أ].

(٢) من كلام هرقل لأبي سفيان . ينظر: فتح الباري ٣١/١.

(٣) سورة الفرقان آية ٥٩.

فالعائد حيثُذ مجرور بغير ما جرّ به الموصول معنيّ فيمتنع حذفه.

قلت: قد ثبت حذف حرف الجر من المفعول به الثاني، فينصب حيثُذ، نحو: أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ، وعليه حمل جماعة من المعريين قوله تعالى: ﴿مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾^(١) فجعلوا (ماذا) المفعول الثاني، وجعلوا الأول محذوفاً لفهم المعنى، أي: تأمرينا، وإذا كان كذلك جعلنا العائد المحذوف منصوباً ولا ضميراً^(٢).

(و كا ابن النّاطور صاَحْبُ إلِيا)^(٣).

قال الزركشي: رفع (صاحب) على الصفة لما قبله، قيل لأن ما قبله معرفة وصاحب إلِيا نكرة، والإضافة لا تعرف؛ لأنها في تقدير الانفصال. [١١]

الداميني: قلت: هذا وهم، فقد قال سيبويه: تقول: مررت بعبدالله ضاربك، كما تقول: مررت بعبدالله صاحبك^(٤)، أي المعروف بضاربك^(٥).

(١) سورة النمل آية ٣٣.

(٢) مصاييح الجامع الصحيح [١٧/ب].

(٣) ينظر: فتح الباري ٣١/١.

(٤) ينظر: الكتاب ٤٢٨/١.

(٥) هذه زيادة تفسيرية من الرضي. ينظر: شرحه على الكافية ٢٧٩/١.

قال الرضي: فإذا قصدت هذا المعنى لم يعمل اسم الفاعل في محل
المجرور نصباً كما في صاحبك، وإن كان أصله اسم فاعل من صحب
يصحب؛ بل تُقدَّرُه كأنه جامداً..^(١).

(وسار هرقل إلى حمص)^(٢).

قال الزركشي: حمص مجرور بالفتحة؛ لأنه غير منصرف للعلمية
والتأنيث، لا للعجمة والعلمية على الصحيح؛ لأن العجمة لا تمنع صرف
الثلاثي. وجعله بعضهم كهند حتى يجوز فيه الصرف وعدمه ولم يجعله
للعجمة. [١١]

الدمامي: قلت: في الصحاح: حمص بلد يذكر ويؤنث^(٣)، فعلى
التذكير ليس إلا العجمة والعلمية، وهو ساكن الوسط فيصرف^(٤).

٢٧- (أَوْ مُسْلِمًا):^(٥)

قال الزركشي: أو للإضراب عن قوله، والحكم بالظاهر، كأنه قال:

(١) شرح الرضي ٢٧٩/١.

(٢) فتح الباري ٣١/١.

(٣) الصحاح (ح م ص).

(٤) المصابيح الجامع [٢٠/أ].

(٥) الكلمة من حديث سعد بن أبي وقاص: (فقلت يا رسول الله . مالك عن فلان،
إني لأراه مؤمناً، فقال (أَوْ مُسْلِمًا). ينظر: فتح الباري ٧٩/١ كتاب الإيمان.

بل مسلماً، ولا يقطعُ بإيمانه، فإن الباطن لا يعلمه إلا الله. [١٤]

الدماميني: قلت: سيبويه يراها للإضراب بشرطين:

تقدم نفي أو نهي. وإعادة العامل، نحو: ما قام زيدٌ أو ما قام عمر، أو لا يقيم عمرو^(١)؛ وكلاهما في الحديث منتفٍ.

نعم، الكوفيون وبعض البصريين يرونها للإضراب^(٢) مطلقاً، وعليه يأتي ما قاله الزركشي، ويمكن جعلها للشك عند الجميع.

والمعنى: قل: لا أراه مؤمناً أو مسلماً، أرشده بذلك التعبير بعبارة سالمة من الحرج؛ إذ لا ييتُ فيها بأمر باطن لا يطلع عليه^(٣).

٤٠ - (كان أول ما قدم المدينة ...):^(٤)

قال الزركشي: أول خبر كان. [١٥]

(١) الكتاب ١٨٨/٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٩٣/٢، ومجاز القرآن ٧٣/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٣١٤/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٧٧٣/٢، والأزهية ١٢٧، والإنصاف ٤٧٨/٢ - ٤٨٣، وارتشاف الضرب ٦٤٠/٢.

(٣) مصابيح الجامع [٢٨/ب].

(٤) الجملة وردت في حديث البراء: «أن النبي ﷺ كان أول ما قدم المدينة نزل على أجداده ...» ينظر: الفتح ٩٥/١.

الدمامي: قلت: هو وهم، وإنما خبر كان (نَزَلَ)، و (أَوَّلَ) طرف لـ (نَزَلَ)، أو متعلق بكان على القول بدلالة الناقص على الحدث^(١).

٤٣ - (حتى تملوا):^(٢)

قال الزركشي: وحتى بمعنى الواو، والمعنى: لا يمل وإن مللت. [١٦]

الدمامي: قلت: الانشغال بحكاية مثل هذا القول الذي لا يلتفت إليه أمر باطل لا طائل تحته، ولا وجه لإخراجها عن بابها. ولا شك أن لحتى الداخلة على المضارع المنصوب ثلاث معان:

مرادفة إلى.

مرادفة إلا في الاستثناء، كلاهما ممكن الاعتبار في الحديث.

مرادفة كي التعليلية، نحو: اسلم حتى تدخل الجنة، وهذا غير متأ

فيما نحن فيه^(٣).

(١) مصابيح الجامع [٣١/ب].

(٢) من حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ دخل عليها وعندها امرأة، قال من هذه؟ قالت: فلانة، تذكر من صلاتها، قال: مَهْ عليكم بما تطيقون فوالله لا يمل الله حتى تملوا... ينظر: فتح الباري ١/١٠١.

(٣) مصابيح الجامع [٣٣/أ].

٦٣- (فقال له الرجل ابن عبدالمطلب ...):^(١)

قال الزركشي: هو بفتح الهمزة والنون على النداء للمضاف لا على الخبر، ولا على الاستفهام بدليل قوله عليه الصلاة والسلام: قد أجبتك ورواية أبي داود (يا ابن عبدالمطلب). [١٩]

الدماميني: قلت: إن ثبتت الرواية بفتح الهمزة فلا كلام وإلا فلا مانع من أن تكون همزة الوصل التي في ابن سقطت للدرج وحرف النداء محذوف، وهو في مثله قياس مطرد بلا خلاف. ولا دليل في شيء مما ذكره على تعيين فتح الهمزة.^(٢)

٦٧- (فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ بَيْنَكُمْ حَرَامٌ):^(٣)

قال الزركشي: هو على حذف مضاف، أي سفك دمائكم وأخذ أموالكم، وثلب أعراضكم، فيقدر لكل ما يناسبه. [٢٠]

الدماميني: قلت: أولى من تقديره تقدير كلمة انتهاك مرة واحدة، والأصل: فإن انتهاك دمائكم وأموالكم، وأعراضكم، ولا حاجة إلي تقديره

(١) الجملة من حديث أنس بن مالك . ينظر: فتح الباري ١/١٤٨ كتاب العلم .

(٢) مصابيح الجامع [٤٠/ب - ٤١/أ].

(٣) فتح الباري ١/١٥٧ - ١٥٨.

مع كل واحد من هذه الأمور، لصحة انسحابه على الجميع، وذلك أن انتهاك الشيء تناوله بغير حق^(١).

٧٣ - (لا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ)...^(٢).

قال الزركشي: قيل أراد الغبطة، وهي تمنى مثل ما قاله من غير زوال النعمة، وهذا هو قضية تبويب البخاري. وقيل: بل هو على حقيقته، وهو كلام تام قصد به نفى الحسد أو النهي عنه، ثم قال: (إلا في اثنتين) فأباح هذين وأخرجهما من جملة المنهى عنه، كما رخص في نوع من الكذب وإن كانت جملة محصورة. وهو استثناء من غير الجنس على الأول، ومنه على الثاني. [٢٠]

الدماميني: قلت: هكذا رأيت في نسختين منه وهو مشكل. فإن الاستثناء متصل على الأول قطعاً؛ لأن استثناء مفرغ من خبر عام مقدر؛ أي لا غبطة في شيء من الأشياء إلا في اثنتين.

وأما على الثاني فجعله متصلاً يلزم عليه إباحة الحسد في الاثنتين كما صرح به، والحسد الحقيقي وهو تمنى زوال نعمة المحسود عنه وصيرورتها إلي الحاسد لا يباح أصلاً، وكيف يباح تمنى زوال نعمة الله على المسلمين القائمين بحق الله فيها^(٣).

(١) مصابيح الجامع [٤٢/ب].

(٢) فتح الباري ١/١٦٥.

(٣) مصابيح الجامع [٤٤/ب].

٨٦- (... حَتَّى الْجَنَّةِ وَالنَّارُ...):^(١)

قال الزركشي: يجوز فيهما الفتح والجر والرفع.

الداميني: قلت: أما النصب فبالعطف على المنصوب المتقدم، وأما الرفع فعلى الإبتداء والخبر محذوف؛ أي مرئيتان، وحتى حينئذٍ حرف ابتداء، وأما الجر فمشكل لا وجه له إلا العطف على المنصوب المتقدم، وهو ممتنع لما يلزم عليه من زيادة من مع المعرفة، والصحيح منعه^(٢).

١١٣- (ما من أصحاب النبي ﷺ أحدٌ أكثر...):^(٣)

قال الزركشي: أحدٌ بالرفع اسم ما وأكثر صفته، ويروى بنصب أكثر.

الداميني: قلت: قوله: اسم يقتضي أنها عاملة وأحد الشروط

(١) من حديث اسماء، وقبلة: « ما من شيء لم أكن رأيته إلا رأيته في مقامي حتى الجنة والنار... » ينظر: الفتح ١/١٨٢.

(٢) مصابيح الجامع [٤٨/ب]، ما منعه الداميني أجيز عند غيره، لأن المعطوف، وهو النار تابع، وقد قيل يفتقر في التابع ما لا يفتقر في المتبوع. كما في رب شاة وسخلتها. فسخلتها معرفة وقد عطف على النكرة (شاة) المجرور برب. ينظر: المغني ٩٠٨.

(٣) الجملة من حديث لأبي هريرة رضي الله عنه. ينظر الفتح ١/٢٠٦.

مختل فيه ، وهو تأخر الخبر واعتفارهم لتقدم الظرف وإنما هو إذا كان معمولاً للخبر لا خبراً. وأما نصب (أكثر) فيحتمل أن يكون حالاً من الضمير المستكن في الظرف المتقدم على بحث فيه فتأمله^(١).



(١) مصابيح الجامع [٥٤/أ]، والبحث المشار إليه في كلام الدماميني هو أن الظرف الواقع خبراً إذ تقدم على المبتدأ، نحو فيها قائم رجل هل يتحمل الضمير أو لا يتحملة، فعلى أنه يتحمل يصح مجيء الحال منه، وإن قلت: لا يتحمل فصاحب الحال هو المبتدأ. هذا هو مراده بالبحث.
ينظر: إرتشاف الضرب ٣٤٧/٢.

بَابُ الْوُضُوءِ
وَالْغُرَّةِ الْمُحَجَّلُونَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ

باب الوضوء والغُرُّ المحجلون من آثار الوضوء^(١)

قال الزركشي: إنما قطعه عما قبله ، لأنه ليس من جملة الترجمة. [٢٨]

الدمامي: قلت: فما فائدة الإتيان به؟ ولم يبين وجه إعرابه. والظاهر على ما قاله أن يكون مبتدأ حذف خبره، والأصل: حديث الغر المحجلين دليل عليه، أي على فضل الوضوء، فحذف الخبر المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

فإن كان هذا مراده فهو حمل اللفظ على ما لا فائدة فيه، إذ حديث الغر المحجلين مسبق في الباب؛ وإنما كان هذا يحسن لو لم يذكره، وذكر غيره مما يدل على فضل الوضوء. ولا يصح أن يكون (الغر المحجلون) مبتدأ، ومن آثار الوضوء خبره لعدم صحة الحمل، ولعدم الفائدة. كما تقدم.

فإن قلت: فماذا تصنع به وهو ثابت في الأمهات الصحيحة؟

قلت: لعل وجهه أن الفضل هنا مصدر قولك فضل الشيء يفضل،

(١) ينظر: فتح الباري ٢٣٥/١. كتاب الوضوء.

(٢) الكتاب ١٩١/١، وشرح ال تسهيل ١٢٠/٣، وارتشاف الضرب ١٧٧/٣.

فهو فاضل أضيف إلى الضوء وهو فاعله، فهو في محل رفع فعطف (الغمر المحجلون) على هذا المحل كما عطف على اللفظ في النسخة الأخرى، والمعنى واحد.

فإن قلت: هذا ممنوع عند الخذاق سيبويه ومن وافقه من البصريين.

قلت: قد أجازوه الكوفيون مطلقاً وأبو عمر من البصريين^(١) في العطف والبدل، واختار ابن مالك المذهب الكوفي، واستظهر الكثير مما سمع^(٢). والتأويل خلاف الظاهر. هذا ما ظهر لي فتأمله.

١٤٢ - (أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخُبَائِثِ):^(٣)

قال الزركشي: في تعليقه على العمدة: الخُبْث بضم الباء، لأن التخفيف إنما يطردُ فيما لا يُلبس، كعنتي من المفرد، ورُسُل من الجمع، لا فيما يلبس كحُمُر فإنه لو خُفِّفَ ألبس بجمع حمراء^(٤).

(١) هو: صالح بن إسحاق المعروف بأبي عمر الجرمي. ينظر: نزهة الأولياء ١٤٣/١

(٢) ينظر: شرح التسهيل، والمستوفي في النحو ١٥١/١، ومنهج السالك ٣٢١/٢.

(٣) فتح الباري ٢٤٢/١ كتاب الضوء.

(٤) مصابيح الجامع الصحيح [٦٣ - ٦٤]، والوجه في المسألة ما ذكره الدماميني، فإن التخفيف ورد في كُتِبَ، ورُسِّلَ، وأُذِّنَ، وَقُفِّلَ، وما أشبهها، وما ذهب =

الدماميّني: قلت: لا أعرفُ هذا التفصيل لرجل من أئمة العربية؛ بل في كلامه ما يدفعه ، فإنه صرح بجواز التخفيف في عنق مع أنه يلبس حينئذٍ بجمع عنق ، وهو الرجل الطويل، والأنثى عنقاء، بينة العنق بضم العين وسكون النون.

٢٥٢- (وَحَيْرٌ مِنْكَ):^(١)

يروى بالرفع عطفاً على أوفى من قوله: اهو أوفى منك شعراً.
قال الزركشي: ويروى بالنصب عطفاً على (شعراً)؛ لأن أوفى بمعنى أكثر.

الدماميّني: قلت: إنما يتأتى هذا إن أريد بقوله (خيرٌ) واحد الخير لا ما يقصد به من التفضيل، والغرض أن التفضيل فيه مراد بدليل اقترانه بمن الجارة للمفضل عليه.

إليه الزركشي ربما تابع فيه الخطيب ، وإن كان الخطيب عدّ التخفيف من أغاليط المحدثين، ورد عليه النووي وابن دقيق العيد بورود التخفيف في كتب، ورسّل، وأذن، وهو باب معروف من أبواب التصريف. ينظر: أغاليط المحدثين ٤٨ - ٤٩، وشرح النووي ٣١١/٤.

(١) ينظر: فتح الباري ٣٦٥/١ كتاب الغسل.

والصواب جعله معطوفاً على (من)؛ أي يكفى من هو أوفى منك شعراً، ويكفى خيراً منك كما قاله الفاكهي.

فإن قلت: العطف يقتضي المغايرة والغرض أن المراد واحد.

قلت: هو كعطف الصفات والموصوفات واحد.

فإن قلت: لم لا يجعل منك الثانية تأكيداً لمذكرك الأولى فلا يكون خبراً للتفضيل.

قلت: ما بعده ظاهر لا يخفى على ذي طبع سليم^(٣).

٣٣٣- (بِحِذَاءِ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)^(٣).

قال الزركشي: أي موضع سجوده، وليس المسجد المشهور. [٣٧]

الداميني: قلت: المنقول عن سيويه أنه إذا أريد به موضع السجود قيل: مَسْجِدٌ بالفتح لا غير^(٤).

(١) ما قرره الدماميني هو الوجه في المسألة، وإليه ذهب ابن حجر فيما وجه به رواية النصب، إذ جعله عطفاً على اسم الموصول (من). ينظر: الفتح ٣٦٥/١.

(٢) مصابيح الجامع الصحيح [٧٦].

(٣) ينظر: فتح الباري ٤٣٠/١ كتاب الحيض.

(٤) مصابيح الجامع الصحيح [٨٥]، وينظر الكتاب ٩٠/٤.

٣٤٤- (وكان أول من استيقظ فلان ثم فلان ثم فلان)^(١).

قال الزركشي: من نكرة موصوفة ، فيكون أول نكرة لإضافته إلى نكرة؛ أي أول رجل استيقظ. [٣٨]

الداميني: قلت: لا يتعين لجواز كونها موصولة ، أي كان أقل الذين استيقظوا، وإنما أعاد الضمير بالإفراد رعاية للفظ (من).

(ثم فلان): الأولى أن تجعل هذا من عطف الجمل، أي استيقظ فلان. إذ ترتيبهم يدفع اجتماعهم في الأوليّة. باعتبار البعض لا لكل، أي أن جماعة استيقظوا على الترتيب وسبقوا غيرهم في الاستيقاظ، لكن هذا لا يتأتى على قول الزركشي؛ لأنه قال: أول رجل؛ فقد جعل هذا من قبيل عطف المفردات فلزم الإخبار عن جماعة بأنهم أول رجل استيقظ. وهو باطل^(٢).

٣٥٦- (يصلّي في ثوب واحدٍ مشتمل به ...) ^(٣).

قال الزركشي: وبالجذر على المجاوره، كقوله^(٤).

(١) ينظر: فتح الباري ٤٤٧/١ كتاب التيمم.

(٢) مصابيح الجامع الصحيح [٨٧].

(٣) من حديث عمر بن أبي سلمة . (رأيت رسول الله ﷺ يصلّي في ثوبٍ واحد...) الحديث. ينظر: الفتح ٤٦٩/١ كتاب الصلاة .

(٤) هو: امرؤ القيس كما في ديوانه ٢٥.

في بجادٍ مُزمل^(١). [٤٠]

الدمامي: قلت: الأولى أن يجعل صفة لثوب.

فإن قلت: لو كان لبرز الضمير لجريانه على غير من هو له .

قلت: الكوفيون قاطبة لا يوجبون إبرازه عند أمن اللبس، ووافقهم ابن مالك، ومذهبهم في المسألة قوى، واللبس في الحديث منتف.

(قلت: كان ثوباً بالنصب.

قال الزركشي: على أنها تامة.

الدمامي: قلت: الاختصار على ذلك لا يظهر، فأى معنى لإخباره بوجود ثوب في الجملة، فينبغي أن يُقدر ما يناسب المقام^(٢).

٢٩ - (باب قبله أهل المدينة وأهل الشام والمشرق ...) (٣):

قال القاضي^(٤): ضبط أكثرهم قوله (المشرق) بضم القاف وبعضهم

(١) هذا جزء من عجز البيت، وتمام البيت:

كأنا أبانا في أفانين ودقه كبير أناس في بجاد مزمل

وموضع الشاهد فيه جر (مُزمل) لمجاورته لأناس، والمجاورة هنا ملاصقة تقديرًا.

(٢) مصابيح الجامع الصحيح [٩١/ب].

(٣) ينظر: فتح الباري ١/٩٨ كتاب الصلاة.

(٤) هو القاضي عياض. ينظر المصدر السابق.

بكسرها.

قال الزركشي: الكسر يؤدي إلى إشكال، وهو إثبات قبلة لهم. [٤٤]

الداميني: قلت: إثبات قبلة لأهل المشرق في الجملة لا إشكال فيه، لأنه لا بد لهم من قبلة يستقبلونها قطعاً، وإنما الإشكال لو جعل المشرق نفسه مع استدبار الكعبة قبلة، وليس في جرّ المشرق ما يقتضي أن يكون المشرق نفسه قبلة، كيف يتوهم هذا والبخاري قد ألصق بهذا الكلام قوله: ليس في المشرق ولا في المغرب قبلة.

ثم قال الزركشي: فالصواب الرفع عطفاً على باب^(١)، أي باب حكم المشرق؛ أي باب حكم هذا، وباب حكم هذا، ثم حذفنا من الثاني باب، وحكم وأقمنا المشرق مقام الأول.

الداميني: قلت: هذا قصور ظاهر، فإن ما وُجّه به الرفع يمكن أن يوجه به الكسر، وذلك بأن يكون المشرق معطوفاً على ما أضيف إليه باب وهو قبلة لا على المدينة ولا على الشام، فكأنه قال: باب حكم قبلة أهل المدينة وحكم المشرق، ولا إشكال البتة، والله الموفق^(٢).

(١) هذا ما وجه به القاضي عياض رواية ضم القاف في كلمة المشرق فيكون معطوفاً على باب، ويحتاج إلى تقدير محذوف. ينظر: المصدر السابق.

(٢) مصابيح الجامع الصحيح [٩٧٠].

٤٢٥- (... فَصَّلِي ...) (١).

قال الزركشي: بالنصب جواب التمني و (فاتخذة.) بالنصب عطفاً عليه. [٤٦]

الدمامي: قلت: إن ثبتت الرواية بالنصب فالفعل منصوب بأن مضمرة وإضمارها هنا جائز لا لازم، وأن والفعل بتقدير مصدر معطوف على المصدر المسبوك من أنك تأتيني؛ أي وددت إتيانك فصلواتك فاتخاذي لمكان صلواتك مصلى، وهذا ليس في شيء من جواب التمني الذي يريدونه، وكيف لو ظهرت أن هنا لم يمتنع، وهناك يمتنع، ولو رفع نصلي وما بعده بالعطف على الفعل المرفوع المتقدم، وهو قولك: تأتني لصح والمعنى بحاله (٢).

٤٥٦- (فلما جاء رسول الله ﷺ ذكرته ذلك) (٣).

قال الزركشي: صوابه ذكرت له ذلك. [٤٨]

الدمامي: قلت: هذا من جنس ما تقدم، وهو الهجوم على تخطئة الرواية الصحيحة بالخيال، وكأنه فهم أن الضمير المنصوب عائد إلى النبي

(١) فتح الباري ١/٥١٩، كتاب الصلاة.

(٢) مصابيح الجامع الصحيح [٩٩].

(٣) فتح الباري ١/٥٥٠، كتاب الصلاة.

ﷺ ، و (ذلك) مفعول ذكرت فاحتاج إلى تقدير الحرف ضرورة أن ذَكَرَ
إِنَّمَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَى وَاحِدٍ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، بَلِ الضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ
عَائِدٌ إِلَى الْأَمْرِ الْمُتَقَدِّمِ، وَ ذَلِكَ) بَدَلٌ مِنْهُ، وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يَتَعَدَّ إِلَيْهِ هَذَا
الْفِعْلُ بِحَرْفِ الْجَرِّ حَذَفَ مَعَ حَرْفِ الْجَرِّ لِدَلَالَةِ مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ ، فَآلَ الْأَمْرُ
إِلَى أَنَّهَا قَالَتْ: فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَكَرْتَ ذَلِكَ الْأَمْرَ لَهُ.

وليت شعري ما المانع من حمل هذه الرواية الصحيحة على هذا
الوجه الشائع ولا غبار عليه^(١).

(مثنى مثنى)^(٢).

قال الزركشي في تعليقه على العمدة: استكشلت بعضهم التكرار بأن
القاعدة فيما عد من اسماء الأعداد؛ لَأَنَّهُ لَا يُكْرَرُ، فَلَا يُقَالُ: جَاءَ الْقَوْمُ مَثْنَى
مَثْنَى، وَأَجِيبُ بِأَنَّهُ تَوْكِيدٌ لِفُظِّي، لَا لِقَصْدِ التَّكْرَارِ فَإِنَّ ذَلِكَ مُسْتَفَادٌ مِنْ
الصِّيْغَةِ.

الدمامي: قلت: هذا جواب ابن الحاجب في أماليه^(٣). ثم قال
الزركشي: إن أصل السؤال فاسد؛ بل لا بد من التكرار إذا كان العدل في

(١) مصابيح الجامع الصحيح [١٠٤].

(٢) فتح الباري ٤٧٧/٢ كتاب الوتر.

(٣) أمالي ابن الحاجب ٤٢/٤.

لفظ واحد كمثنى مثنى، وثلاث ثلاث، قال الشاعر:

هنيئاً لأرباب البيوتِ بيوْتُهُمْ وللآكلين التمر مَخْمَسَ مَخْمَساً

ومنه الحديث: مثنى مثنى.

فإن وقعت بين لفظين أو ألفاظ مختلفة لم يجز التكرار، كمثنى وثلاث ورباع. والحكمة في ذلك أن ألفاظ العدد المعدولة مشروطة بسبق ما يقع فيه التفصيل تحقيقاً أو تقديرًا، نحو: أولى أجنحة ... ونحو صلوا الليل ...

فإذا أريد تفصيله من نوع واحد وجب تكراره؛ لأن وقوعه بعده إنما هو على جهة الخبرية أو الحالية أو الوصفية، فحمله عليه يقتضي مطابقتها له فلا بد من تكرره لتحصل الموافقة؛ إذ لا يحسن وصف الجماعة باثنين إذا كان من ألفاظ متعددة، فالمجموع تفصيل للمجموع فكان وافيًا به^(١).

الداميني: قلت: لا أعرف أحداً من النحاة ذهب إلى هذا التفضيل الذي ذكره وفي الصحاح: إذا قلت: جاءت الخيل مثنى، فالمعنى اثنين اثنين؛ أي جاؤا مزدوجين^(٢)، فهذا مما يقدح في إيجاب التكرار في اللفظ الواحد. ثم بناء ما ذكره على الحكمة التي أبدأها بناءً واه؛ لأن المطابقة حاصلة بدون

(١) مصابيح الجامع [١٠٧].

(٢) الصحاح (ثلاث).

تكرر اللفظ المعدول من جهة المعنى، وذلك أنك إذا قلت: جاء القوم مثني إنما معناه: اثنين اثنين، وهكذا فهو بمعنى مزدوجين كما قال الجوهري، ولا شك في صحة حمل مزدوجين على القوم، ثم تكرر اللفظ المعدول لا يوجب المطابقة؛ لأن الثاني كالأول سواء، وليس ثم حرف يقتضي الجمع حتى تحصل المطابقة التي قصدها، فلا يظهر وجه صحيح لما قاله - والله أعلم^(١).

(الصلاة لوقتها...) ^(٢).

قال الزركشي: اللام للتوقيت بمعنى عند، كقوله تعالى: ﴿للدلوك الشمس...﴾ ^(٣). [٥١]

الداميني: قلت: في التحقيق للاختصاص، والاختصاص على ثلاثة أضرب:

إمّا أن يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه، وما نحن فيه من هذا القبيل، نحو: كتبته لغرة كذا.

أو لوقوعه قبله، نحو: لخمس خلون. أو بعده. نحو ليلة بقيت^(٤).

(١) مصابيح الجامع [١٠٧].

(٢) ينظر: فتح الباري ٩/٢ كتاب الصلاة.

(٣) سورة الإسراء: ٧٨.

(٤) مصابيح الجامع الصحيح [١١٣/ب].

قال: (ثم أي...^(١)).

قال ابن الخشاب فيما نقل عنه: لا يجوز تنوينه لأنه اسم غير مضاف.

قال الزركشي في تعليق العمدة: وهو ممنوع، لأنه مضاف تقديرًا لوقوعه في الاستفهام، والتقدير: أي العمل فضل، فالأولى أن يوقف عليه بإسكان الياء.

الداميني: قلت: وهذا أيضاً عجيب كأنه فهم أن ابن الخشاب نفى كونه مضافاً مطلقاً حتى زورده عليه أنه مضاف تقديرًا. وليس هذا مراد ابن الخشاب قطعاً، إذ هو بصدد تعليقه لإيجاب التنوين فيه وهو يثبت بكونه غير مضاف لفظاً، وتقدير الإضافة لا يوجب عدم تنوينه، بل ولا يجوز، فما هذا الكلام.

وفي قوله: الأولى أن يوقف عليه بإسكان الياء ما مر في الاشكال^(٢).

٥٣٥- (أذن مؤذن النبي ﷺ الظهر)^(٣)

قال الزركشي: كذا وقع في الرواية (أذن الظهر) والصواب بالظهر،

(١) فتح الباري ٩/٢.

(٢) مصابيح الجامع الصحيح [١/٤].

(٣) فتح الباري ١٨/٢ كتاب مواقيت الصلاة.

أو للظهر ، كما روي في الباب الذي بعده وكذا في مسلم. [٥٢]

الداميني: قلت: الرواية هذه صحيحة ، ولها وجه صحيح، فالقطع بخطها خطأ، ووجهها أن يكون الأصل: وقت الظهر فحذف المضاف الذي هو وقت وأقيم الظهر مقامه، ومثله جائز بلا شك، تقول: جئتكَ وقت صلاة العصر، وجئتكَ صلاة العصر.

فإن قلت: لكن ليس في هذا تعيين الصلاة التي أُذِنَ لها .

قلت: حذف للعلم به؛ أي أذن وقت صلاة الظهر، ومن المعلوم أن لا يؤذن وقت الظهر لغير الصلوات^(١).

٥٣٥- (فَأُبرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ):^(٢)

قال الزركشي: عن بمعنى الباء، وقد جاء مُصَرَّحاً به في الرواية الأخرى. وقيل زائدة، يقال: أُبرِد بكذا إذ فعله في برد النهار. [٥٢]

الداميني: قلت: ضعف الثاني ظاهر^(٣)، وأولى من الأول أن يضمن

(١) مصابيح الجامع الصحيح [١١٦].

(٢) فتح الباري ١٨/٢ كتاب مواقيت الصلاة.

(٣) وجه الضعف قلة مجيء عن زائدة، إلا إذا كانت للتعويض من أخرى محذوفة

كقول زيد بن الملوخ:

أُبردوا معنى أخرُوا، أي إذا شتد الحر فتأخروا عن الصلاة مبردين، أو أُبردوا متأخرين عنها.

٥٧٧- (... ثم يكون سُرْعَةً بِي أَنْ أَدْرِكَ الصَّلَاةَ) (٣).

قال الزركشي: بنصب سُرْعَةً خبر مقدم، وبالرفع في لغة من جوز الإخبار في باب كان عن النكرة بالمعرفة.

الدماميني: قلت: لا يتعين تخريج الرفع على ذلك، إذ يجوز كون (تكون) تامة، و (أَنْ أَدْرِكَ) على حذف لام التعليل، أي توجد سرعة لإدراكي صلاة الفجر، وهذا وجه لا غبار عليه، ولا خلاف فيه. والتخريج عليه أولى (٣).

أَتَدْفَعُ عَنْ نَفْسِ أَتَاهَا جَمَامَهَا فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنَ جَنبَيْكَ تَدْفَعُ
أَرَادَ: فَهَلَّا عَنْ الَّتِي بَيْنَ جَنبَيْكَ تَدْفَعُ، فزاد عن بعد الموصول وجعلها عَرَضاً
مِنْ (عَنْ) المحذوفة قبل الموصول...
ينظر: المحتسب ٢٨٢/١.

(١) مصابيح الجامع الصحيح [١١٦].

(٢) فتح الباري ٤/٢، كتاب مواقيت الصلاة.

(٣) مصابيح الجامع الصحيح [١٢١].

٥٧٨- (كُنْ نَسَاءَ الْمُؤْمَنَاتِ ...) (١)

قال الزركشي: يجوز في نساء وجهان:
النصب على أنه خبر كان، و (يَشْهَدُنْ) خبر ثان. (٢)

الدمامي: قلت: لا يظهر هذا الوجه؛ إذ ليس القصد الإخبار عن النسوة المصليات بأنهن نساء المؤمنات، ولا المعنى عليه، والذي يظهر أنه مفعول محذوف، وذلك أنها لما قالت: (كُنْ) فاضمرت ولا معاداً في الظاهر قصدت رفع اللبس بما قالت، أي أعنى نساء المؤمنات، والخبر هو (يَشْهَدُنْ) (٣).

٦٢١- (ويرفعها إلى فوق ...) (١)

قال الزركشي: بالجر والتنوين؛ لأنه ظرف. والضم على البناء وقطعه
عن الإضافة. [٥٦]

الدمامي: قلت: ظاهره أن قطعه عن الإضافة مختص في حالة البناء

(١) الفتح ٥٤/٢، كتاب مواقيت الصلاة.

(٢) في التنقيح [٥٣]: يجوز في نساء وجهان: النصب على أنه بدل من الضمير في كان أو فاعل على لغة: اكلوني البراغيث.

(٣) مصابيح الجامع [١٢١].

(٤) الفتح ١٠٣/٢-١٠٤، كتاب الأذان.

على الضم دون حالة التنوين، وهو أمر قد ذهب إليه بعضهم ففرق بين جئت قبلاً وجئت من قبل، بأن أعرب في الأول لعدم الإضافة. ومعناه جئت متقدماً، والمعنى الثاني لتضمنه الإضافة، ومعناه: جئت متقدماً على .. والذي اختاره بعض المحققين أن التنوين عوض من المضاف إليه، وأن لا فرق في المعنى بين ما أعرب من هذه الظروف وما بقي منها، قال: وهو الحق^(١).

٦٣٥- (... فعليكم بالسكينة ...) (٢)

قال الزركشي: في إدخال الباء في الرواية إشكال، لأنه متعد بنفسه، كقوله تعالى: ﴿عليكم أنفسكم...﴾ (٣). [٥٦]

الدمامي: قلت: لا إشكال ألينة؛ لأن أسماء الأفعال وإن كان حكمها حكم الأفعال التي هي بمعناها؛ إلا أن الباء تزداد في مفعولها كثيراً، نحو: عليك به، لضعفها في العمل فتعدى بحرفٍ على نية إيصال اللازم إلى المفعول، قاله الرضي وغيره. وفي الصحاح تقول: على زيداً وعلى يزيد، ومعناه: أعطني. وهلا استشكل الزركشي (اللهم عليك بقريش، اللهم

(١) مصابيح الجامع الصحيح [١٢٧] أ.

(٢) الفتح ١١٦/٢ كتاب الأذان.

(٣) سورة المائدة آية ١٠٥.

عليك بعمر بن هشام) (على مكانكم) اثبتوا، أو كونوا، أو نحو ذلك^(١).

٦٦٠- (... وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ أَخْفَى):^(٢)

قال الزركشي: كذا لهم أخفى أفعل تفضيل.

الدمامي: قلت: لا يتعين، وأحسن منه أن يكون فعلاً ماضياً، والجملة حال من فاعل تصدق وهو الضمير العائد على رجل، وقد مقدرة، مثل: ﴿أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ...﴾^(٣) أي تصدق في حال كونه قد أخفى تصدقه، وهو بمعنى الرواية الأخرى، وذلك أن الأصيلي ضبطه إخفاء بكسر الهمزة والمصدر، أي تصدق يخفي إخفاءً، أو ذا خفاءٍ على تأويل المصدر باسم الفاعل، جعل كأنه نفس الإخفاء مبالغة^(٤).

٦٦٨- (فَتَجِيئُونَ):^(٥)

قال الزركشي: يجوز أن يكون معطوفاً على (أن أخرجكم) ونصبه

(١) مصابيح الجامع الصحيح ١٢٨/أ.

(٢) الفتح ١٤٦/٢، كتاب الأذان.

(٣) سورة النساء آية ٩٠.

(٤) مصابيح الجامع الصحيح [١٣٠/أ].

(٥) ينظر: فتح الباري ١٥٧/٢ كتاب الأذان.

على لغة من يرفع الفعل بعد أن حملا على (ما) أختها، كقراءة مجاهد:
﴿لَمِنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةُ﴾^(١) بضم الميم. [٥٨]

الداميني: قلت: لإهمال (أن) قليل، والقطع كثير مقيس، فلا داعي
إلى العدول عن الأول إلى الثاني والقراءة مخرجة على أن الضمير المسند
إليه (يتم) ضمير جماعة عاد على مَنْ باعتبار معناها. مثل: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ
يَسْتَمْعُونَ﴾^(٢) ورسم المصحف لا يجرى على قياس المصطلح عليه في
الخط^(٣).

٦٨٧- (قال: هات)^(٤) بالكسر، ويقال للمؤنثة: هاتي بياء:

قال الزركشي: وبه يرد على ابن عصفور في قوله: إنها اسم فعل أمر،
لأن الضمائر المرفوعة البارزة لا تتصل إلا بالأفعال. [٥٨]

الداميني: قلت: له أن يمنع هذا الحصر، ففي كلام الفارسي ما يدفعه،
فقد صرح بأن ليس حرف، وأن لحاق الضمير لها نحو لست، ولستما
لشبهها بالفعل لكونها على ثلاثة أحرف، وبمعنى ما كان، وكونه واقعاً

(١) سورة البقرة آية ٢٣٣.

(٢) سورة يونس آية ٤٢.

(٣) مصابيح الجامع الصحيح [١٣١].

(٤) فتح الباري ١٧٣/٢ كتاب الأذان.

وناصباً ، كما لحق الضمير هاتي هاتيا هاتوا هاتين مع كونه اسم فعل لقوة
 مشابهته للأفعال لفظاً، وإذا كان كذلك فابن عصفور ليس مبتدعاً للقول
 بأن هات اسم فعل، وليس ثم اجماع على أن الضمير البارز لا يلحق إلا
 الفعل، فلا ينقدح رده^(١).

٧٢٤- (ما أنكرت منّا منذُ يومٍ عَهدتَ ...) ^(٢).

قال الزركشي: يجوز في (يوم) الرفع، والنصب ، والجر. [٥٩]
 الدماميني: قلت: ظاهره أن الثلاثة حركات إعراب وليس كذلك؛
 فإن الفتح حركة بناءٍ قطعاً^(٣).

٧٧٠- (في كُلِّ شيءٍ حتّى الصَّلَاةِ ...) ^(٤).

قال الزركشي: حتّى جارة. [٦٠]

-
- (١) مصابيح الجامع الصحيح ١٣٢-١٣٣.
 (٢) ينظر: فتح الباري ٢/٢١٠ كتاب الأذان.
 (٣) مصابيح الجامع الصحيح [١٣٥/ب].
 (٤) فتح الباري ٢/٢٥١، كتاب الأذان.

الدماميني: قلت: الجارة بمعنى إلى وليست هنا كذلك، وإنما هي عاطفة، فالجر بالعطف^(١).

٨٤٣- (حَتَّى يَكُونَ مِنْهُنَّ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ)^(٢).

كذ ثبت في الروايات، ويروى (ثلاث وثلثون).

قال الزركشي: وهو الوجه. [٦٣]

الدماميني: قلت: مقتضاه أن الروايات الأخرى لا وجه لها مع ثبوتها، وهو قريب من التصريح بالتحسين، وليس كذلك، فوجه الرفع ظاهر، وهو أن تكون (ثلاث وثلثون) هو اسمها، و (منهن كلهن) خبرها، ولا ضمير في ذلك.

ووجه النصب أن يكون في (يكون) ضمير مستتر عائد على العدد المتقدم، و (ثلاثا وثلثين) هو الخبر. والمعنى: حتى يكون العدد منهن كلهن ثلاثاً وثلثين. ولا إشكال، والله الموفق^(٣).

(١) مصابيح الجامع الصحيح ١٣٧/ب.

(٢) فتح البار ي/٣٢٥ كتاب الأذان.

(٣) مصابيح الجامع الصحيح ١٤٤.

كتاب الجمعة^(١)

قال الزركشي: بضم الميم وفتحها وإسكانها، فالأولان لكونها جامعة، والثالث لجمعهم فيها، فإن فعله بالتحريك للفاعل كهمة، وفعله للمفعول كهزأة. [٦٥]

الدمامي: قلت: ظاهره أن الثلاثة ثابتة في البخاري وما أظن ذلك، والظاهر أن المشهور هو الذي قرأ به السبعة، وهو ضم الميم، فإن ثبت من جهة الرواية بالثلاثة هنا فلا كلام^(٢).

٨٧٨- (والوضوء أيضاً):^(٣)

قال الزركشي: الواو عوض من همزة الاستفهام كما قرأ ابن كثير: ﴿وقال فرعون: وأمتنم به...﴾^(٤). [٦٥]

(١) فتح الباري ٣٥٣/٢.

(٢) مصابيح الجامع الصحيح [١٤٨/أ].

(٣) فتح الباري ٣٥٦/٢ كتاب الجمعة.

(٤) سورة الأعراف آية ١٢٣.

الداميني: قلت: تخفيف الهمزة بإبدالها واواً صحيح لوقوعها مفتوحة بعد ضمة، وأما في الحديث فليس كذلك لوقوعها مفتوحة بعد فتح، فلا وجه لإبدالها فيه واواً، ولو جعله على حذف الهمزة؛ أي ويخص الوضوء أيضاً لجرى على مذهب الأخفش في جواز حذفها قياساً عند أمن اللبس، والقرينة الحالية المقتضية للإنكار شاهدة بذلك، فلا لبس...

ثم نقل الزركشي عن ابن السيد أنه يروى بالرفع على لفظ الخبر، والصواب الوضوء بالمد على لفظ الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَذُنُكُمْ...﴾^(١). [٦٥]

الداميني: قلت: نقل كلام ابن السيد بقصد توجيه ما في البخاري به غلط، فإن كلام ابن السيد في حديث الموطأ وليس فيه واو، وإنما هو، فقال له عمر: (والوضوء أيضاً)^(٢) وهذا يمكن فيه المد بجعل همزة الاستفهام داخلية على همزة الوصل، وأما في حديث البخاري فالواو داخلية على همزة الوصل فلا يمكن الاتيان بعدها بهمزة الاستفهام على ما هو معروف في محله^(٣).

(١) سورة يونس آية ٥٩.

(٢) مصابيح الجامع الصحيح [١٤٩].

(٣) الموطأ ٨٤.

٩٦٩- (ما العملُ في أيام العشر أفضلُ)^(١).

قال الدماميني: ودعوى الزركشي أن الضمير للعمل بتقدير الأعمال، كقوله تعالى: ﴿وَالطِّفْلَ الَّذِينَ...﴾^(٢) غلطٌ؛ لأن الطفل يطلق على الواحد وعلى الجماعة بلفظ واحد بخلاف العمل^(٣). [٦٨]

١٢٩٥- (حتى ما تجعلُ...)^(٤).

قال الزركشي: برفع اللام كفت ما (حتى) عن عملها. [٨٤]

الدماميني: قلت: ظن - رحمه الله - أن ما زائدة كافة عن عمل النصب، وليس كذلك؛ إذ لا معنى للتركيب حيثئذ إن تأملت، بل هي اسم موصول وحتى عاطفة؛ أي إلا أجرت بتلك النفقة التي تبتغي بها وجه الله حتى الشيء الذي تجعله في في امرأتك.

فإن قلت: يشترط في حتى العاطفة على المجرورة أن يعاد الخافض.

قلت: قيد ابن مالك بأنه لا يتعين للعطف نحو: عجبت من القوم حتى

(١) فتح الباري ٤٥٧/٢. والرواية باختلاف، لكن ابن حجر نبه على الرواية التي أوردها ابن الدماميني، ومن قبله الزركشي، والحديث في كتاب العيدين.

(٢) سورة النور: ٣١

(٣) مصابيح الجامع الصحيح [١٥٨/ب].

(٤) فتح الباري ١٦٤/٣ كتاب الجنائز.

بنيلهم، قال ابن هشام: يريد أن الموضع الذي يصبح أن تجعل إلى فيه محل حتى العاطفة، فهي محتملة للجارة فتحتاج حينئذٍ إلى إعادة الجار عند قصد العطف، نحو: اعتكفت في الشهر حتى في آخره بخلاف المثال وما في الحديث.

فإن قلت: لا يعطف على الضمر المخفوض إلا بإعادة الخافض.

قلت: المختار عند ابن مالك وغيره خلافه^(١)، وهو المذهب الكوفي^(٢) لكثرة شواهد نظماً ونثراً، على أنه لو جعل العطف على المنصوب المتقدم، أي تنفق نفقة حتى الشيء الذي تجعله في امرأتك إلا أجرت. لاستقام ولم يرد شيء مما تقدم^(٣).

١٣٦١ - (فشقها بنصفين ...)^(٤).

قال الزركشي: دخلت الباء على المفعول زائدة. [٨٧]

الداميني: قلت: لا نسلم شيئاً من ذلك، أما دعواه أن نصفين مفعول

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٤٨/٢ - ١٢٥٢.

(٢) الإنصاف المسألة [٦٥] ٤٤٧٢، وشرح الرضي ٢٩٥/١.

(٣) مصابيح الجامع الصحيح [١٩٥/ب].

(٤) فتح الباري ٢٢٣/٣ كتاب الجنائز.

به فلا، إن شق إنما يتعدى لمفعول واحد وقد أخذه وليس هذا بدلاً منه؛ وأما دعوى الزيادة فعلى خلاف الأصل، وليس هذا مجال زيادتها.

فإن قلت: فعلام إذاً تخرجها؟

قلت: أجعل الباء للمصاحبة، وهي ومدخولها ظرف مستقر منصوب المحل على الحال، أي فشققها متلبسة بنصفين في حال واحدة، وليس المراد أن انقسامها إلى نصفين كان ثابتاً قبل الشق، وإنما هو منه وبسببه، ومنه قوله تعالى ﴿سَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنَّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾^(١) ^(٢).

١٣٨٨ - (فهل لها أجرٌ إن تصدّقتُ عنها...):^(٣)

قال الزركشي: الرواية الصحيحة بكسر إن على أنها شرطية، ولا يصح قول من فتحها، لأنه إنما سأل عما لم يفعل.

الداميني: قلت: إن ثبتت لنا رواية بفتح الهمزة من (إن) أمكن تخريجها على مذهب الكوفيين في صحة مجيء (أن) المفتوحة الهمزة

(١) سورة النحل آية ١٢.

(٢) مصابيح الجامع الصحيح [٢٠٤/]

(٣) فتح الباري ٢٥٤/٣ كتاب الجنائز.

شرطية، كأن المكسورة الهمزة، ورجحه ابن هشام^(١)، والمعنى حينئذ صحيح بلا شك^(٢).

١٣٩٦- (... أَرَبٌ ماله ...) :^(٣)

قال الزركشي: هو خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ خبره محذوف، و (ما) زائدة للتقليل، أي حاجة يسيرة. [٩٠]

الداميني: قلت: ليس خبراً محذوف المبتدأ، ولا مبتدأ محذوف الخبر؛ بل هو مبتدأ مذكور الخبر، وسوغ الابتداء به وإن كان نكرة لأنه موصوف بصفة ترشد إليها (ما) الزائدة، كما تقدر، والخبر هو قوله: (له)^(٤).

١٤٠٨- (فنظرتُ إلى الشمس ما بقي من النهار ...) :^(٥)

قال الزركشي: أي أيُّ شيءٍ بقي من النهار. [٩١]

(١) مغني اللبيب ٥٣.

(٢) مصابيح الجامع الصحيح [٢/٢٠٨].

(٣) فتح الباري ٢٦١/٣ كتاب الزكاة.

(٤) مصابيح الجامع الصحيح [٢/٢١٠].

(٥) فتح الباري ٢٧٢/٣ كتاب الزكاة.

الداميني: قلت: كأنه جعلها استفهامية، وليس المعنى عليه، وإنما المعنى: فنظرت إلي الشمس أتعرف القدر الذي بقي، أو أنظر الذي بقي منه، فهي موصليه^(١).

١٤٥٤ - (إذا كانت سائمة الرجل ناقصة شاة واحدة...) ^(٢).

قال الزركشي: ناقصة بالنصب على أنها خبر كان، وشاة: على التمييز، وواحدة وصف. [٩٥]

الداميني: قلت: لا فائدة في هذا الوصف مع كون الشاة تمييز، وإنما واحدة منصوب على أنه مفعول بـ(ناقصة)، أي إذا كانت، أي إذا كانت عند الرجل سائمة تنقص واحدة من أربعين فلا زكاة عليها بطريق الأولى.

ويحتمل أن تكون شاة منصوبة بـ(ناقصة) وواحدة وصف لها، والتمييز محذوف للدلالة عليه^(٣).

(١) مصابيح الجامع الصحيح [٢١٣/أ].

(٢) فتح الباري ٣/٣١٧ - ٣١٨ كتاب الزكاة.

(٣) مصابيح الجامع الصحيح [١٢٥/ب].

١٤٦١- (كان أبو طلحة أكثر الأنصار مالاً بالمدينة ...) (١)

قال الزركشي: مالاً قيل: إنه منصوب على التمييز. [٩٦]
الدمامي: قلت: هو كذلك، فلا معنى للتبريء من عهده بالنقل،
فمثله لا يخفى الأصاغر، ولا يحتاج إلى الإسناد إلى قائل معروف أو
مجهول، وهل ذلك إلا بمشابة أن يقال في قولنا: قام زيد، قيل: إنه فاعل
لقام (٢).

١٩٤٦- (...) ليس من البر الصيام في السفر (...) (٣).

قال الزركشي: من زائدة لتأكيد النفي، وقيل للتبعيض وليس
بشيء. [١٢٥]

الدمامي: قلت: هذا عجيب أجاز ما المانع منه قائم ومنع ما لا مانع
منه، وذلك أن من شرط زيادة من أن يكون مجرورها نكرة، وهو في
الحديث معرفة. وهذا المذهب المعول عليه وهو مذهب البصريين (٤) خلافاً
للأخفش (٥) والكوفيين (٦).

-
- (١) فتح لباري ٣/٣٢٥ كتاب الزكاة.
 - (٢) مصابيح الجامع الصحيح [٢٢٧/أ].
 - (٣) فتح الباري ٤/١٨٣ كتاب الصوم.
 - (٤) ينظر: الكتاب ١/٣١٥، ٣١٦، ٤/٢٢٥، وينظر: التسهيل ٣/١٣٦، والمغني ٤٢٧.

- (٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/٩٨، ٢٥٤، ٢/٢٧٤، والتسهيل ٣/١٣٨.

أما كونها للتبعيض فلا يظهر لمنعه وجه؛ إذ المعنى: أن الصوم في السفر ليس معدوداً من أنواع البر^(١).

١٩٤٨ - (ثم دعا جماعاً فرفعه إلى يده ليراه الناس)^(٢)

قال الزركشي: كذا لأكثرهم (إلى يده) وعند ابن السكن (إلى فيه) وهو ظاهر إلا أن تقول إلى في رواية الأكثرين بمعنى على ليستقيم الكلام. [١٢٥]

الدمامي: قلت: لا أعرف أحداً ذكر أن إلى ترد بمعنى على، والكلام مستقيم بدون هذا التأويل، وذلك أن إلى لانتهاء الغاية على بابها، والمعنى فرفع الماء من أتى به إلى يده رفعا قصد به رؤية الناس له، فلا بد أن يقع ذلك على وجه يتمكن فيه الناس من رؤيته، ولا حاجة مع ذلك إلى إخراج عن بابها^(٣).

٢٠٦٥ - (إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة كان لها أجرها)^(٤)

قال الزركشي: (وكان لها أجرها) كذا ثبت بالواو، ويحتملُ

(١) مصابيح الجامع الصحيح [٢٦١].

(٢) فتح الباري ١٨٦/٤ كتاب الصوم.

(٣) مصابيح الجامع الصحيح [٢٦٢].

(٤) فتح الباري ٣٠٠/٤ كتاب البيوع.

زيادتها، ولهذا روى بزيادتها. [١٣٠]

الدماميني: قلت: لم تثبت زيادة الواو في جواب إذا، فالذي ينبغي أن يجعل الجواب محذوفاً، والواو عاطفة على المفعول فيها، أي لم تأثم، وكان لها أجرها محافظة على إبقاء القواعد وعدم الخروج عنها^(١).

٢١٧٨، ٢١٧٩ - (... كل ذلك لا أقول ...): (٣)

قال الزركشي: بنصب (كل) وهو نظير: (كل ذلك لم يكن)؛ إذ المنفى المجموع. [١٣٧]

الدماميني: قلت: هذا خبط؛ فإن مراد ابن عباس نفي كل واحد من الأمرين، أي لم أسمع من النبي ﷺ، ولا وجدته في كتاب الله، وليس مراده نفي المجموع من حيث هو مجموع حتى يكون البعض ثابتاً. وإذا نُصب (كل ذلك) كانت كل داخلة في حيز النفي ضرورة أن نصبها بأقول الواقع بعد حرف النفي، فيكون التركيب هكذا: لا أقول كل ذلك، فيكون المعنى: بل أقول بعضه، وليس هذا هو المراد كما تقدم، ثم كيف يكون التركيب نظير (كل ذلك لم يكن) والمنفى هنا في حيز كل، وفي النصب هي في حيز النفي.

(١) مصابيح الجامع الصحيح [٢٨٣].

(٢) فتح الباري ٣٨١/٤.

نعم إن رفع كل من قوله: (كل ذلك لا أقول) على أنه مبتدأ ولا أقول خبره والعائد محذوف، أي أقول على حد قوله: (١)

قد أصبحت أم الخيار تدعي على ذنباً كله لم أصنع

برفع كل وحذف العائد، أي لم أصنعه، أي حيث أن يكون نظير كل ذلك لم يكن، ويكون المنفي كل فرد لا المجموع من حيث هو مجموع (٢) فتأمله (٣).

٢٣١١ - (فإنك لن يزال عليك من الله حافظ ولا يقربك شيطان) (٤).

قال الزركشي: أصله: يقربنك بالنون المؤكدة.

الداميني: قلت: لا أدري ما الذي دعاه إلى ارتكاب مثل هذا الأمر الضعيف مع ظهور الصواب في خلافه، وذلك أنه قال: (فإنك لن يزال عليكم من الله حافظ، ولا يقربك شيطان حتى تصبح ...) فعندنا فعل منصوب بلن، وهو قوله: (يزال) والآخر من قوله: (يقربك) منصوب بالعطف على المتقدم، ولا زائدة لتأكيد النفي مثل: لن يقوم زيد ولا

(١) هو: أبو النجم العجلي، ينظر: الكتاب ٨٥/١.

(٢) ينظر: المغني ٢٦٥.

(٣) مصابيح الجامع [٢٩٩/ب].

(٤) فتح الباري ٤٨٧/٤ كتاب الوكالة.

يَضْحَكُ، وجرينا على طريقتهم في إطلاق الزيادة على (لا) وإن كان التحقيق أنها ليست بزائدة دائماً، ألا ترى أنه إذا قيل: ما جاءني زيد ولا عمرو احتمال نفى مجيء كل منهما على كل حال، ونفى اجتماعهما في المجيء، فإذا جئ بلا كان الكلام نصاً في المعنى الأول.

نعم هي زائدة في مثل قولك: لا يستوي زيدٌ ولا عمرو^(١).

٢٣٥٩- (... أن كان ابن عمك ...):^(٢)

ذكر ابن مالك أنه يجوز في همزة أن الكسرُ الفتح ، وأن الكسر على تقدير الفاء، وإذا فتحت قدرت قبلها اللام، والكسر هو أجود ، وقد استشكل الزركشي تقدير الفاء قبل إن مع الكسر، بأن الفاء إنما تكون للتعليل ، والتعليل يقتضي الفتح لا الكسر . [١٤٩]

قال الدماميني: قلت: هذا كلامٌ مَنْ لَمْ يفهم كلام القوم، وذلك أن الكسر منوطٌ بكون المحل محل الجملة لا المفرد، والفتح بكون المحل للمفرد لا الجملة.

أما التعليل فلا مدخل له من حيث خصوص التعليل لا في فتح ولا في

(١) مصابيح الجامع الصحيح [٣٢٠/أ].

(٢) فتح الباري ٣٤/٥ كتاب المساقاة.

غيره، ولكنه رأهم يقولون في مثل: أكرم زيد أنه فاضل بالفتح، فتحت لإرادة التعليل مثلاً فظن أنه الموجب للفتح وليس كذلك ، وإنما أرادوا فتحة إن لأجل أن لام الجر مرادة، وهي في الواقع للتعليل.

فالفتح إنما هو لأجل أن حرف الجر مطلقاً لا يدخل إلا على المفرد، ففتحت إن من أجل دخول اللام باعتبار كونها حرف جر لا باعتبار كونها للتعليل، ألا ترى أن حرف الجر المقدر لو لم يكن للتعليل أصلاً لكانت أن مفتوحة. ثم ليس كل حرف دل على التعليل تفتح أن معه، وإنما قدر ابن مالك^(١) الفاء مع الكسر ليأتي بحرف دل على السببية ولا يدخل إلا على الجمل فيلزم كسر إن بعده، ولا شك أن الفاء الموضوعة للسببية كذلك أي تختص بالجمل فتأمل^(٢).

٢٣٦٣ - (لقد بلغ بهذا مثل الذي بلغ بي):^(٣)

قال الزركشي: (مثل) نُصب نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، أي مبلغاً مثل ...

[١٤٩]

الداميني: قلت: لا يتعين لجواز أن يكون المحذوف مفعولاً به، أي عطشاً. ورأيت في نسخة (مثل) مضبوطة بالرفع، وله وجه، وهو أن يكون

(١) ينظر: شواهد التوضيح والتوضيح ٦٣.

(٢) مصابيح الجامع [٣٣٠/ب].

(٣) فتح الباري ٤٠/٥ كتاب المساقاة.

فاعل بلغ، وهذا مفعول به مقدم، قال ابن الملتن: وكذا مضبوطة بخط
الدمياطي^(١).

٢٤٧٥- (ولا يزني الزاني حين يزني الزاني وهو مؤمن، ولا
يشرب الخمر حين يشرب ...) ^(٢). [١٥٦]

قال الزركشي: حذف الفاعل بعد النفي فإن الضمير لا يرجع إلى
الزاني، بل لفاعل مقدر دلّ عليه ما قبله، أي ولا يشرب الشارب...
الداميني: قلت: في كلامه تدافع فتأمله^(٣).

٢٤٨٨- (ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا، ليس السن
والظفر ...) ^(٤).

قال الزركشي: ليس هنا للاستثناء وما بعدها نصب على الاستثناء.
[١٥٧]

(١) مصابيح الجامع [٣٣١/أ].

(٢) فتح الباري ١١٩/٥ كتاب المظالم.

(٣) مصابيح الجامع الصحيح [٣٥٣/أ].

(٤) فتح الباري ١٣١/٥ كتاب الشركة.

الداميني: قلت: الصحيح أنها ناسخة وأن اسمها ضمير راجع
للبعض المفهوم مما تقدم، واستتاره واجبٌ فلا يليها في اللفظ إلا
المنصوب^(١).

٢٧٣٧- (غير متأمل مالا)^(٢).

قال الزركشي: نصب مالا على التمييز.

الداميني: قلت: هو خطأ، إنما نصب على أنه مفعول به يقال: تأملت
المال؛ أي اتخذته^(٣).



(١) مصابيح الجامع الصحيح [٣٥٦/أ].

(٢) فتح الباري ٣٥٥/٥ كتاب الشروط. والكلمة لابن سيرين فسّر بها: ويطعم
غير مُمَوَّلٍ.

(٣) مصابيح الجامع الصحيح [٤٠٢/ب].

بَاب مَنْ أَرَادَ غَزْوَةً فَوَرَّى بِغَيْرِهَا (١)

قال الزركشي: وَرَّى بغيرها تستر بغيرها، وأصله من وراء الإنسان، أي مَنْ وَرَّى بشيء فكأنه جعله وراءه، وقيد السيرافي في شرح سيبويه بالهمزة، قال: وأصحاب الحديث لم يضبطوا الهمزة فيه.

الدمامي: قلت: غَرَّ هذا الكلام في السيرافي فظن خطأ المحدثين، وليس كذلك، ففي الصحاح: وَاَرَيْتُ الشَّيْءَ أَحْفَيْتُهُ، وَتَوَارَى هُوَ، أَيِ اسْتَتَرَ، قَالَ، وَتَقُولُ: وَارَيْتُ الْخَبَرَ تَوْرِيَةً إِذَا سَتَرْتَهُ وَأَظْهَرْتُهُ غَيْرَهُ...

فإن قلت: قد عقب هذا بقوله: كأنه مأخوذ من وراء الإنسان كأنه يجعله وراءه حيث لا يظهر، ومقتضى هذا أن يكون بالهمزة، فكيف يلتزم أول كلامه وآخره؟.

قلت: همزة وراء ليست أصلية، وإنما هي منقلبة عن ياء، فإذا يُوجَدُ فِي فِعْلٍ مَعْنَى وَرَاءٍ لَمْ يَجْزِ فِيهِ الْإِتْيَانُ بِالْهَمْزَةِ لِفَقْدَانِ الْمَوْجِبِ لِقَلْبِهَا فِي الْفِعْلِ، وَثَبُوتِهِ فِي وَرَاءٍ، وَهَذَا مِمَّا يَقْضِي بِالْقَطْعِ بِخَطِئِ الزُّرْكَشِيِّ. وَلَا أَدْرِي

(١) فتح الباري ١١٢/٦ كتاب الجهاد.

مع هذا كيف يصحُّ كلامُ السيرافي ، فتأملهُ^(١).

٣٢٩٤- (أنت أفضُّ وأغلظُ من رسول الله ﷺ)^(٢).

قال الزركشي: أفعل التفضيل قد يجيء لا للمشاركة في أصل الفعل ،
كقولهم: العسل أحلى من الخل. [٢١٢]

الداميني: قلت: هذا كلامٌ اقناعي لا تحرير فيه، وتحرير هذا أن لأفعل
أربع حالات:

إحداها: وهي الحالة الأصلية أن يدل على ثلاثة أمور:

إحداها: اتِّصافُ مَنْ هُوَ لَهُ بالحديث الذي اشتقُّ منه، وبهذا المعنى
كان وصفاً.

الثاني: مشاركةٌ مصحوبه في تلك الصِّفة.

الثالث: تمييز موصوفه على مصحوبه فيها. وبكلٍ مِنْ هَذَيْنِ المعنيين
فارقَ غيره مِنَ الصِّفات.

(١) مصابيح الجامع الصحيح [٤٣٠/أ].

(٢) فتح الباري ٣٣٩/٦ كتاب الخلق.

الحالة الثانية: أن يخلع عنه ما امتاز به من الصفات ويتجدد للمعنى الوصفي.

الحالة الثالثة: أن يبقى على معانيه الثلاثة ولكن يخلع منه قيد المعنى الثاني ويخلقه منه آخر، وذلك أن المعنى الثاني، وهو الإشتراك كان مقيداً بتلك الصفة التي هي المعنى الأول فيصير مقيداً بالزيادة، والتي هي المعنى الثالث، ألا ترى أن المعنى في قولهم: العسل أحلى من الخل أن للعسل حلاوة، وأن تلك الحلاوة ذات زيادة، وأن زيادة حلاوة العسل أكثر من زيادة حموضة الخل.

قال ابن هشام في حاشية التسهيل: وهو بديع جداً .

الحالة الرابعة: أن يخلع منه المعنى الثاني وهو المشاركة. وقيد المعنى الثالث، وهو الزيادة على مصاحبه ، فيكون للدلالة على الاتصاف بالحدث، وعلى زيادة مطلقة لا مقيدة، وذلك في نحو قولك: يوسف أحسن إخوته. هكذا ينبغي أن يفهم هذا المحل فتدبره^(١).

(١) مصابيح الجامع الصحيح [٤٧٧/أ]، وينظر حاشية الصبان ٥٠/٣.

٣٣٣١- (فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضَلَعِ أَعْوَجَ، وَإِنَّ أَعْوَجَ شَيْءٍ فِي
الضِّلَعِ أَعْلَاهُ، فَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهُ كَسَرَتْهُ، وَإِنْ كَسَرَتْهُ لَمْ
يَزَلْ أَعْوَجَ)^(١).

قال الزركشي: الضلع تأنيثه غير حقيقي، فلذلك جاز التذكير في
هذه الضمائر العائدة إليه. [٢١٣] باختلاف يسير عما هنا.

الدمامي: قلت: هذا غلط؛ لأن معاملة المؤنث غير الحقيقي معاملة
المذكر، إنما هو بالنسبة إلي ظاهره إذا أسند إليه، مثل: طلع الشمس، وأما
مضمرة فحكمه حكم المؤنث الحقيقي في وجوب التأنيث، تقول: الشمس
طلعت، وهي طالعة، ولا تقول: طالع.

نعم، قد يؤول في بعض المواضع بالمذكر فينزل منزلته، مثل:

فَلَا مَزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا

وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا^(٢)

فَأَوَّلَ الْأَرْضَ بِالْمَكَانِ فَذَكَرَ، وَكَذَا مَا نَحْنُ فِيهِ^(٣).

(١) الفتح ٣٦٣/٦ كتاب أحاديث الأنبياء.

(٢) البيت لعامر بن جوين الطائي، وهو من شواهد الكتاب عند سيبويه ٤٦/٢،
وهو مما وجه على الضرورة.

(٣) مصابيح الجامع الصحيح [٤٧٩].

١٨٤٤ - (إن من توبتي أن أنخلع من مالي صدقة)^(١)

قال الزركشي: صدقة، هي مصدر، فيجوز انتصابه بانخلع؛ لأن معنى انخلع أتصدق، ويجوز أن يكون مصدراً في موضع الحال، أي مصدقاً. [٢٧٢]

الدمامي: قلت: لا نُسَلِّم أن الصدقة مصدر، وإنما هي اسم لما يتصدق به، ومنه قوله تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾^(٢).

وفي الصحاح: الصدقة: ما تُصَدَّق به على الفقراء^(٣). فعلى هذا يكون نصبها على الحال من مالي^(٤).

﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾^(٥).

قال الزركشي: قيل كان زائدة، ومعنى ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾ أنتم خير أمة، والخطاب للصحابة.

الدمامي: قلت: دعوى الزيادة على خلاف الأصل، ولا داعي لارتكابها، وذلك أن كان الناقصة لا دلالة فيها على عدم سابق، ولا على

(١) فتح الباري ١١٣/٨ كتاب المغازي.

(٢) سورة التوبة آية ١٠٣.

(٣) الصحاح (صدق).

(٤) مصابيح الجامع [٧٥٣].

(٥) سورة آل عمران آية ١١٠.

الدوام. وهذا معنى الإبهام الذي يثبتونه لها، فلذلك تستعمل فيما هو حادث، مثل كأن زيد راكباً، وفيما هو دائم، مثل: كان الله غفوراً رحيماً. فقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ لا يدل على أنهم لم يكونوا خيراً فصاروا خيراً أو انقطع ذلك عنهم.

وقيل الخطاب لجميع الأمة، والمعنى: كنتم في علم الله أو في اللوح المحفوظ^(١).

٤٦٥٠ - (إما يقتلوه، وإما يوثقوه)^(٢)

قال الزركشي: كذ وقع، وصوابه يقتلونه، ويوثقونه، لأن إما ها هنا عاطفة مكررة، وإنما تجزم إذا كانت شرطاً. [١٨٣]

الداميني: قلت: لا فائدة في قوله مكررة، وعبارته موهمة، لأن إما العاطفة تجزم إذا كانت شرطاً، ولم يخلق الله إما عاطفة شرطية، وإنما مراده أن الذي يجزم أما المفتوحة الهمزة. وعبارته لا توفي بذلك، على أن إما الشرطية لا يقع بعدها فعل مجزوم ملفوظ به أصلاً.^(٣)

(١) مصابيح الجامع الصحيح [٥٤٣/أ].

(٢) فتح الباري ٨/٣١٠ كتاب التفسير.

(٣) مصابيح الجامع [٥٦٩/أ].

(وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أَخْرَاكُمْ)^(١)

هُوَ تَأْنِيثٌ أَخِيرٌ كُمْ.^(٢)

قال الزركشي : كذا ثبت في النسخ بكسر الخاء، وإنما هو تأنيث آخركم بفتح الخاء ليكون فيه دلالة على التأخير. وذلك أن آخر أفعل تفضيل كفضلي وأفضل. [١٣٩]

الدماميني، قلت: نظر البخاري أدق من هذا، وذلك أنه لو جعلَ أخرى هنا تأنيث لآخر بفتح الخاء لم يكن فيه دلالة على التأخر الوجودي، وذلك لأنه أُميتت دلالته على هذا المعنى بحسب العرف وصار إنما يدل على الوصف بالمغاير فقط. تقول: مررت برجل حسن ورجل آخر، أي مغاير للأول، وليس المراد في الآية الدلالة على التأخر كما في ﴿قَالَ أَخْرَاهُمِ لِأَوْلَاهُمْ﴾^(٣)، أي المتقدمة للمتأخرة. واستعماله بهذا المعنى موجود في كلامهم، بل هو الأصل.

(١) سورة آل عمران: ١٥٣.

(٢) هذا من كلام الإمام البخاري. ينظر: الفتح ٢٢٧/٨.

(٣) سورة الأعراف: ٣٨.

(٤) مصابيح الجامع [٥٦٣].

﴿جُرْف هَار﴾^(١).

قال الزركشي: قيل حذفت عينه اعتباطاً، أي لغير موجب، وقيل لا قلب فيه ولا حذف، وهو أعدل الأقوال لسلامته من إدعاء القلب والحذف اللذين هما على خلاف الأصل.

الداميني: قلت: يؤيد القول بالقلب^(٢)، ويردّ كلاً من القولين اللذين حكاهما قولهم في الرفع: هذا هار بكسر الراء، ولو حذفت عينه اعتباطاً، أو لم يكن حذف ولا قلب لقليل: هار بضم الراء، فتأمله^(٣).

٤٧٢٠ - (دخل النبي ﷺ مكة وحول البيت ستون وثلاثمائة نصب)^(٤).

قال الزركشي: كذا وقع في الأصل بغير ألف، والوجه (نصباً) وهو منصوب على التمييز. [١٤٦]

(١) من آية التوبة ١٠٩.

(٢) القلب في (هار) بتقديم لامه على عينه، فأصله: هاور أو هاير، على خلاف أهي الواو أو الباء، لأن كليهما سُمِعَ، قالوا هار يهور فانهار، وهار يهير وتهير البناء، قدمت اللام على العين، فصار هارو، أو هارى كغاز، ورام، وهما غازو، ورامي، أعلّ بالنقص إعلال المنقوص، فوزنه بالقلب فالح، وعلى هذا فالإعراب مقدر على الحرف المحذوف في حالتي الرفع والجر. وهو الوجه كما قرره ابن الدماميني. ينظر: الصحاح، والتنبيه والإيضاح (هير)، والدر المصون ١٢٥/٦ - ١٢٦.

(٣) مصابيح الجامع الصحيح [٥٦٩/ب].

(٤) فتح الباري ٤٤٧/٨.

الداميني: قلت: عندنا عددان كلٌّ منهما يحتاج إلى تمييز، فالأول مُميزه منصوب، والثاني مميزه مجرور، فإن عني أنه مميز لكلا العددين فخطأ، والظاهر أنه مجرور كما وقع في بعض النسخ، تمييز لثلاثمائة، ومميز ستون محذوف لوجود الدليل عليه.

ثم قال الزركشي: ولا وجه للرفع؛ إذ لو رفع لكان صفة، والواحد لا يكون صفة للجمع. [١٤٦]

قلت: لم يُحصر وجه الرفع فيما ذكر، حتى يتعين فيه الخطأ لجواز أن (نُصب) خبر لمبتدأ محذوف، أي كل منهما نصب^(١).

٤٧٤٥- (فإن جاءت به أسحم أدعج العين ... أحيمر كأنه وحره)^(٢).

قال الزركشي: أحيمر وقع غير مصروف، والصواب صرفه تصغير أحمر، وهو الأبيض.

الداميني: قلت: عدم الصرف كما في المتن هو الصواب، وما ادعى هو أنه عين الصواب هو عين الخطأ^(٣)، وبالله التوفيق.

(١) مصابيح الجامع الصحيح [٥٧٨/ب].

(٢) ما فتح الباري ٤٤٨/٨.

(٣) مصابيح الجامع [٥٨٧/ب].

٤٧٧٢- (... ويعيدانه بتلك المقالة ...) (١).

قال الزركشي: صوابه: ويعيدان له تلك المقالة

الداميني: قلت: ضاق عطنه عن توجيه اللفظ على الصحة فجزم بخطئه، ويمكن أن يكون ضمير النصب من قوله: ﴿ ويعيدانه ﴾ ليس عائداً على أبي طالب، وإنما هو عائد على الكلام، أي ويعيدان الكلام بتلك المقالة، ويكون بتلك المقالة ظرفاً مستقراً، منصوب المحل على الحال من ضمير النصب العائد على الكلام، والباء للمصاحبة، أي يعيدان الكلام في حالة كونه ملتبساً بتلك المقالة.

وإن بنينا على جواز إعمال ضمير المصدر كما ذهب إليه بعضهم (٢) في مثل: مروري بزيد حسن وهو بعمره قبيح فالأمر واضح، وذلك بأن تجعل ضمير الغية عائداً على المتكلم المعهود من السياق، والباء متعلقة بنفس الضمير العائد عليه، أي: ويعيدان التكلم بتلك المقالة (٣).

(١) فتح الباري ٥٠٦/٨.

(٢) هم نحاة الكوفة، واحتجوا بقول زهير:

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم

فجعلوا (عنها) متعلقاً بالضمير (هو). ينظر: شرح الرضي ١٩٥/٢،

والتصريح ٦٠/٢.

(٣) مصابيح الجامع [٥٨٧/ب].

٤٨٠٠ - (فيسمعها مسترق السمع ومسترق السمع):^(١)

قال الزركشي: صوابه مسترقوا السمع في الموضعين. [٣٠٠]

الداميني: قلت: يمكن جعله لمفرد لفظاً دالاً على الجماعة معنى، أي فيسمعها فريق مسترق السمع كما مرّ مراتٍ، ولا إشكال حينئذ^(٢).

٤٨٢٤ - (اللَّهُمَّ اسْقِنَا غِيثًا مُغِيثًا - إِلَى أَنْ قَالَ: ثُمَّ قَالَ تَعُودُوا):^(٣)

قال الزركشي: كذا وقع وصوابه تعودون. [٣٠٢]

الداميني: قلت: ليس تعودوا خطأ، بل هو ثابت في الكلام نظماً ونثراً، ومنه قراءة أبي عمرو: «ساحران تظَاهرا»^(٤) بتشديد الظاء؛ أي أنتما ساحران تظَاهران، فحذف المبتدأ وهو ضمير المخاطبين، وأدغمت التاء في الظاء^(٥). والحديث: (لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى

(١) فتح الباري ٥٣٨/٨ كتاب التفسير.

(٢) مصابيح الجامع الصحيح [٥٩٠].

(٣) فتح الباري ٥٧٣/٨ كتاب التفسير.

(٤) سورة القصص ٤٨.

(٥) ينظر: البحر المحيط ١٢٤/٧، والدر المصون ٦٨٣/٨.

والقراءة هنا تعزى للحسن، ويحيى بن الحارث الذماري، وأبو حيوة، واليزيدي. وعَدَّها ابن خالوية في شواذ القرآن ١١٣.

تخابوا^(١).

(ريب المنون)^(٢).

قال الزركشي: المشهور في اللغة أنه حوادث الدهر. [١٥٣]
الداميني: قلت: في الصحاح: المنون الدهر، قال الأعشى:

أَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضْرَبَهُ

ريبُ المنون، ودهر متبلاً خبل^(٣)

والمنون المنية؛ لأنها تقطع الأمد، وتنقص العدد، قال الفراء: المنون
المنية، وتكون واحدة وجمعاً^(٤).

(١) مصابيح الجامع الصحيح [٥٩٤] والحديث المحتج به في صحيح مسلم بشرح
النووي كتاب الإيمان ١/٣٩٥، وفي سنن أبي داود ٥/٣٧٨.

(٢) سورة الطور آية ٣٠.

(٣) البيت في ديوانه ٥٥، والصحاح (منّ).

(٤) مصابيح الجامع الصحيح [٥٩٨]. وما ذكره الداميني عن الجوهري ورد في
مادة (منّ) من الصحاح، وبه يتوجه ما عَقَّبَ به على الزركشي في الظاهر.
ولكن فاتته أن الجوهري أورد كلام الزركشي بنصه في مادة (ريب) ومن
المرجح أن الزركشي قد وقف على كلام الجوهري في مادة (ريب) وبه يتضح
ما في تعقيب الداميني من بعد، فإن المنون في الآية الكريمة ورد مضافاً إلى
«ريب» وبالإضافة يقوي المعنى الذي أوردته الزركشي تبعاً للجوهري، فإذا
أفرد المنون ولو حظ فيه التذكير توجه فيه المعنى الذي أوردته الداميني فيما
تعقب به الزركشي، ومن أنث المنون صرفه إلى المنية.

ينظر: معاني القرآن ٣/٩٣، وتهذيب اللغة ١٥/٤٧٤.

٥١٧٧- (... شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ يَدْعَى لَهَا الْأَغْنِيَاءُ ...) ^(١)

قال الزركشي: جملة (يدعى) في موضع الصفة لطعام.

الداميني: قلت: الظاهر أنها صفة للوليمة، على أن تجعل اللام جنسية مثلها في قوله:

ولقد أمرُ على اللّيم يسبني ^(٢).

ويُستغنى حينئذٍ عن تأويل تأنيث الضمير على تقدير كونها صفةً لطعام ^(٣).

٥١٨٩- (حديث أم زرع: (لا سهلٌ فِيرْتَقَى وَلَا سَمِينٌ ...)) ^(٤)

قال الزركشي: (لا سهل): فيه البناء على الفتح، والرفع والجر مع

(١) فتح الباري ٢٤٤/٩.

(٢) تنمة البيت:

فمضيت تمة قلت لا يعني.

وهو من شواهد النعت بالجملة، على أن اللام في (الليم) للجنس، وهو في الكتاب لسيبويه ٢٤/٣ شاهد على مجيء أمر بمعنى مرت.

(٣) مصابيح الجامع الجامع الصحيح [١/٦٢١].

(٤) ينظر حديث أم زرع في: فتح الباري ٢٥٥/٩ كتاب النكاح.

التنوين، وتوجيهها ظاهر؛ أي لا سهل فيه، فحذف الخبر، أولاً هو سهل،
وعليها فالوصف وقع بجملة والجر على النعت لجليل بالمفرد. [٣٢٠]

الدمامي، قلت: ويلزم عليه إلغاء لا مع عدم التكرير في توجيه الرفع،
ودخول لا على الصفة المفردة مع انتقاء التكرير في توجيه الجر، وكلاهما
باطل.

(طوع أبيها، وملء كسائها، وغيظ جارتها...).

قال الزركشي: في هذه الألفاظ دليل لسيبويه في إجازته: مررت
برجل حسن وجهه خلافاً للمبرد والزجاج. [٣٢٤]

الدمامي: قلت: ما أظن سيبويه يرضي بهذا الاستدلال، وذلك؛ لأن
كلاً من (طوع) و (ملء) و (غيظ) ليس صفة مشبهة ولا اسم فاعل، ولا
مفعول من فعل لازم حتى يُجرى مجرى الصفة المشبهة، وإنما كل منهما
مصدر لفعل متعدٍ، و (طوع أبيها) بمعنى طائعة أبيها، أي مطيعة ومنقادة له،
و (ملء كسائها) أي مالية كسائها، و (غيظ جارتها) أي غائضة جارتها،
وجواز هذا في اسم الفاعل من الفعل المتعدي جائز بالإجماع، لا يخالف
فيه المبرد ولا الزجاج، ولا غيرهما، فليس من محل النزاع في شيء^(١).

(١) مصابيح الجامع الصحيح [٦٢٥/أ].

(وأراح أنعم ثريا)^(١).

قال الزركشي: وحقه أن يقول ثرية، لكن وجهه أن كل ما ليس بحقيقي التأنيث لك فيه وجهان في إظهار علامة التأنيث في الفعل واسم الفاعل والصفة المشبهة وتركها. [٣٢٤]

الداميني: قلت: هذا إنما هو بالنسبة إلى ظاهر غير حقيقي التأنيث، أما بالنسبة إلى ضميره فالتأنيث قطعاً إلا في الضرورة مع التأويل، وإلا في مثل قولك: الشمس طلع أو طالع، وقد تكرر هذا الكلام منه وتكرر الرد عليه، ونريد هنا أن نقول: على تقدير تسليم ما ذكره من الحكم فلا يتمشى في هذا المحل، فقد قال الفراء: إن النعم مذكر لا يؤنث، تقول: هذا نعم وارد، حكاه عنه الجوهري^(٢). ولم يحك عن غيره خلافه^(٣).

٥٣٨٨- (وَهَلْ تَدْرِي مَا كَانَ النِّطَاقِينَ):^(٤)

قال الزركشي: صوابه النطاقان، وربما وقع كذلك في بعض النسخ،

(١) من حديث أم روع السابق.

(٢) مصابيح الجامع [٦٢٦/ب]:

(٣) الصحاح (نعم).

(٤) فتح الباري ٥٣٠/٩ كتاب الأطعمة.

والنطاقان ما يُشدُّ بهما الوسط. [٣٣٩]

الدمامي: قلت: يحتمل أن يوجه النصب بأن تجعل (ما) موصولية لا استفهامية، والنطاقين بدل من الموصول على حذف مضاف، أي شأن النطاقين، فأبدل الثاني من الأول بدل كل لصدق الموصول على البدل والمراد منهما شيء واحد. والمعنى: هل تدري الذي كان، هل تدري شأن النطاقين، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه لدلالة الحال عليه، أو تقول: النطاقين مفعول تدري، وما (كان) جملة ذات استفهام مستفاد من (ما) والضمير في (كان) عائد على الشأن المفهوم من سياق الكلام، أي هل تدري أي شيء كان الشأن فيهما، وقدمت جملة الاستفهام على المفعول اعتناءً بشأنها. أو تقول الأصل: هل تدري ما كان في النطاقين فحذف الجار^(١).



(١) مصابيح الجامع الصحيح [٦٣٤/ب].

بَابُ مَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لَا يَأْكُلُ حَتَّى يُسَمِّيَ فَيَعْلَمُ مَا هُوَ

١٠- باب ما كان النبي ﷺ لا يأكل حتى يُسمى فيعلم ما هو...^(١)

قال الزركشي: قد يشكل دخول النافي على النافي، وجوابه أن النفي الثاني مؤكد للأول. [٣٣٢]

الدماميني: قلت: لا نُسلمُ أن هناك نافياً دخل على نافي، بل (لا) زائدة لا نافية لفهم المعنى، أو تقول: إن ما مصدرية لا نافية، وباب مضاف إلى هذا المصدر، فالتقدير: باب كون النبي ﷺ لا يأكل حتى يسمى له؛ وهذا وجه حسن لا غبار عليه.^(٢)

٥٧٢٩- (لو غيرك قالها...) ^(٣).

قال الزركشي: هذا خلافُ الجادة، فإن لو خاصة بالفعل، وقد يليها اسم مرفوعٌ معمولٌ لمحذوف يفسرُه ما بعده، كقولهم لو ذات سوار

(١) فتح الباري ٥٣٤/٩ كتاب الأطعمة.

(٢) مصابيح الجامع الصحيح [٦٣٤].

(٣) فتح الباري ١٧٩/١٠ كتاب الطب.

لطممتي...^(١). [٣٤٧]

الدمامي: قلت: قوله: لو خاصة بالفعل لا يصح له ما ادعاه من كون هذا التركيب على خلاف الجادة، فإننا إذا قدرنا ما بعد لو معمولاً لفعل محذوف كانت لو باقية على اختصاصها بالفعل.

فإن قلت: عنى خاصة بدخولها على الفعل الملفوظ به لا المقدر.

قلت: يرد عليه حيثئذٍ، نحو قوله تعالى: ﴿لو أنتم تملكون﴾^(٢) إلى غير ذلك.

وجواب لو في هذا الحديث محذوف، أي لو قالها غيرك لم أتعجب منه، وإنما أتعجب منك مع فضلك^(٣).

٥٨٧١- (ولا خاتماً من حديد...)^(٤)

قال الزركشيك خاتماً بالنصب عطفاً على قوله التمس ولو خاتماً، أي

(١) المثل في جمهرة الأمثال ١٩٣/٢، وفصل المقال ٣٨١. وهو في امرأة لطمت رجلاً، فنظر إليها فإذا هي رثة الهيئة عاطلة من الزينة. فقال المثل، ومعناه: لو كانت ذات غني وهيئة لكنت بليتي أخف. ويقال في الكريم يظلمه اللعيم. المصدران السابقان.

(٢) سورة الإسراء آية ١٠٠.

(٣) مصابيح الجامع ٦٥١/أ.

(٤) فتح الباري ٣٢٣/١٠ كتا اللباس.

ما وجدت شيئاً ولا خاتماً. [٣٥١]

الدماسيني: قلت: هذا كلام لا يحتاج إلى إيضاح ، وإنما خاتماً
معطوف على محذوف مقدر؛ أي: ما وجدت غير خاتم ولا خاتماً^(١).

٥٩٩٨- (أو أملك لك إن نزع الله من قلبك الرحمة ...) ^(٢)

قال الزركشي: الهمزة فيه للاستفهام التوبيخي، أي لا أملك لك ...

[٣٥٥]

الدماسيني: قلت: إنما هي للإنكار الإبطالي، فيقضي نفى ما بعدها،
ولهذا لا يكون المعنى هنا لا أملك ، أي لا أملك لك جعل الرحمة بعد أن
نزعها الله من قلبك . وأما لو كانت للتوبيخ لاقتضت وقوع ما بعدها لا
نفيه فتأمل^(٣).

٤٠٣٣- (لم تراعوا ...) ^(٤)

قال الزركشي: لم بمعنى لا، ومعناها: لا تفزعوا. [٣٥٧]

(١) مصابيح الجامع الصحيح [٦٥٨/أ].

(٢) فتح الباري ٤٢٦/١٠ كتاب الأدب.

(٣) مصابيح الجامع الصحيح [٦٦٢/ب].

(٤) الفتح ٤٥٥/١٠ كتاب الأدب.

الدمايني: قلت: لا أعلم أحداً من النحاة قال بأن لم ترد بمعنى لا
الناهية، فحرره^(١).

٦٤٢٥- (... ما الفقر أخشى عليكم...)^(٢)

قال الزركشي: بنصب (الفقر) مفعول أخشى؛ أي ما أخشى عليكم
الفقر، والرفع ضعيف؛ لأنه يحتاج إلى ضمير يعود عليه، وإنما يخرج ذلك
في الشعر. [٣٦٥]

الدمايني: قلت: ضعف ذلك مذهب كوفي، قال في التسهيل لا
يختص جوازه بالشعر خلافاً للكوفيين.^(٣)

فإن قلت: تقديم المفعول به هنا يؤذن بأن الكلام في المفعول لا في
الفعل، كقولك: ما زيدا ضربت، فلا يصح أن يعقب المنفى بإثبات ضده،
فيقول ولكن أكرمته، لأن المقام يأباه، إذ الكلام في المفعول، هل هو زيد أو
عمرو مثلاً لا في الفعل، هل إكرام أو إهانة، والحديث قد وقع في
الاستدلال بإثبات هذا الفعل المنفي، فقال: (ولكن أخشى عليكم أن تبسط
عليكم الدنيا كما بسطت على من قبلكم، إلى آخره. فكيف يتأتى هذا؟

(١) مصابيح الجامع [٦٦٤/ب].

(٢) فتح الباري ٢٤٣/٥ كتاب الرقاق.

(٣) التسهيل ٤٨.

قلت: المنظور إليه في الاستدراك هو المنافسة في الدنيا عند بسطها عليهم، وكأنه قال: ما الفقر أخشى عليكم، ولكن المنافسة في الدنيا، فلم يقع استدراك إلا في المفعول، كقولك: ما زيدا ضربت ولكن عمراً، ثم الفعل ثانياً ليس ضدّاً للفعل المنفي أولاً بحسب الموضع، وإنما اختلفا بالتعلق فذكره لا يضر، ولأنه في الحقيقة استدراك بالنسبة إلى المفعول^(١).

(١) مصابيح الجامع الصحيح [٦٧٩/أ].

بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ قِيلَ وَقَالَ

باب ما يكره من قيل وقال^(١)

قال الزركشي: بتنوينهما على أنهما أسمان، وبالفتح على أنهما
فعلان. [٣٦٥]

الدمامي، قلت: ي بل على أنهما اسمان، والفتح للحكاية، بل لا
يسوغ فعليتهما في هذا التركيب ألبتة عند المحققين، وكيف وحرف الجر
الذي هو من خصائص الأسماء قد دخل عليهما، وإنما جوز فعليتهما في
مثل هذا التركيب ابن^(٢) مالك ولم يتابعه عليه أحد^(٣) من الخذاق.^(٤)

٦٠٥- (فإن منكم رجلاً ومن يأجوج ومأجوج ألفاً):^(٥)

قال الزركشي: كذا لبعضهم على أنه مفعول بيخرج المذكور في
أول الحديث؛ أي فإنه يخرج منكم كذا. [٣٦٧]

(١) فتح الباري ٣٠٦/١١ كتاب الرقاق.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٧٢٣/٣.

(٣) سبقه إلى هذا العكبري في كتابه إعراب الحديث النبوي . ينظر: ١٤٧ .

(٤) مصابيح الجامع [٦٨٢].

(٥) فتح الباري ٣٨٨/١١ كتاب الرقاق.

الداميني: قلت: مراده أنه مفعول بفعل يدل عليه أخرج المذكور أولاً؛ اذ لا يتصور أن يكون مفعولاً بنفس ذلك الفعل ففى عبارته تساهل ظاهر، ثم إعرابه على هذا الوجه يقتضى حذف الضمير المنصوب بأن وهو عندهم قليل، وابن الحاجب صرح بضعفه^(١) مع أنه لا داعي لارتكابه، وإنما الإعراب الظاهر فيه أن يكون رجلاً اسم إن ومنكم خبرها متعلق بإخراج؛ أي فأن رجلاً يخرج منكم ومن يأجوج ومأجوج معطوف على منكم، و (ألفاً) معطوف على (رجلاً).

فإن قلت: إنما يقدر متعلق الظرف والجار والمجرور المخبر بهما مثلاً كوناً مطلقاً كالحصول والوجود كما قدره النحاه، فكيف قدرته كوناً خاصاً وهل هذا إلا عدول عن طريقتهم؟ فما السبب فيه؟

قلت: تمثيل النحاة بالكون والحصول إنما كان لأن غرضهم لم يتعلق بعامل بعينه، وإنما يتعلق بالعامل من حيث هو عاقل، وإلا فلو كان المقام يقتضي تقدير خاص لقدرناه، ألا ترى أنه لو قيل: زيد على الفرس لقدرت راكب، وهو أحسن من تقدير حاصل ولا يتردد في جوازه من له ممارسة بفن العربية^(٢).

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٨٩/٢.

(٢) مصابيح الجامع الصحيح [٦٨٥/أ].

٦٦١٨- (إن يكُنْهُ فلا تطيقه ...):^(١)

قال الزركشي: استدل به ابن مالك على أن اتصال الضمير إذا وقع خبراً لكان^(٢). لكن في رواية (يكن هو) فلا دليل فيه. [٣٦٩]

الدمايني: قلت: هذا أعجب ما يسمع كيف تكون الرواية الثانية مقتضية لعدم الدليل في الرواية الأولى. والغرض أن الضمير المنفصل المرفوع في الثانية تأكيد للضمير المستكن في يكن وهو اسم كان، وخبرها محذوف، أي إن يكن هو الدجال، والضمير المتصل في الرواية خبر كان فهذا واقع الاستدلال في محل النزاع، وهو هل الأولى في خبر كان إذا وقع ضميراً أن يكون متصلاً أو منفصلاً، فهذا الحديث شاهد لاختيار الاتصال، وأما (إن يكن هو) فليست محل النزاع في شيء، إذ ليس الضمير فيها خبر كان قطعاً^(٣).

٧٢٢٨- (لو كان عندي أحدٌ ذهباً لأحببت أن لا يأتي علي ثلاثٌ وعندي منه دينار، ليس شيئاً أرصدُهُ في دين عليٍّ أجدُّ من يقبله ...):^(٤)

قال الزركشي: كذا للأصيلي (شيئاً) بالنصب ولغيره بالرفع، وقد

(١) فتح الباري ٥١٤/١١ كتاب القدر.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١٥٤/١.

(٣) مصابيح الجامع الصحيح [٦٨٨/أ].

(٤) فتح الباري ٢١٨/١٣ كتاب التمني.

وقع في هذا المتن بالتقديم والتأخير ما اختل به الكلام وأصله عندي منه
عندي دينار أجد من يقبله وليس شيئاً أرصدهُ لدين ، ففصل بين الموصوف
وهو (دينار) وصفته، وهو (أحد) المستثنى. [٣٨٥]

الدماميّني: قلت: لا اختلال إن شاء الله، ولا تقديم. ولا تأخير،
الكلام مستقيم بحمد الله، وذلك بأن يجعل قوله: (ليس شيئاً أرصدهُ لدين
على) صفة (دينار) والعائد اسم ليس، وهو الضمير المستكن فيها، وقوله:
(أحد من يقبله) حالّ من (دينار) وإن كان نكرة لكونه تخصص بالصفة.

وحاصل المعنى: أنه يجب على تقدير ملكه لأحدٍ ذهباً أن لا يبقى
عنده بعد ثلاث ليالٍ من ذلك المال دينار موصوف بكونه ليس مُرصداً لوفاء
دين عليه في حال أن له قابلاً لا يجده وهذا معنى كما تراه لا اختلاف فيه،
وليس في الكلام على التقدير الذي قلناه تقديمٌ ولا تأخيرٌ فتأمله^(١).

٧٤٤ - (يُحْبَسُ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَهْمُونَ بِذَلِكَ):^(٢)

قال الزركشي: هذه الإشارة إلى المذكور بعده، وهو حديث
الشفاعة. [٣٨٩]

(١) مصابيح الجامع الصحيح [٧١٩/ب].

(٢) فتح الباري ٤٢٢/١٣ كتاب التوحيد.

الدمامي: قلت: هو: تكلف لا داعي إليه، والظاهر أن الإشارة راجعة إلى الحبس المدلول بقوله: (يحبس المؤمن) أي حتى يهتموا بذلك الحبس^(١).

٧٥٢١- (كثيرة شحم بطونهم ، قليلة فقه قلوبهم ...) ^(٢).

الدمامي: قلت: ظن الزركشي: أن هذا من باب اكتساب المذكر المضاف التانيث من المضاف إليه، فأنت الشحم لإضافة إلى البطون ، وأنت الفقه لإضافته إلى القلوب. [٣٩٠]

الدمامي: قلت: وهذا غلط؛ لأن المسألة مشروطة بصلاحية المضاف للاستغناء عنه، فلا يجوز غلام هند ذهبت.

ثم زاد ابن مالك في التوضيح^(٣) قول أبي الفتح في توجيه قراءة أبي العالية: ﴿يوم لا تنفع نفس إيمانها﴾^(٤) بتأنيث الفعل^(٥) أنه من باب قطعت بعض أصابعه؛ لأن المضاف لو سقط هنا وقيل: نفساً لا ينفع بتقديم المفعول

(١) مصابيح الجامع الصحيح [٧٣٧/أ].

(٢) فتح الباري ٤٩٥/١٣ كتاب التوحيد.

(٣) شواهد التوضيح ٨٥-٨٦.

(٤) سورة الأنعام آية ١٥٨.

(٥) ينظر: المحتسب ٢٣٦/١ - ٢٣٨.

ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذى ناب عن الإيمان في الفاعلية، ويلزم من ذلك تعدى فعل المضممر المتصل إلى ظاهره، نحو قولك: زيدٌ أظلم، تريد أنه ظلم نفسه^(١)، وذلك لا يجوز. وإنما لوجه في الحديث أن يكون أفرد الشحم والفق، والمراد الشحوم والفهوم لأمن اللبس ضرورة أن البطون لا تشترك في شحم واحد، بل لكل بطن منها شحم يخصه، وكذلك الفقه بالنسبة إلى القلوب^(٢).



(١) شواهد التوضيح ٨٦.

(٢) مصابيح الجامع الصحيح [٧٤٥/ب].

الخاتمة

كان العالمان الجليلان، بدر الدين الزركشي، وبدر الدين الدماميني محصلين لمختلف العلوم، فقد ضربا في كل فن بسهم وأخذوا من كل علم بحظ، وجريا فيه على عرق، ثم كان لكل منهما تحقق ورسوخ في فن من العلوم، فبرع الزركشي في الفقه وأصوله، يدل على ذلك شروحاته المبسطة على كتب المتقدمين، ومؤلفاته، كما برع بدر الدين الدماميني في علوم العربية، يؤكد هذا ما تركه في هذا الفن من مؤلفات نافعة وشروحات وافية على كتب المتقدمين، وبسطه لعباراتهم، وتوجيه إشاراتهم، وقد كان من حسن التوافق بين هذين العالمين اهتمامهما بالجامع الصحيح، وبخاصة في الجوانب التي بقي فيها المجال واسعا لنكت وتحقيقات، وفتح لمغلقات، ليست مما تهون إضاعته أو تبخس بضاعته^(١)، فكان للزركشي كتابا: الفصيح والتنقيح، وللدماميني كتاب: مصابيح الجامع الصحيح.

وقد وقف الدماميني على كتاب التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح وأفاد

(١) كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ: ٥.

منه وقيد عنه، ثم كانت له تعقبات على الزركشي في قضايا مختلفة من الفقه وأصوله، وعلى بعض التوهمات التي أوردها الزركشي على البخاري وغيره من العلماء شرح الجامع الصحيح، كما كانت له تعقبات على مسائل في النحو والتصريف واللغة، وقد وقف البحثُ على هذا الجانب من تعقبات الدماميني على الزركشي، وعرضها وبين الوجه فيما ذهب إليه كل من العالمين الجالين، متوخياً القصد في الحكم والإيجاز في عرض المسائل وتوجيه ما ذهب إليه كل منهما، وقد توصل البحث في خاتمته إلى النتائج التالية:

أولاً: أكثر المسائل النحوية والصرفية واللغوية التي تناولها الدماميني في تعقباته على الزركشي كان الوجه فيها ما ذهب إليه الدماميني فيها وقرره.

ثانياً: تبين للبحث أن بعضاً من المسائل التي أوردها الزركشي قد تابع فيها قولاً مرجوحاً. فالرد عليه فيها ردٌ لذلك القول.

ثالثاً: بعض المسائل عرضها الزركشي بشيء من الإيجاز لم يتبين معه الغرض، ولا فهم منه القصد، فعرض الدماميني لهذا الجانب بشيء من البسط والتوجيه لما يمكن أن يحمل عليه كلام الزركشي، ثم رده بما توجه له أنه الأسد في المسألة والأصح في التوجيه.

رابعاً : بعض التعقبات التي أوردها الدماميني تبين للنظر أن الوجه
كان في المسألة ما ذهب إليه الزركشي من قول وقرره من حكم.
هذه أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وقد يتبين للنظر الفسيح،
والتحقيق المستقصى غير ما ذكر.. والقصد أردت فيما تبين لي من مسائل
هذه التعقبات، والله المستعان وهو حسبي ونعم الوكيل.

الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الشواهد الشعرية.
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .

فهرسُ الآياتِ القُرْآنِيَّةِ

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة البقرة		
﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾	٢٥	٥٩
﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾	٢٣٣	١٠٣
﴿يُكَفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾	٢٧١	٥٩
آل عمران		
﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾	١١٠	١٢٥
﴿وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أَحْرَاقِكُمْ﴾	١٥٣	١٢٧-٦٥
النساء		
﴿أَوْ جَاؤُكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾	٩٠	١٠٢
المائدة		
﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسِكُمْ﴾	١٠٥	١٠١
الأنعام		
﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ﴾	٣٤	٥٩

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿يوم لا ينفع نفس إيمانها﴾	١٥٨	١٤٤
الأعراف		
﴿قال فرعون آمتم به﴾	١٢٣	١٠٦
﴿قالت أنجراهم لأولاهم﴾	٣٨	١٢٧
التوبة		
﴿جُرْفٍ هَارٍ﴾	١٠٩	١٢٨
﴿خذ من أموالهم صدقة﴾	١٠٣	١٢٥
يونس		
﴿ومنهم مَن يستمعون إليك﴾	٤٢	١٠٣
﴿آله أذن لكم﴾	٥٩	١٠٧
التحل		
﴿سخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره ...﴾	١٢	١١٠
الإسراء		
﴿اقم الصلاة لدلوك الشمس﴾	٧٨	٩٦، ٥٦
﴿قل لو كنتم تملكون خزائن رحمة ربي﴾	١٠٠	٣٨

الآية	رقم الآية	الصفحة
النور ﴿أو الطفل الذين لم يظهروا...﴾	٣١	١٠٨
الفرقان ﴿فستل به خبيراً﴾	٥٩	٧٧
النمل ﴿والأمر إليك فانظري ماذا تأمرين﴾	٣٣	٧٨
القصص ﴿ساحران تظاهرا﴾	٤٨	١٣١
الحجرات ﴿والذين تبوءوا الدار والإيمان﴾	٩	٣٥
الطور ﴿أم يقولون شاعر تتريص به ريب المتنون﴾	٣٠	١٣٤
الجمعة ﴿وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها...﴾	١١	٣٦

فهرس الشواهد الشعرية

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
٥٥	-	البسيط	ترب
٣٥	-	رجز	باردا
٥٩	عمر بن أبي ربيعة	المقتارب	لم يضُرْ
٦٦	أبو البقاء الكفوي	الرجز	فاخره
٤٨	الفرزدق	البسيط	بشُرْ
٥٩	جرير	البسيط	تهجيري
٩٥	-	الطويل	مخمسا
١١٦	أبو النجم	الرجز	أصنع
٤٨	امراة من غنى	الوافر	العتيق
١٢٤	عامر بن جوين الطائي	المقتارب	أبقالها
١٣٢	الأعشى	البسيط	خيلٌ
٩١	امرؤ القيس	الطويل	مُزَمِّلٌ
٣٥	الراعي النميري	الوافر	العيونا
١٣٣، ٧٣	-	الكامل	يعنيني

فهرس المصادر والمراجع

- إنباء الغمر بأبناء العمر : لابن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور/ حسين حبشي، لجنة التراث الإسلامي، مصر ١٣٩٣هـ.
- إرتشاف الضرب لأبي حيان : تحقيق مصطفى النماس، المدني، ١٤٠٨هـ.
- إرشاد الساري : لابن حجر الهيثمي.
- الأزهية في معاني الحروف : تحقيق عبدالمعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩١هـ.
- أسرار العربية : لابن الأنباري ، تحقيق الشيخ بهجت البيطار، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٧٧هـ.
- اصلاح غلط المحدثين لأبي سليمان محمد بن محمد الخطابي البستي، تحقيق الدكتور/ محمد علي الرديني، دار المأمون للتراث ١٤٠٧هـ.
- الأصمعيات : تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور/ زهير غازي زاهد، مطبعة العاني بغداد.
- إعراب الحديث النبوي، لأبي البقاء العكبري. ت/ الدكتور حسن الشاعر، ط: وزارة الثقافة والشباب بالأردن ١٩٨١م

- الإمام البخاري وصحيحه ، للدكتور عبدالغني، دار المنار، جدة سنة ١٤٠٥هـ.

- الإنصاف : لابن الأنباري ، تحقيق محي الدين عبدالحميد، دار الفكر.

- الإيضاح العضدي : لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور/ حسن الشاذلي فرهود، الطبعة الأولى.

- البدر الطالع : للشوكاني ، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

- بغية الوعاة : للسيوطي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، عيسى الحلبي، الطبعة الأولى.

- تاريخ التراث العربي ، لفؤاد سزكين، ط: جامعة الإمام محمد بن سعود - ١٤٠٣هـ.

- التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق الدكتور/ فتحي أحمد مصطفى، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

- التصريح بمضمون التوضيح : لخالد الأزهرى، عيسى الحلبي وشركاه.

- تعريف الخلف برجال السلف : للحفناوي، الجزائر ١٩٠٧م.

- التعليقة على كتاب سيبويه : لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور/ عوض ابن أحمد القوزي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

- تفسير القرطبي : الطبعة الثانية.

- تفسير الطبري، تحقيق محمود شاكر ، دار المعارف بمصر.

- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة : للسيوطي، تحقيق : أبو الفضل إبراهيم، إحياء الكتب الدينية ١٣٧٨ هـ.

- الخصائص : لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت.

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد جاد الحق، دار الكتب الحديثة.

- الدر المصون للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، دار القلم ١٤١١ هـ.

- الدليل الشافعي على المنهل الصافي : لابن تغري بردي، تحقيق فهد شلتوت، مركز البحث العلمي جامعة أم القرى.

- ديوان امرئ القيس : تحقيق أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الخامسة، دار المعارف بمصر.

- ديوان جرير : تحقيق نعمان محمد ، دار المعارف بمصر.

- ديوان عمر بن أبي ربيعة : تحقيق محي الدين عبد الحميد، المدني، ١٣٨٤ هـ.

- ذيل طبقات الحفاظ : للسيوطي، إحياء التراث العربي.

- رسالة في إعراب أول من حديث البراء : لملا علي القاري، ضمن المجموعة ٥٠ لوحة ١٣٥- وتشرف بملحق التراث بصحيفة المدينة سنة ١٤١٠ هـ.

- شذرات الذهب : لابن العماد الحنبلي، دار المسيرة، بيروت.

- شرح ابن يعيش على المفصل : عالم الكتب.

- شرح ألفية ابن مالك : لابن بدر الدين، تحقيق الدكتور/ عبد الحميد السعد، دار الجيل، بيروت.
- شرح التسهيل : لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد، والدكتور/ محمد المختون، دار هجر ١٤١٠هـ.
- شرح الجمل : لابن عصفور، تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف بالعراق ١٤٠٢هـ.
- شرح الرضي على شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح الرضي على الكافية : دار الباز بمكة المكرمة.
- شرح السيرافي على كتاب سيبويه، رسالة دكتوراه بتحقيق أحمد دقماق، كلية اللغة العربية بالأزهر، ١٤٠٨هـ.
- شرح الكافية الشافية : لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد المنعم هريدي، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى.
- شرح النووي على صحيح مسلم : مراجعة الشيخ خليل المليس، بيروت ١٤٠٧هـ.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب ١٤٠٣هـ.
- عبد الرحمن بن خلدون : حياته وآثاره ومظاهر عبقريته ، للدكتور/ عبدالواحد وافي، الطبعة الأولى.

- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين : لتقي الدين محمد الفاسي ، السنة
المحمدية بالقاهرة.
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الشجري، دار الكتب العلمية،
بيروت.
- غريب الحديث : لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، حيدر آباد الهند.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري : للحافظ ابن حجر العسقلاني، دار
المعرفة، بيروت.
- فهرس مخطوطات الظاهرية - العلوم العربية : اسماء الحمصي، مجمع
اللغة العربية بدمشق ١٣٩٣هـ.
- الكتاب لسيبويه : تحقيق عبدالسلام هارون، الهيئة المصرية للكتاب
١٣٩٥هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : لحاجي خليفة، اسطنبول
١٣٩٧هـ.
- كشف الموطأ من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ للشيخ محمد الطاهر
ابن عاشور، الدار التونسية للتوزيع.
- الكليات لأبي البقاء الكفوي، مقابلة عدنان دويش ومحمد المصري، دار
الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٤١٣هـ.
- ما ينصرف وما لا ينصرف : للزجاج، تحقيق هدى قواعة، المجلس الأعلى
للشؤون الإسلامي بالقاهرة ١٣٩١هـ.
- مجاز القرآن : لأبي عبيدة، تحقيق فؤاد سزكين ، الخانجي بمصر.

- المذكر والمؤنث : للفراء، تحقيق الدكتور رمضان عبدالنواب، دار التراث بالقاهرة.
- المستدرك على معجم المؤلفين : لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة ١٤٠٦هـ.
- المستوفى في النحو : لكمال الدين علي بن مسعود الفرقان، تحقيق الدكتور/ محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية بالقاهرة ١٤٠٧هـ.
- معاني القرآن وإعرابه : للزجاج ، تحقيق عبدالجليل شلبي. عالم الكتب، ١٤٠٨هـ.
- معاني القرآن : للفراء ، تحقيق محمد النجاد، وأحمد يوسف نجاتي. عالم الكتب.
- مغني اللبيب لابن هشام ، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت.
- المقتضب للمبرد، تحقيق الدكتور/ عبدالخالق عزيمة.
- المقفى الكبير : لتقي الدين المقرئزي : تحقيق محمد اليعلاوي، دار الغرب ١٤١١هـ.
- الملخص في ضبط قوانين العربية : تحقيق علي بن سلطان الحكمي، عالم الكتب ١٤٠٥هـ.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان.
- الموطأ للإمام مالك : تصحيح فؤاد عبدالباقي ، كتاب الشعب.
- النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة : لابن تغري بردى، المؤسسة العامة للتأليف والترجمة والنشر.

- نزول الغيث المنسجم : لبدر الدين الدماميني ، تحقيق الدكتور/ عبدالحالق الزهراهي، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية.
- النكت في تفسير كلام سيبويه : للأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، معهد المخطوطات بالكويت ١٤٠٧هـ.
- نيل الابتهاج للتنبكي : حاشية على الديباج المذهب لابن فرحون ١٣٢٩هـ.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٩ - ٥	المقدمة
١٩ - ١٠	الفصل الأول
١٤ - ١٠	المبحث الأول : بدر الدين الزركشي حياته وآثاره
١٩ - ١٥	المبحث الثاني : التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح
	الفصل الثاني
٣١ - ٢٠	المبحث الأول : بدر الدين الدماميني حياته وآثاره
٣٧ - ٣٢	المبحث الثاني : مصاييح الجامع الصحيح
٧٥ - ٣٨	المبحث الثالث : تعقبات الدماميني على الزركشي
٣٩ - ٣٨	الإضافة إلى الجمل :
٤٠ - ٣٩	اللام في (فلرسول الله...)
	إعراب كلمة (أوّ) من قوله أبي سفيان : (فكان أول ما سألتني
٤١ - ٤٠	عنه...)
	إعراب (صاحب) من قوله : (وكان ابن الناطور صاحب
٤٢ - ٤١	إلياً...)
٤٤ - ٤٣	معنى (أو) في (أوّ مُسْلِماً)

الصفحة	الموضوع
٤٥ - ٤٤	إعراب (أول) في حديث البراء معنى (حتى) في حديث عائشة : (فوالله لا يملّ الله حتى تملوا...)
٤٥	حذف المضاف من حديث : (فإن دماءكم...)
٤٦ - ٤٥	تقديم خبر (ما) الحجازية على اسمها في حديث : (أبي هريرة رضي الله عنه : (ما من أصحاب رسول الله ﷺ أحد...) ..
٤٨ - ٤٧	إعراب (الغر المحجلون) اللغات (في الخبر) من قوله ﷺ : (اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث...)
٥٢ - ٥٠	إعراب (خيراً) في حديث جابر رضي الله عنه اللغات في الجيم من «مسجد» في حديث ميمونة (بحذاء مسجد رسول الله ...)
٥٣ -	إعراب الفعل المضارع المقترن بالفاء في حديث عتب بن مالك...)
٥٥ - ٥٤	تصويب الزركشي لرواية : (ذكرته ذلك) من حديث عائشة رضي الله عنها
٥٦ - ٥٥	معنى اللام في حديث : (الصلاة لوقتها...)
٥٧ - ٥٦	

الصفحة	الموضوع
٥٧ - ٥٨	معنى حتى في حديث عمر (لقد شكوك في كل شيء حتى الصلاة...) وإعرابها
٦٠	فاعل (يشرب) من قوله : (لا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن...)
٦١ - ٦٢	إعراب المستثنى في حديث (ليس السنّ والظفر...)
٦٢	إعراب (مالاً) من جملة (غير متأمل مالاً...)
٦٣	باب مَنْ إذا أراد غزوة ورى بغيرها
٦٤	تذكير الضمير العائد إلى الضلع من حديث: (فإن المرأة خلقت من ضلع أعوج...)
٦٥	كسر الخاء في (آخركم) وفتحها
٦٧	« جرف هار » الكلام على «هار» وما فيها من حذف وقلب
٦٨	التمييز في حديث بن مسعود (... وحول الكعبة ستون وثلاثمائة نصب)
٦٩	الكلام على (أحيمر) من حيث صرفها ومنعه
٧٠	تصويب الزركشي لرواية (ويعيدانه بتلك المقالة) ورد الدماميني عليه
٧١	تفسير الزركشي لـ (ريب المنون) ورد الدماميني عليه

الصفحة	الموضوع
٧٢	إعراب جملة (يدعى لها الأغنياء) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (مشر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الأغنياء...) ...
٧٤	كلام الزركشي على قيل وقال من (باب ما يكره من قيل وقال) ورد الدماميني عليه

الصفحة	الموضوع
	المبحث الرابع: نص المسائل التي تعقب فيها الدماميني الزركشي كما في مصابيح الجامع الصحيح
٧٦	- فلرسول الله...
٧٦	- (أبا سفيان وكفار قريش)
٧٦	- ثم كان أول ما سألتني ...)
٧٧	- (بم يأمركم)
٧٨	- وكان ابن الناطور صاحب إيا)
٧٩	- « وسار هرقل إلى حمص »
٧٩	- « وكان أول ما قدم المدينة »
٨٠	- « أو مسلماً »
٨١	- « حتى تملوا »
٨٢	- « فقال له الرجل ابن عبدالمطلب »
٨٢	- « فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام ... »
٨٣	- « لا حسد إلا في اثنتين »
٨٤	- « حتى الجنة والنار »
٨٤	- « ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر »
٨٦	- باب الوضوء والغر المحجلون
٨٧	- (أعوذ بك من الخبث والخبائث)

الصفحة	الموضوع
٨٨	- « وخير منك ... »
٨٩	- (بحذاء مسجد رسول الله ...)
٩٠	- « كان أول من استيقظ فلان ثم فلان ... »
٩٠	- « ويصلي في ثوب واحد... »
٩١	- باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام ...
٩٣	- (فتصلي...)
٩٣	- (فلما جاء رسول الله ﷺ ذكرته ذلك ...)
٩٦	- « الصلاة لوقتها »
٩٤	- « مثني مثني »
٩٧	- « ثم أي ... »
٩٧	- « أذن مؤذن النبي ﷺ »
٩٨	- « فأبردوا عن الصلاة... »
٩٩	- « ثم يكون سرعة بي أن أدرك الصلاة »
١٠٠	- « كن نساء المؤمنات »
١٠٠	- « ويرفعها إلى فوق »
١٠١	- « فعليكم بالسكينة »
١٠٣	- قال : هات ... »

الصفحة	الموضوع
١٠٤	- ما انكرت منا منذ يوم عهدت
١٠٤	- « في كل شيء حتى الصلاة »
١٠٥	- « حتى يكون منهن كلهن ثلاثاً وثلاثين »
١٠٦	- كتاب الجمعة
١٠٦	- « والوضوء أيضاً... »
١٠٨	- « ما العمل في أيام العشر أفضل »
١٠٨	- « حتى ما تجعل »
١٠٩	- « فشقه بنصفين »
١١٠	- « فهل لها أجر إن تصدقت عنها »
١١١	- « أرب ما له »
١١١	- « فنظر إلى الشمس ما بقي منها »
١١٢	- « إذا كانت سائمة الرجل نافضة شاة واحدة »
١١٣	- « كان أبو طلحة أكثر الأنصار مالاً بالمدينة »
١١٣	- « ليس من البر الصيام في السفر »
١١٥	- « كل ذلك لا أقول »
١١٤	- « ثم دعا بماء فرفعه إلى يده ليراه الناس »
١١٤	- « إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة... »

الصفحة	الموضوع
١١٦	- فإنك لن يزال عليك من الله حافظ ولا يقربك شيطان
١١٧	- « أن كان ابن عمتك »
١١٨	- لقد بلغ بهذا مثل الذي بلغ بي
١١٩	- « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر... »
١١٩	- « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه... »
١٢١	- « باب من أراد غزوة فوري بغيرها »
١٢٢	- « أنت أفظ وأغلظ من رسول الله ﷺ »
١٢٤	- « فإن المرأة خلقت من ضلع أعوج... »
١٢٥	- « إن من توبتي أن انخلع من مالي صدقة »
١٢٦	- « إما يقتلوه، وإما يوثقوه »
١٢٧	- « هو تأنيث آخركم »
١٢٨	- « جرف هار »
١٢٨	- دخل النبي ﷺ مكة وحول البيت... »
١٢٩	- « فإن جاءت به اسحمة أدعج العينين »
١٣٠	- ويعيدانه بتلك المقالة »
١٣٢	- « ريب المنون »
١٣١	- « فيسمعها مسترق السمع... »

الصفحة	الموضوع
١٣١	- « اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً... »
١٣٣	- « شر الطعام طعام الوليمة »
١٣٣-١٣٥	- « حديث أم زرع... »
١٣٥-١٣٦	- « وهل تدري ما كان النطاقين... »
١٣٧	- « باب ما كان النبي ص لا يأكل حتى يسمي فيعلم ما هو... »
١٣٧	- « لو غيرك قالها... »
١٣٩	- « ولا خاتماً من حديد... »
١٣٩	- « أو أملك لك إن نزع الله من قلبك الرحمة »
١٤٠	- « لم تراعوا... »
١٤٢	- « ما الفقر أخشى عليكم »
١٤٢	- « باب ما يكره من قيل وقال... »
١٤٢	- « فإن منكم رجلاً ومن يأجوج ومأجوج ألفاً »
١٤٤	- « إن يكنه فلا تطيقه... »
١٤٤	- « لو كان عندي أحد ذهباً لأحببت أن لا يأتي على ثلاث.. »
١٤٥	- « يحبس المؤمنون يوم القيامة... »
١٤٦	- « كثيرة شحم بطونهم.. »
١٤٧	- الخاتمة